المقدِّمَةُ الثَّالِثَةُ

في المعمولات

وهي تنقسمُ قِسمَين : **أحدهما** : الأسماء . **والآخَرُ** : الأفعال المضارعة .

فالأوَّلُ : **مرفوعةٌ ومنصوبةٌ ومجرورةٌ** .

فالمرفوعةُ : **أصليٌّ وفرعيٌّ** .

[باب الفاعل]

فالأصليُّ : **الفاعلُ** عند الأكثرين، وحَدُّهُ : ما أُسنِدَ الفعلُ التَّامُّ بالأصالة أو شِبْهُهُ إليه مقدَّماً عليه . وفيه قيودٌ :

فـ« التَّامُّ » احترازٌ من كان وأخواتها ، فإنها ناقصةٌ، ومرفوعها لا يسمى فاعلاً.

و« الأصالة » احترازٌ من الفعل المبني للمفعول .

و« أو شِبْهُهُ » احترازٌ مما أُسنِدَ إليه شِبْهُ الفعل كاسم الفاعل والصفة واسم الفعل .

و« مقدَّماً عليه » احترازٌ من المبتدأ .

وأصله أنْ يلاصِقَ فِعْلَهُ ، ولذلك جَازَ : ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ ، وامتنع :

ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً، وأجازَهَا أبو الفتح في « الخصائص »[1]، واستدلَّ بالسَّمَاع والقياس ، فالسَّماعُ قولُ الشَّاعر[2]:

جَـزَى بَنُـوْهُ أَبَا الغَيْلاَنِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِـنِمَّارُ

وكذا قول الآخر[3]:

جَـزَى رَبُّـهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

---

(١) الخصائص ٢٩٤/١ . قال : وأما أنا فأجير أن تكون الهاء في قوله : (جزى ربه عني عدي) عائدة على عدي خلافاً للجماعة . وهو موافق في ذلك للأخفش ـ وتبعه على ذلك أيضاً أبو عبدالله الطوال من أصحاب الكسائي . انظر التسهيل : ٧٩ ، وشرحه ١٦١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٥/١/١، والتعليقة لابن النحاس الحلبي ١٧٤/١، والمساعد ١١٢/١.

(٢) هو سليط بن سعد . والشاهد مشهور في كتب الأدب والأمثال . انظره في أمالي ابن الشجري ١٥٢/١ ، وشرح التسهيل ١٦١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨٧/٢ ، والتعليقة لابن النحاس الحلبي ١٧٥/١ ، والتذييل ٢٦١/٢ ، وتذكرة النحاة : ٣٦٤، وتخليص الشواهد : ٤٨٩ .
وانظر مناسبة البيت في الحيوان ٢٣/١ ، والأغاني ١٤٥/٢ ، وثمار القلوب : ١٣٩، ومجمع الأمثال ١٥٩/١ ، ومعجم البلدان (خورنق) ٤٩١/٢ .
قلت : وقد أورد ابن النحاس رحمه الله في تعليقته على المقرب ، وأبو حيان في التذييل شواهد عدة على هذه المسألة .

(٣) ينسب إلى أبي الأسود وهو في ملحق ديوانه : ١٢٤ ، وإلى عبد الله بن همارق بن غطفان . وجاء في ديوان النابغة : ٢١٤ برواية :

جَزَى الله عَبْساً في المَوَاطِنِ كُلِّهَا

وقريباً منه في الفاخر : ٢٣٠ .
وانظر الشاهد في الجمل : ١١٩ ، والخصائص ٢٩٤/١ ، وشرح اللمع للثمانيني : ١٩٣ ، وأمالي ابن الشَّجري ١٥٢/١ ، وشرح المفصل ٧٦/١ ، وشرح الجمل ١٤/٢ ، وضرائر الشعر : ٢٠٩ ، وشرح الكافية ٢٠٦/١/١ ، والخزانة ٢٧٧/١ .

وأمَّا القياس فلأنه قد كَثُرَ تقدُّمُ المفعول أيضاً على الفاعل ، بل لزم في أماكن يُقَاسُ عليها ، وقد أُجْرِيَ مُجْرَى جُزْءٍ من الفعل ، بدلالة قراءة مَنْ قَرَأَ[1]: ﴿ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾ ؛ لأنه أجْرَى « تَقْهِ » على نحو « كَبِد » فسَكَّنَهُ . فالهاءُ ضميرُ المفعول كالدَّال من كَبِد ، ومع هذا فالأمر كما قال ابنُ الخشَّاب[2] في « مُعْتَمَدِه » : وهذا اشتطاطٌ من أبي الفتح في القياس .

ويَلزَمُ تقدُّمُ الفاعلِ على المفعول في مواضعَ[3]:

منها : أنْ يكونَ ضميراً متَّصلاً نحو : أكرَمْتُ زيداً .

ومنها : انتفاءُ الإعرابِ والقرينةِ نحو : أَكْرَمَ مُوْسَى عِيْسَى ، فلو وُجِدَت القرينةُ المعنويَّةُ أو اللفظيَّةُ جازَ التصرُّفُ، فالمعنويَّةُ كقولكَ : أَكَلَ الباقِلِّى يحيى ، واللفظيَّةُ : أَكْرَمَ موسى الكَلِيْمُ عِيْسَى .

---

(١) سورة النور ، من الآية (٥٢) . وهي قراءة حفص عن عاصم . انظر التيسير ص : ٣٨٤ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب البغدادي النحوي ، أديب عالم فاضل ،كان يوصف بضيق الخلق والضجر ، ولذلك ما صنف تصنيفاً فأكمله ، له شرح كتاب الجمل للجرجاني (المرتجل) ترك أبواباً من وسطه ، وشرح اللمع في ثلاث مجلدات ولم يتمه ، وشرح مقدمة ابن هبيرة ولم يتمها ووصل فيها إلى باب النونين . توفي سنة ٥٦٧ هـ . معجم الأدباء ٤٧/١٢ ، وإنباه الرواة ٩٩/٢، ووفيات الأعيان ٢٦٧/١ ، وإشارة التعيين : ١٥٩ ، ومسالك الأبصار ١٤٩/٧ .

قلت : ولم أر ممن ترجم له أحداً ذكر له كتاباً اسمه المعتمد سوى ما أثبته له ابن إياز حيث نقل عنه كثيراً في كتبه ، ووسمه بالمعتمد ، **قلتُ** : ولعلَّ كتابَ المعتمد هو نفسه الشرح المذكور له على مقدمة ابن هبيرة الذي قيل إنه في أربع مجلدات ، ولدي صورة لأحد مجلداته .

(٣) انظر التعليقة على المقرب ١٦٥/١ .

ومنها : قَصْدُ الحَصْر في المفعوليَّة كقولكَ : مَا أَكْرَمَ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً .

وعَكْسُهُ في مواضع[1]:

منها : أنْ يكونَ **المفعولُ ضميراً متَّصلاً** والفاعل ليس كذلك نحو : أَكْرَمَني زَيدٌ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه لو كان الفاعلُ ضميراً متَّصلاً لَمَا وَجَبَ[2] تقدُّمُ المفعول عليه نحو: أَكْرَمْتُكَ . وهذا يدلُّ على إجراء الفاعل عندهم مُجْرَى الجزء من الفعل .

ومنها أنْ يتَّصلَ بالفاعل ضميرٌ راجعٌ إلى المفعول ،كقوله تعالى[3]: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾، و﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾[4]، وهذا يُقَوِّي قولَ أبي الفتح ؛ وذلك لأنه ـ أعني الفاعلَ ـ حيثُ اتَّصَلَ بضمير المفعول أَوجَبَ له التَّقديمَ لفظاً هنا ، وكذلك أَوجَبَ له في المسألة التَّقديمَ تقديراً ، وإذا قُدِّرَ تقديمُهُ لم يَتقَدَّم المضمرُ على المظهَر لفظاً وتقديراً ، وهو الممنوعُ منه .

ومنها : **حصرُ الفاعليَّة** كقولكَ : مَا أَكْرَمَ زَيْداً إلاَّ عَمْرٌو ، وفيه نَظَرٌ

---

(١) انظر التعليقة على المقرب ١٦٥/١ .

(٢) كذا في النسخ ، ولعل الصحيح : لما جاز .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (١٢٤) .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية (١٥٨) .

نبَّهَ عليه عبدُ القاهر[1].

وإن كان الفاعل مؤنَّثاً فلا يخلو من أنْ يكونَ حقيقياً أو غير حقيقيٍّ .

فالأوَّلُ هو / ما كان بإزائه ذَكَرٌ من الحيوان نحو : امرأةٍ وناقةٍ ، وهذا [١٩/ب]
يَلحَقُ فعلَهُ التَّاءُ غالباً إنْ كان ماضياً في آخره نحو : قَامَتْ هِنْدٌ ، وفي أوَّلِهِ إنْ كان مستقبَلاً نحو : تَقُومُ هِنْدٌ .

فإن قيلَ : فما الفائدةُ في لحاقها ؟

أجبتُ : الدَّلالةُ على تأنيث الفاعل ولولاها لَوَقَعَ لَبْسٌ ؛ لأنَّهُم قد سَمَّوا رَجُلاً بهِنْدٍ ، قَالَ الشَّاعرُ[2]:

تَجَاوَزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إلى مَالِكٍ أَعْشُو إلَى ضَوْءِ مَالِكِ

وسَمَّوا امرأةً بجَعْفَرَ . أنشَدَ المبرِّدُ في « الكامل »[3]:

يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ

إنْ أَكُ دَحْدَاحاً فَأَنْتِ أَقْصَرُ

فإنْ حَصَلَ بينهما فاصلٌ جاز حذفُهَا كقولك : قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ[4].

وحَكَى سيبويهِ[5]: حَضَرَ القَاضِيَ اليَوْمَ امْرَأَةٌ . وقالَ : وَطُولُ الكلام

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ص : ٣٣٩ وما بعدها .

(٢) البيت لابن جذل الطعان كما قال أبو عمرو ، نقله ابن منظور في اللسان (هلك) ، وانظر البيت دون نسبة في معاني القرآن للأخفش ٥١٤/٢ ، وتوجيه اللمع : ٩٥ .

(٣) الكامل ١٢٥/١ . وانظر توجيه اللمع : ٩٥ .

(٤) في (ص) : قام القوم هند .

(٥) الكتاب ٣٨/٢ .

صَارَ كالعوض منها . يعني أنَّ الطُّولَ هو المسَوِّغُ للحذف . وهذا حَقٌّ ؛ ألا ترى إلى حذفهم الضميرَ المنصوبَ المتَّصِلَ بالفعل من الصِّلَةِ حيثُ طَالَتْ ، كقوله تَعَالى[1]: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ .

وكذلك حَذْفُ الجارِّ من أنْ وأنَّ ، قال تعالى[2]: ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟ ﴾، والمعنى : في أنْ تَبَرُّوا وتَتَّقُوا . لو صَرَّحَ بالمقدَّرِ لامتنَعَ الحذفُ .

وهنا تنبيهٌ :

وذلك أنه كُلَّمَا كَثُرَ الفاصلُ حَسُنَ الحذفُ ، فقولُكَ : أَعْطَى زَيْداً درهماً هندٌ أحسَنُ مِنْ : أَعْطَى زَيْداً هِنْدٌ دِرْهَماً ، وهذا أحسَنُ مِنْ : أَعْطَى اليومَ هِنْدٌ زَيْداً دِرْهَماً ؛ لضَعْفِ الفَصْلِ بالظَّرْف .

ولو قلتَ : قَامَ هِنْدٌ ، جَازَ عند سيبويه[3]، وأنكَرَهُ المبرِّدُ[4]، وصَوَّبَهُ الأخفَشُ والرُّمَّانيُّ ، وقالاَ : التَّذكيرُ هو الأصلُ ، فلا بأسَ بالرُّجُوع إليه ، ونَقْلُ الأصفهاني[5] يخالِفُ هذا . وحُكْمُ المثنَّى كذلك . والثَّاني[6] إلحاقُ

---

(١) سورة الفرقان ، من الآية (٤١) .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٢٤) .

(٣) نقل سيبويه رحمه الله أن بعض العرب يقول : قال فلانةُ . الكتاب ٣٨/٢ .
قلت : الظاهر أن رأي سيبويه أنه يقول بالتأنيث ، وما جاء عن بعضهم من قولهم : قال فلانة كأنه من الشاذ كما أشار الأصفهاني في التعليق الآتي ، وإن كان سيبويه قد أورده وسكت عنه ولم يعلق عليه .

(٤) المقتضب ١٤٤/٢ . وانظر رد ابن ولاد على المبرد في الانتصار ص : ١٢٤ .

(٥) شرح اللمع ٣٢٠/١ قال : « ولا يجوز عند سيبويه : قال هند خلافاً لبعضهم إلا في الشاذ » .

(٦) أي المؤنث غير الحقيقي حسب تقسيمه الذي أشار إليه في الصفحة السابقة .

العلامة فيه أحسَنُ كقوله : حَسُنَتْ دَارُكَ ؛ لأنَّ تاء التَّأنيث فيه مُقَدَّرةٌ ، ولذلك تُرَدُّ إليه في التَّصغير، وقال تَعَالى[1]: ﴿ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ .

ويجوزُ حذفُهَا فتقولُ : حَسُنَ دَارُكَ، وذلك مع الفصل أحسنُ كقولك: حسُنَ اليومَ دارُكَ .

فإنْ كان الفاعلُ مُضْمَراً مؤنَّثاً ، وَجَبَت العلامةُ مطلقاً كقولكَ : هِنْدٌ قَامَتْ ، ودَارُكَ حَسُنَتْ ، فقيل : إنَّ المضمَرَ أشَدُّ اتِّصالاً من المظهَر ؛ إذ له اتصالان : اتِّصَالُ فاعليَّةٍ ، واتِّصَالُ إضمارٍ ، بخلاف المظهَر ، فإنَّ له اتِّصالاً واحداً ، وهو الفاعليَّةُ فقط ، وقيل : لأنَّ هذا خَبرٌ ، والخبرُ يطابق المخبَرَ عنه في التَّذكير والتَّأنيث ، فكما لا يجوز : هِنْدُ قَائِمٌ ، والدَّارُ حَسَنٌ ، كذلكَ لا يجوزُ : هِنْدٌ قَامَ ، والدَّارُ حَسُنَ .

فإنْ قيلَ : فقد قال الشَّاعرُ ـ أنشَدَهُ أبو عليٍّ[2] ـ :

تَجُوْبُ بِنَا الفَلاَةَ إلى سَعِيْدٍ إذَا مَا الشَّاةُ في الأَرْطَاةِ قَالاَ

أجيبُ : بأنه عَنَى بالشَّاة الثَّورَ الوَحْشيَّ ، وقَالَ من القَائِلَةِ .

---

(١) سورة الحج ، من الآية (٧٢) .

(٢) إيضاح الشعر : ٣٩٥ . والبيت للفرزدق يمدح سعيد بن العاص ، وهو في ديوانه ٧٠/٢ وروايته :

فَرَوَّحْتُ القَلُوْصَ إلى سَعِيْدٍ إذَا مَا الشَّاةُ في الأَرْطَاةِ قَالاَ

وهو في المذكر والمؤنث للأنباري : ٤٣٩ ، والمخصص ١١١/١٦ ، وتوجيه اللمع : ٩٦ .
وعبارة أنشده أبو علي ساقطة من (ت) .

وإنْ كان الفاعلُ جمعَ المذكَّر بالواو والنون ، لم تَلْحَق فعلَهُ التَّاءُ ، تقولُ: قَامَ الزَّيدُونَ ، ولا يجوز : قَامَتِ الزَّيدُونَ ؛ لأنَّ لَفْظَ المذكَّرِ باقٍ . وذَهَبَ ابنُ بابشاذ المصريُّ[1] إلى جوازه . وهو القياسُ عندي لأنه جماعةٌ .

وأمَّا سلامةُ لفظ الواحد فيه فمعارَضةٌ بسلامتها في الهندات ويجوزُ / فيه [أ/٦٠] التذكير ،كقولكَ : قَامَ الهِنْدَاتُ ؛ لأنه جمعٌ ، والتأنيثُ لأنه جماعةٌ ، ولو كانت سلامةُ لَفْظِ الواحد مُعْتَبَرَةً لوَجَبَت التاء ، وأيضاً فيجوزُ : قَامَت الطَّلْحَاتُ ، وإنْ لم يجز : قَامَتْ طَلْحَةٌ ، وهذا واضحٌ .

وإنْ كانَ جمعَ تكسير جازت في فعله التَّاءُ ، وجاز حَذْفُهَا مطلقاً .

* * *

(١) قال في شرحه على الجمل (اللوحة : ١٧) : « فإن كان الجمع مسلماً لمذكر كان تذكيره أحسن لأنه جار على واحده مثل : قال الزيدون ، وهو أحسن من التأنيث » . ويفهم من هذا أنه يجيز العكس على غير حسن .

[المبتدأ والخبر]

والفرعيُّ[1]: **المبتدأ والخبرُ** ، فالمبتدأ الحقيقيُّ هو الاسمُ المجرَّدُ عن العوامل اللفظيَّةِ والباءِ ، مُسْنَداً إليه .

وفيه قيودٌ : **الأوَّلُ** : الاسمُ ، ولزم ذلك لأنه مخبَرٌ عنه ، (والإخبار من خواص الأسماء)، ولأنه يكونُ مضمَراً ، وذلك مختصٌّ بها ، ثمَّ قد يجيءُ فعلاً لفظاً كقولهم[2] : « تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِي خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » ، لكنه مقدَّرٌ بالاسم ، إمَّا بتقدير أنْ ، وإمَّا بإيقاعه مَوقِعَ المصْدَر ، والأَوَّلُ أَحَبُّ إليَّ ؛ لأنَّ الفَرَّاءَ[3] حَكَى فيه النَّصْبَ ، ولأنَّ تقديرَ « أَنْ » أكثَرُ من إيقاع الفعل موقع المصْدَر، وكلاهما مَجَازٌ ، فيُحْمَلُ على الأكثر منهما .

والثَّاني : « المجرَّد عن العوامل اللفظيَّة » ، وهي كان وأخواتُهَا ، وإنَّ

---

(١) هذا القسم الثاني من الأسماء المرفوعة حيث جعلها أصلية وفرعية . وجعل الأصلي هو (الفاعل) في بداية هذه المقدمة .

(٢) يروى لأن تسمع ، وأن تسمع . انظر العين (معد) ، والكتاب ٤٤/٤ ، وأمالي الزجاجي : ٢٠٠، وكتاب الشعر : ٤٠٣/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٥/١ ، ٢٨٨ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٨١/٢ ، ومجمع الأمثال ١٢٩/١ ، والضرائر : ٢٦٥ ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية : ٤٦٥ .

(٣) انظر معاني القرآن ٤٢٢/٢ .

وأخواتُهَا ، وظننت وأخواتُهَا .

وأمَّا « الباء » فكقولكَ : بحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وبِشَرْعِكَ زَيْدٌ ، والمعنى : حَسْبُكَ وشَرْعُكَ ، وكذلك قولُ طَرَفَة[1]:

فَطَوراً بِهِ خَلْفَ الرَّدِيْفِ وَتَارَةً عَلَى حَشَفٍ كَالشَّنِّ دَاوٍ مُجَدَّدِ

والتقدير: طوراً هو خلف الرديف . وقال تعالى[2]: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ ، والتقديرُ : أيكم المفتونُ في أحد القولين .

والثالث : « مسنَداً إليه » لتخرِجَ ألفاظُ العدد وحروفَ التَّهَجِّي ، فإنها مجرَّدَةٌ غيرُ مُعرَبَةٍ ؛ لعدم التركيب الإسنادي .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه لا حاجةَ إلى الاحتراز عن قولهم : أَقَائِمٌ الزَّيدان ؛ لأنَّ « أَقَائِمٌ » في المعنى خبرٌ ، وهو مبتدأٌ لفظاً ، فليس بمبتدأ حقيقي . والبيانُ إنما كان له ، ومَنْ تعرَّضَ لبيان المبتدأ مطلقاً احترز عنه ، وأصلُهُ التقديمُ ؛ لأنه محكومٌ عليه، وليس معمولاً لحكمه ، ولأنه موصوفٌ بالخبر معنًى ، ولذلك جاز : في دَارِهِ زَيْدٌ ، وامتَنَعَ : صَاحِبُهَا في الدَّار ، وقياس أبي الفتح يُجيزُهَا، وحَقُّهَا التَّعريفُ ليفيد الإخبار عنه .

ويبتدأ به نكرةً في اثني عَشَرَ مَوضعاً، وضابطُ ذلك قولُ ابن السَّرَّاج[3]:

---

(١) ديوانه ص : ٥٥ .

(٢) سورة القلم ، الآية (٦) .

(٣) انظر الأصول ٦٦/١ ، ولم أقف على النص مع كثرة بحثي فيه .

« إذا صحَّتِ الفائدةُ فأَخْبِرْ عن أيِّ مُخْبَرٍ شِئْتَ » . قَالَ ابنُ الخشاب : هذا كلامٌ منه عالٍ سديدٌ .

والمواضع :

ـ كونُهَا بعد النَّفي نحو قولكَ : مَا رَجُلٌ في الدَّار .

ـ وبعد الاستفهام كقولكَ : هَلْ رَجُلٌ في الدَّار ؟

ـ وتقدُّمُ خبرها وهو ظَرْفٌ أو مجرورٌ عليها ،كقولكَ : عِنْدي رَجُلٌ ، وفيه منفعةٌ .

ـ وكونُهَا جواباً للاستفهام كقولكَ: رَجُلٌ جَاءَني، في جَواب: مَنْ جَاءَكَ؟

ـ وتَضمُّنُهَا معنى الدُّعاء كقوله عَزَّ اسمُهُ[1]: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ .

ـ ونعتها كقوله سبحانه[2]: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ .

ـ وإفادتها العُمُوم كقولكَ : كُلُّ خَيرٍ مِنَ اللهِ .

ـ ووَصْلُهَا بحرفِ جرٍّ كقولكَ : خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ جَاءَني .

ـ وتضمُّنُهَا معنى التَّعَجُّب ،كقول الشَّاعر[3]:

---

(١) سورة الصافات ، الآية (١٣٠) .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٢١) .

(٣) هذا الشاهد من أبيات اختلف في نسبتها . فقد نسبت في الكتاب ٣١٩/١ إلى هُنَيٍّ بن أحمرَ الكناني ، قال الغندجاني في فرحة الأديب : ١٨ : إن أبا عبيدة في كتابه العققة والبررة نسبها أيضاً إليه ، قلتُ : ولم أجد هذه الأبيات ولا بعضها في العققة والبررة المطبوع في (نوادر المخطوطات) .
ونسبت إلى زرافة الباهلي في شرح أبيات الكتاب ٢٣١/١ ، ولبعض مذحج في النكت ٣٧١/١، ونسبت إلى ضمرة بن ضمرة النهشلي ، وهي في شعره المجموع : ١١٣ ـ ١١٤ (مجلة

عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي مَعَكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وكونُهَا في معنى نفي يَتبَعُهُ إيجابٌ، كقولهم : شَيءٌ جَاءَ بِكَ ، المعنى : ما جَاءَ بِكَ إلاَّ شَيءٌ .

ـ وكونُهَا جَوَاباً للنَّفي كقولكَ : إبلٌ لَنَا في جواب القائل : لاَ إبلَ لَكُم.

والخبرُ الحقيقيُّ هو المسنَدُ معنًى ولفظاً ، وأصلُهُ الإفرادُ ، ويكون جملة اسميَّةً وفعليَّةً ، ولا بدَّ فيها / من الضَّمير ليَحصُلَ الرَّبطُ ، اللَّهَمَّ إلاَّ أنْ يكونَ [ب/] خَبراً عن ضمير الشَّأن فيُستَغنى عنه ويُحذَفُ ذلك ،كقول الشَّاعر[1]:

الخُبْزُ كَالْعَنْبَرِ الهِنْدِيِّ عِنْدَهُمُ وَالقَمْحُ سَبْعُوْنَ إِرْدَبّاً بِدِيْنَارِ

فـ« القمحُ » مبتدأٌ ، و« سبعونَ » مبتدأٌ ثانٍ ، و« بدينار » خبرٌ عن « سبعون » ، والجملةُ خبرٌ عن « القمح » ، والعائدُ محذوفٌ تقديره : منه ، والجارُّ والمجرور في موضع رفع صفةٌ لـ « سبعون » ، ولذلك ابتُدِئَ به نكرةً[2].

= المورد) ، وقيل فيها غير ذلك ، راجع تفصيلاً وافياً عن نسبتهما في هامش شرح أبيات سيبويه ٢٣١/١، والخزانة ٣٤/٢ . وانظر الشاهد في المقتضب ٣٧١/٤ ، وشرح الكافية ٣٦٨/١/١ ، والخزانة ٣٤/٢ .

(١) أنشده الجوهري في الصحاح (ردب) ونسبه إلى الأخطل ، والبيت غير مذكور في ديوانه المطبوع بصنعة السكري ٦٣٦/٢. وقبل البيت ـ كما في التنبيه لابن بري (ردب) وحياة الحيوان للدميري ٣٣٩/٢ ـ :

قَوْمٌ إِذَا اسْتَنْبَحَ الأَضْيَافُ كَلْبَهُمُ قَالُوا لأُمِّهِمُ بُولِي عَلَى النَّارِ

فَتَمْسِكُ البَوْلَ بُخْلاً أَنْ تَجُوْدَ بِهِ وَمَا تَبُولُ لَهُمْ إلاَّ بِمِقْدَارِ

وانظر الشاهد في توجيه اللمع ص : ٧٦ .

(٢) في (ت) مع تنكيره .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ حذفَ هذا الضَّمير بابُهُ الصِّلَةُ ، وشُبِّهَت به في ذاك الصِّفةُ ، وشُبِّهَ بالصفة الخبرُ ، فلذا قلَّ الحذفُ فيه .

وإذا أُخبر عن المبتدأ بالظَّرْف أو المجرور كقولك : زَيدٌ عِنْدَكَ ، وزَيْدٌ منَ الكِرَامِ ، فالأكثرون ذهبوا إلى أنه في تقدير الجملة نَظَراً إلى أنه معمولٌ، والعامل الأصليُّ الفعلُ[1].

وقيل : إنه في تقدير المفرَدِ نَظَراً إلى أصالة الخبر[2].

والحقُّ الأوَّلُ لوجوه أربعة :

الأوَّلُ : وقوعهما في الصِّلَة كقولك : جَاءَنِي الَّذِي عِنْدَكَ ، والَّذِي مِنَ الكِرَامِ ، ولا خلافَ في أنهما مُقَدَّران بالجملة هنا ، فكذلك في موضع الخلاف .

والثَّاني : قولُهُم: كُلُّ رَجُلٍ في الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، ولو كان في تقدير المفرَدِ لامتنع دُخُولُ الفاء كامتناع دخولها في قولهم : كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ[3].

والثَّالثُ : قولُهُ تَعَالى[4]: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، والهاء ضميرُ الشَّأن ، وهو لا يُفَسَّرُ إلاَّ بجملة .

---

(١) انظر التبصرة ٣٠٤/١ ، وشرح الكافية ٢٧٦/١/١ ، والتعليقة على المقرب ٣١٤/١ .

(٢) ذهب إليه ابن السراج في الأصول ٦٣/١ ، وابن جني في اللمع : ٧٥ . وانظر شرح الكافية ٢٧٧/١/١ ، والتعليقة على المقرب ٣١٥/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٤٠/١ ، والكامل ٨٢٢/٢ ، والإيضاح : ٩٩ ، وشرح الكافية ٢٧٧/١/١ ، والتعليقة على المقرب ٣٦٦/١ .

(٤) سورة الفاتحة ، الآية (١) ، وسورة النمل ، من الآية (٣٠) .

والرَّابعُ : عطفُ الفعل عليه كقولكَ : زَيْدٌ في الدَّارِ، وخَرَجَ أَخُوهُ[1]، وهذا أوضَحُ .

وأمَّا أصالة الخبر فمُعَارَضَةٌ بأصالة العمل . وقد انتصَرَ لهذا الرَّأي بعضُ المتأخِّرين بقولهم: أمَّا خَلْفَكَ فَزَيْدٌ، ومعلومٌ أنه لا يُفصَلُ بين أمَّا والفاء بجملة، ولهذا قال الصَّيْمَريُّ في « التَّبصرة »[2]: مَنْ قرأ[3]: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ بالنَّصْب ، فتقديرُهُ : وأمَّا ثمودَ فَهَدَيْنَا هَدَيْنَاهُمْ ، ولا يجوزُ : وأمَّا هَدَيْنَا ثمودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ، فدلَّ ذلك على أنَّ « خَلْفَكَ » مقدَّرٌ بالمفرَدِ لا بالجملة .

وعندي أنَّ ذلك لا يَلزَمُ ؛ لأنَّ هذا المقدَّرَ وإنْ كان فعلاً لكن لَمَّا لم يَظْهَرْ إلى اللَّفظ لم يُعتَدَّ به اعتدادَ ما هو فيه ، فساغ أنْ يقَعَ بعد أمَّا والفاء .

ونظيرُ هذا الذي ذكَرْتُهُ ما حكاه الزَّعفرانيُّ في « تعليقه »[4] وهو أنَّ أبا الفتح سألَهُ عن قولهم : خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو، فقال : أتجيزُ نَصْبَ زَيدٍ ؟ فقال له : نَعَمْ . وهو أيضاً مَذهَبُ أبي عليٍّ ؛ لأنه سَأَلَ عنه فأجازَهُ . فقال أبو الفتح[5]: القياس عندي ألاَّ يجوزَ ؛ لأنَّ « إذا » كالفاء ،

---

(١) في (ص) : أبوه .

(٢) التبصرة والتذكرة ٣٢٦/١ .

(٣) سورة الصافات ، من الآية (١٧) . ونصب (ثمود) قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ، وإحدى روايتي المطوعي عن الأعمش . انظر مختصر الشواذ : ١٣٣ ، ومعاني الفراء ١٤/٣ ، وإعراب القراءات الشواذ ٤٢٧/٢ (ومزيداً من المصادر في حاشيته) ، والإتحاف ٤٤٣/٢ .

(٤) له كتاب « التعليق على الإيضاح »، وهو مفقود فيما أعلم .

(٥) أوجب سيبويه الرفع بعد إذا في ٩٥/١ من الكتاب فقال : « فإن قلت : لقيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به ، ولقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو فالرفع » ...

=

والفاءُ لا يجوزُ ذلكَ بَعْدَهَا ؛ لئلاَّ ينتقضَ الغرَضُ في مجيئها ؛ إذا كان إنَّما جيء بها ليَقَعَ بعدها المبتَدأُ والخبرُ فيُجَازَى بهما ،كما يُجَازَى بالفعل وفاعلِهِ ، فلمَّا لم يَجُزْ ذلك في الفاء ، لم يَجُزْ ذلك أيضاً في إذا ؛ لأنها في موضعها .

فَقَالَ الزَّعفرانيُّ : ذلك الفعلُ لَمَّا لم يَظْهَرْ لم يُعْتَدَّ به . ولذلك أجاز أبو الحسن الأخفش[1]: لَزَيْداً ضَرَبْتُهُ ، فأدخَلَ لامَ الابتداء على المفعول به، والنَّاصبُ له مع ذلك فعلٌ ماضٍ يُفسِّرُهُ الظَّاهرُ ، فافهمه.

واعلَمْ أنَّ المبتدأَ متى تضمَّنَ معنى الاستفهام ، أو الشرط ، أو كان ضميرَ / الشأن ، وجَبَ تقدُّمُهُ . [٢١/أ]

أمَّا الأوَّلان فلِيُعْلَمَ المعنى من أوَّل وهلة ، وأمَّا الثَّالثُ فلو تأخَّر فإمَّا أنْ يتوسَّطَ بين المبتدأ والخبر أو يتأخَّرَ عنهما ، فتوسُّطُهُ يُحدِثُ فيه لَبْساً بضمير الفصل ،كقولكَ : زَيدٌ هو المتكلِّمُ ، وتأخيرُه يَنقُضُ الغرض به ، وذلك أنَ وضعَهُ أنْ يُبهَمَ على السَّامع أوَّلاً ، ثمَّ يُفسِّرُهُ ثانياً ؛ لِمَا في ذلك من المبالغة ، فإذا ذكَرْتَهُ آخِراً بعد مُضيِّ تفسيره بَطَلَ ذلك الغرضُ أصلاً. ومن هنا منَعَ أهلُ العربية من الإخبار عنه .

= واستحسن رفع الاسم بعدها في موضع آخر فقال : « ولإذا موضع آخر يحسن رفع الاسم بعدها فيه تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو » الكتاب ١٠٧/١ .

وقال ابن مالك رحمه الله في شرح الكافية الشافية ٦١٦/٢ : « وقد غفل عن هذا كثير من النحاة فأجاز النصب في نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، ولا سبيل إلى جوازه » . وانظر شرح الكافية ٥٣٩/١/١ ، ٥٤٤ ، والمغني : ٢٣٢ ، ٧٦٠ .

(١) انظر شرح الكافية ١١٧٦/٢/٢ .

وله[1] خصائصُ كثيرة ذَكَرْتُهَا في « التعليق على المتبع » .

وكذلك **إذا كانا مَعرفَتَين** كقولِكَ : زَيْدٌ القَائِمُ ؛ لأنَّ في تقدير الأوَّل خبراً مخالفَةَ الأصل من غير فائدة ، فالبقاءُ عليه أولى .

أو **كانا نكِرَتَين** متساويتين كقولكَ : خَيرٌ مِنْكَ خَيرٌ مِنِّي .

أو **كان الخبرُ فعلاً له** كقولك : زَيْدٌ قَامَ ؛ إذ لو تقدم الخبر لالتبس بالفاعل ، بخلاف ما إذا كان فعلاً لغيره كقولكَ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوْهُ ، فإنَّهُ يجوز : قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ ، ولا يكون « زَيدٌ » بدلاً من الأب ؛ لعدم مذكورٍ يعودُ إليه الضَّميرُ .

ولقائل أنْ يدِّعيَ أنَّ الضَّمير عائدٌ إلى معلوم فيقَعُ اللَّبْسُ، فالأجوَدُ أنْ يُمثِّلَ بنحو : زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ وشِبهِهِ .

فإنْ قيلَ : فلا يلتبس في قولكَ : الزَّيدَانِ قَامَا ، والزَّيدُوْنَ قَامُوا لو قَدَّمْتَ ؟

أجبتُ : المرادُ الإفرادُ ، على أنه يلتبس بلغة مَنْ قالَ : أَكَلُوني البراغيثُ[2]، وهي مشهورَةٌ ، واللَّبسُ يجتَنَبُ فيما هو أقلُّ منها .

وإذا تَضَمَّنَ الخبرُ ما له صَدْرُ الكلام تَصَدَّرَ وُجُوباً كقولكَ : أينَ زَيْدٌ ، وبعضُهم يُعيِّنُهُ بالإفراد ، ولا حاجةَ إليه ؛ لأنَّ قولَكَ : زَيدٌ أينَ أَبُوهُ ، فـ« أينَ » ليس خبراً وحدَهُ ، بل جُزءاً من الخبر ، وما الكلامُ فيه .

---

(١) أي لضمير الشأن .

(٢) انظر الكتاب ١٩/١ ، ٢٠ ، ومعاني الأخفش ٢٨٦/١ .

أو كانَ مُصَحِّحاً كقولكَ : في الدَّار رَجُلٌ ؛ إذ لو تأخَّرَ لزالَ المصحِّحُ للابتداء بالنَّكرة ، ولالتَبَسَ الخبرُ بالصِّفة .

أو كان المبتدأُ مشتَمِلاً على ضمير يعودُ إلى معمُولِ الخبر كقولكَ : في الدَّارِ صاحِبُهَا ؛ إذ لو قلتَ : صَاحِبُهَا في الدَّارِ لقدَّمْتَ المضمَرَ على المظهَرِ لفظاً ومعنًى ، على أنَّ ذلك لو ورَدَ لم يكن بعيداً ، وكان من المضمَر الذي يُفسِّرُهُ ما بعدَهُ . وقياس أبي الفتح يُجيزُهُ.

أو كان **المبتدأُ أنَّ** كقولكَ : عندي أنَّكَ ذاهبٌ ، فقيل : لزمَ الخبرُ التقديمَ حَذَراً من دخول إنَّ المكسُورةِ ، واجتماعِ حرفين مؤكِّدَين ، كذا قالوا .

وقيلَ : لئلاَّ يشتبهَ بموضع المكسورة .

وقيل : لئلاَّ يشتبه بأنَّ التي بمعنى لَعَلَّ .

والخبرُ قد يتعدَّدُ كقولكَ : زَيدٌ كَاتبٌ فقيهٌ أَديبٌ لأنه حُكْمٌ وقد يجتمع للشَّيء أحكامٌ كثيرةٌ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ النَّقيبَ ابنَ الشَّجريِّ صَرَّحَ في « أماليه »[1] بأنه لا يجتمعُ خَبَرَان أحدُهُمَا مفرَدٌ والآخَرُ جملةٌ ، وذلك في قول الشَّاعر[2]:

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢٣٨/١ [المجلس الرابع والعشرون] . وانظر أيضاً : ٢٤/١ ، ٩٦/٣ .

(٢) هو النابغة الجعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والبيت في ديوانه : ٢٠ . وانظر الخيل لأبي عبيدة : ٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٨/١ ، والخزانة ١٦١/٣ .

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِراً خُضِبْنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ
حِجَارَةُ غَيْلٍ بِرَضْرَاضَةٍ كُسِيْنَ طِلاَءً مِنَ الطُّحْلُبِ

فمنع أنْ يكونَ « خُضِبْنَ » و« حجارةُ غِيْلٍ » خبَرَيْن ، بل قالَ : « خُضِبْنَ » الخبرُ ، و« حجارةُ غِيل » خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي : هي حجارةُ غِيلٍ ، وغيرُهُ أطلَقَ و لم يخصِّصْ .

وقد يتضمن المبتدأ معنى الشَّرط وذلك إذا كان موصولاً / بفعل لفظاً [٢/ب]
أو تقديراً كقولكَ : الَّذي يَأتِيني ، وَالَّذِي في الدَّارِ ، أوكان نكرةً موصوفةً بهما كقولكَ : كُلُّ رَجُلٍ يَأتِيني، أو كُلُّ رَجُلٍ في الدَّارِ، فيصحُّ دُخُولُ الفاء في الخبر إشعاراً بأنَّ الأوَّلَ سببٌ للثاني ، فتقول : الَّذِي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ[1] .

ولا يجوزُ دُخُولُهَا مع ليت ولعلَّ وكأنَّ[2]؛ لِمَا في ذلك من التَّناقض المعنويِّ ؛ ألا ترى أنَّ خبرَ هذه غيرُ محكوم عليه بصدقٍ ولا كذبٍ ، وما يُذكَرُ بعد الفاء خبرٌ مَحضٌ .

واختلفوا في « إنَّ » فأجازَهُ سيبويه[3]، ومنعه الأخفش[4] .

---

(١) انظر الكتاب ١/١٤٠ ، ٣/١٠٢-١٠٣ ، والكامل ٢/٨٢٢ ، والإغفال ٢/٤٢١ ، والتعليقة على المقرب ١/٣٦٦ . وانظر كلاماً مستفيضاً عن هذه المسألة في هوامش شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٣٧٠ - ٣٧٤ للدكتور جمال مخيمر رحمه الله .

(٢) انظر الإيضاح: ٩٨، والمفصل: ٥٢، وشرح الكافية لمصنفها ٢/٣٧١، والتعليقة على المقرب ١/٣٦٧ .

(٣) نسبة الحكم إلى سيبويه والأخفش فيها اضطراب كبير . انظر الكتاب ٣/١٠٣ ، والمفصل : ٥٢ . وقد نسب المنع إلى سيبويه في شرح الكافية لمصنفها ٣/٣٧٢ ، وشرح المفصل ٢/١٤٥ . وانظر كلاماً وافياً في هامش (٣) من شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٣٧٠ - ٣٧٤ عن هذا الموضوع .

(٤) انظر المفصل : ٥٢ ، وشرح الكافية لمصنفها ٣/٣٧٢ ، ، وشرح المفصل ١/١٠١ ، وشرح

فوجه الأوَّلِ السَّمَاعُ والقياسُ ، فالسَّمَاعُ قولُهُ تَعَالى[1]: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴾، وأبلغُ منه قولُهُ تعالى[2]: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ .

والقياسُ هو عدم تغيير إنَّ لمعنى الأخبار ، وذَكَرَ المبرِّدُ في « المقتضب » أنَّ حُكْمَ « لكنَّ » في ذلك كحُكْم إنَّ .

ووجهُ الثَّاني أنَّ الشَّرْطَ لا تدخُلُ عليه إنَّ ، فكذلك ما أشبَهَهُ ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنه لا يجري المشابِهُ مَجْرَى ما شابهه مطلقاً ، وهذا النَّقلُ هو المعتمَدُ عليه ، وهو الذي رأيتُهُ في « مختلف » الأصفهاني[3]، وابنُ الحاجب أورده بالعكس في « شَرْحِ مقدِّمتِهِ »[4].

واعلَمْ أنَّ المبتدأ قد يُحذَفُ تارةً ، ويُحذَفُ خَبَرُهُ أخرى .

= الكافية الشافية ٣٧٩/١ . قال ابن مالك رحمه الله : « وقد ظفرت له في كتابه معاني القرآن بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول إنَّ ، وذلك أنه قال : (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما) فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ؛ لأن الذي إذا كان صلتُهُ فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قوله ... » .

(١) سورة البروج ، الآية (١٠) .

(٢) سورة الجمعة ، من الآية (٨) .

(٣) هو جامع العلوم علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ . صاحب كشف المشكلات ، وشرح اللمع ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج واسمه الصحيح (الجواهر) . لجامع العلوم كتاب اسمه المختلف ذكره في كتبه المطبوعة السابقة ، وذكره باسم الاختلاف أيضاً ، ويبدو أنه كتاب موضوع لمسائل الخلاف بين النحاة ، وهو من كتبه المفقودة إلى اليوم . انظر مقدمة تحقيق كشف المشكلات : ٤٢ . وانظر في ترجمة الأصفهاني معجم الأدباء ١٦٤/١٣ ، وإنباه الرواة ٢٤٧/٢ ، ونكت الهميان : ٢١١ .

(٤) شرح الكافية لمصنفها ٣٧٤/٢ .

وهنا تنبيهان :

الأوَّلُ : إذا احتمل أنْ يكونَ المحذوفُ مبتدأً على تقديرٍ ، وخَبراً على تقدير آخَرَ ، فجَعْلُهُ خبراً أَوْلى . قال العبديُّ في « البرهان » : لأن الحذف اتِّسَاعٌ ، والاتِّسَاعُ في الخبر كثيرٌ ؛ ألا تراه مفرداً مشتقاً وجامداً وجملة اسمية وفعلية وظرفية .

وكان شَيْخُنا ابنُ جعفر[1] يقولُ: الحذفُ بالأواخر أشبَهُ منه بالأوائل[2].

وقال آخَرُونَ[3]: حَذْفُ المبتدأ أَوْلى؛ لأنَّ الخبرَ مُعْتَمَدُ الفائدة ، يريدون أنه الجزءُ المستفادُ . وفيه تَسَمُّحٌ ؛ لأنَّ المستفادَ في التَّحقيق النِّسْبةُ الواقعةُ بين المسنَدِ والمسنَدِ إليه .

والثَّاني : المواضعُ الَّتي يَكثر فيها حذفُ المبتَدَأ خمسةٌ :

أوَّلها : أنْ يَدُلَّ عليه أحدُ الحواسِّ الخمس ،كقولكَ عند رؤية الهلال : الهلاَلُ والله ، أي : هَذَا الهلاَلُ ، وكقولكَ إذا سمعتَ صوتاً : زيدٌ ، أي : هُوَ زيدٌ ، وكقولكَ إذا شممْتَ رائحةً : المسْكُ ، أي : هو المسكُ . وكذا الباقي .

---

(١) هو رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي، ذكره المصنف كثيراً في كتبه ، ولم أقف له على ترجمة وافية ، ومن عجب أن تخلو كتب تراجم الأندلسيين من أي ذكر له . ونقلُ المصنف هو عن شرحه على الجزولية المسمى بـ(المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي) ولدي مصورة عن نصفه الثاني، وليس منه باب المبتدأ . وفي شرح الكافية للرضي نقولٌ عن هذا الكتاب ، وقد وهم محقق القسم الثاني منه (د.بشير المصري) في ترجمة ابن جعفر فقال: هو محمد بن جعفر الأنصاري أستاذ مقرئ.

(٢) في المحصول (لوحة ١٢٢) : الحذف في الأعجاز والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل .

(٣) هو الواسطي كما نص المصنف في المحصول : (اللوحة : ١٢٢) . وفي شرح اللمع للواسطي : ٣٣ ذكر للرأيين دون ترجيح .

وثانيها : أنْ يدلَّ عليه صفةٌ من صفاته كقولكَ : رأيتُ رجلاً كريماً شجاعاً ، فيقولُ بعضُهُم : زَيْدٌ ، أي : هُوَ زَيْدٌ .

وثالثها : أنْ يجيء للتَّبيين كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلين صَالح وطَالح ، أي: أحدُهُما صالحٌ ، والآخَرُ طالحٌ . ومنه قولُهُ سبحانه[1]: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ .

ورابعها : أنْ يكون جوابَ استفهام كقولكَ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فتقولُ : صالحٌ ، أي : هو صالحٌ .

وخامسها : أنْ يدلَّ عليه معنى الكلام،كقوله سبحانه[2]: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ أي : فصَبْري صَبْرٌ جميلٌ .

والمواضعُ التي / يُحذَفُ فيها الخبرُ اثنا عشر موضعاً : [٢٢/أ]

أوَّلُهَا : أنْ يكونَ الجوابُ سادّاً مَسَدَّهُ وذلك نحو: لَعَمْرُ الله لأَقُوْمَنَّ، وايْمُنُ الله ، وعَهْدُ الله ، وأَمَانَةُ الله .

وثانيها : أنْ يَسُدَّ مَسَدَّهُ جوابُ لولا، كقولكَ : لَوْلاَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ، وقد أوضحتُهُ في « شَرْح الفُصُول »[3].

وثالثُهَا : أن يَسُدَّ المصدَرُ مَسَدَّهُ كقولك : مَا أَنْتَ إلاَّ سَيْراً، والمعنى: تَسيرُ سَيراً .

---

(١) سورة آل عمران ، من الآية (١٣) .
(٢) سورة يوسف ، من الآيتين (١٨ ، ٨٣) .
(٣) المحصول : (اللوحة : ١٢٣) .

ورابعُهَا : أنْ تَسُدَّ الحالُ مَسَدَّهُ كقولكَ : شُرْبي السَّوِيْقَ مَلْتُوتاً، أي: إذا كان أو إذ كان . وفيه خلافٌ شَرَحْتُهُ في « المسائل الخلافيَّة »[1].

وخامِسُهَا : أنْ يَسُدَّ الشَّرْطُ مَسَدَّهُ ، كقولكَ : سُرُوْري بزيدٍ إنْ أَطَاعَنِي ، أي: ثابتٌ به إذا أَطَاعَني .

وسَادِسُهَا : أنْ تكونَ الواو العاطفة بمعنى مع ، كقولهم : كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ[2]، والتَّقدير : كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ مَقْرُوْنَان .

وسَابعُهَا : أنْ يَسُدَّ الفاعلُ مَسَدَّ الخبر كقولكَ : أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ ، وأَذَاهِبٌ غُلاَمَاكَ . **وفيه نَظَرٌ** .

وثامِنُهَا : أنْ تَسُدَّ الصِّفةُ مَسَدَّهُ كقولهم : أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاك إلاَّ زَيْدٌ[3].

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ أبا الفتح سَأَلَ أبا عليٍّ عن رَفْع زَيدٍ ، ومن أي شيء هو مُبدَلٌ؟ فقال أبو عليٍّ : مما دلَّ عليه « أقلُّ » .

قال له أبو الفتح : وكيفَ يكونُ ذلكَ وقد قُلْتَ في « الشِّيرازية »[4]: إنه بَدَلٌ من « أقل » دون غيره ؟

فقال أبو عليٍّ : الذي يَقْوَى في نفسي السَّاعةَ هذا ؛ لأنَّ « أقلَّ » جارٍ

---

(١) تحدث عنه بشيء من التفصيل في المحصول (اللوحة ١٢٣) .

(٢) انظر الإيضاح : ٧٩ .

(٣) انظر الكتاب ٣١٤/٢ ، والمقتضب ٤٠٤/٤ ، وأفرد لها أبو علي حديثاً في المسائل الشيرازيات ٤٠٢/٢ ـ ٤١٠ ، وإيضاح الشعر : ١٠٥ ـ ١١٣ (تحقيق د. هنداوي) .

(٤) المسائل الشيرازيات ٤٠٦/٢ .

مَجْرَى حَرْفِ النَّفي[1].

فقال أبو الفتح : فذا لازمٌ لكَ في قولهم : « مَا جَاءَني إلاَّ زَيْدٌ » أَنْ يكونَ « زيدٌ » بدلاً مما دلَّ عليه الكلامُ ؟

فقال أبو عليٍّ : لا يلزمُ ذلك لفرق بينهما واضحٍ ؛ وذلك لأَنَّهُ لما لم يَجُزْ[2] البدَلُ من لفظ « أقلُّ » لِمَا ذَكَرْنَا ، أُبدِلَ من المعنى ، والمبدَلُ منه وإنْ لم يكن في اللَّفظ فلَفْظُ « أقَلُّ » قد صار كالعوض منه ، فحينئذ هو كالموجود لفظاً ، وليس كذا : مَا جَاءَني إلاَّ زَيْدٌ ؛ إذ ليس في اللفظ ما يُبدَلُ منه ، ولا ما ينوب عنه ، فاعرفه .

وتاسعها : أنْ يُستَغْنَى بخبر المعطوف عن خبر المعطوف عليه ،كقوله سبحانه[3]: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ ، وقال الشَّاعر[4]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وعاشرها : أنْ يكونَ جواباً للاستفهام كقولكَ : مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقولُ: زَيْدٌ ، أي : زَيدٌ عِنْدي .

---

(١) انظر المسائل الشيرازيات ٢/٤١٠ .

(٢) في (ح) : لما يجز . .

(٣) سورة التوبة ، من الآية (٦٢) .

(٤) هو عمرو بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي (شاعر جاهلي قديم) . والبيت مشهور في كتب العربية ، انظره في الكتاب ١/٧٥ ، وشرح أبياته ١/٢٧٩ ، وشرح عيونه : ٦٣ ، ومعاني الفراء ١/٤٣٤ ، ٤٤٥ ، ٢/٣٦٣ ، ٣/٧٧ ، ومعاني الأخفش ١/٨٨ ، ٣٥٧ ، ومجاز القرآن ١/٢٥٨، وتأويل مشكل القرآن : ٢٨٩ ، والمقتضب ٣/١١٢ ، ٤/٧٣ ، وشرح اللمع للثمانيني ص : ٥٠٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٠ ، والمغني : ٦٢٢ ، وشرح أبياته ٧/٢٩٩ .

وحادي عشرها : أنْ تَستَفْهِم على طريق العُمُوم فتقولُ: هل طَعَامٌ ؟ ، والتَّقديرُ : هل عندكَ طَعَامٌ ؟

وثاني عشرها : أنْ تأتي بعد النَّفي بما يَنقُضُه ،كقول القائل : مَا عِنْدِي أَحَدٌ ، فتقولُ : بلى زَيْدٌ ، أي : عِنْدَكَ زَيْدٌ . وهذا ظاهرٌ .

* * *

والمنصوبة كذلك[1]، فالأصلي خمسةٌ :

[المصدر]

الأوَّلُ : المصْدَرُ ، ويُسَمَّى مفعولاً مُطْلقاً ؛ لأنه لا يُقَيَّدُ بحرف جرٍّ .

وتعريفُهُ : ما دلَّ على حَدَث وَضْعاً ، وعلى زمانٍ مجهول ضِمْناً .

قال تعالى[2]: ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ، وقال تعالى[3]: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ .

وإنما يُنصَبُ إذا كان فضلةً ؛ ألا تراه يُرفَعُ في قولكَ: سِيْرَ سَيْرٌ شديدٌ[4]، حيثُ قام مَقَامَ الفاعل ، وفائدةُ ذِكْرِهِ مع الفعل أحدُ ثلاثة أشياءَ :

توكيدُهُ ، وقد تقدَّمَ تمثيلُهُ ، وهو توكيدٌ لفظيٌّ ؛ لأنَّ لفظَ الفعل يدلُّ

---

(١) أي : والمعمولات المنصوبة كذلك أصلية وفرعية كالمرفوعة التي ابتدأ ذكرها في أول المقدمة الثالثة.

(٢) سورة الأحزاب ، من الآية (٥٦) .

(٣) سورة النساء ، من الآية (١٦٤) .

(٤) انظر الإيضاح : ١٥٥ .

على / المصدر، وكذلك المصدرُ يدلُّ على الفعل ، فقولُكَ : ضَرَبْتُ ضَرْباً [٢٢/ب] بمنزلة تكرير الفعل .

وبيانُ نوعه ، وذلك حاصلٌ بصفته كقولكَ : قمتُ قياماً طويلاً . قال تعالى[١]: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ . ولا شُبهةَ في أنَّ المصدرَ الموصوفَ يُفيدُ ما لم يُفِدْهُ الفعل ؛ وذلك لأنه خرج بالصفة من الجنس العامِّ إلى النوع الخاص ، ولا يُفهَمُ من الفعل إلا المصْدَرُ المطْلَقُ وعددُ مرَّاته ، وذلك حاصلٌ بثلاثة أشياء :

الأول : إدخالُ التَّاء عليه كقولكَ: ضَرَبْتُ ضَرْبةً ، فضَرَبةٌ من ضَرْبٍ كتَمْرَة من تَمْرٍ[٢].

والثَّاني : التَّثنية كقولك : ضربتُ ضَرْبَتَين .

والثَّالثُ : تمييزُ العدد به ،كقوله تعالى[٣]: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾، وقال تعالى[٤]: ﴿ فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ .

وأضاف بعضُهُم إلى ذلك فائدتين أُخْرَيين :

إحداهما : بيان الهيئة كالرَّكْبَةِ والجِلْسَةِ .

والأخرى : وقوعُهُ حالاً كقولكَ : أَتَيْتُهُ رَكْضاً .

ولا يجوز تثنيةُ المصدر ولا جمعُهُ؛ لأنَّ الغرضَ منهما التَّكثير في الواحد،

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٤٥) ، وسورة الحديد ، من الآية (١١) .

(٢) في (ص) : كتمرة من تمر .

(٣) سورة النور ، من الآية (٤) .

(٤) سورة النور ، من الآية (٢) .

وذلك حاصلٌ بدونهما ؛ إذ يقعُ بلفظه على القليل والكثير . ألا ترى أنكَ إذا قلتَ : قُمْتُ قِيَاماً صَحَّ أنْ تريدَ به مرَّةً وألفَ مرَّةٍ وأكثَرَ . نَعَمْ إن اختلفت أنواعُهُ جاز فيه ، تقولُ : قُمْتُ قِيَامَين أي : قياماً في الدَّار ، وآخَرَ في المسْجِدِ ، وعَقْل وعُقُول ، وحِلْم وحُلُوم . قال الهُذَلي[1]:

وَلَقَدْ نُقِيْمُ عَلَى الخُصُوْمِ تَنَاقَدُوْا أَحْلاَمَهُمْ صَعَرَ الخَصِيْمِ المُجْنِفِ

وهو قليلٌ .

وأسماء الأجناس كذلكَ ، قُرِئَ[2]: ﴿ فَالْتَقَى الْمَاءَانِ ﴾ . وقال الراجز[3]:

وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا

ولا فرقَ بين مُعَرَّفَةٍ ومُنَكَّرَةٍ في نصب الفعل له ، تقولُ : قُمْتُ قِيَاماً والقِيَامَ الَّذي تَعْلَمُ . قال الشَّاعرُ[4]:

---

(١) هو أبو كبير عامر بن الحليس أحد بني سعد بن هذيل . والبيت في شرح أشعار الهذليين للسكري ١٠٨٧/٣ ، وروايته : « إذا الخصوم » . والصَّعَرُ : المَيلُ ، يقالُ : والله لأُقيمنَّ صَعَرَكَ أي : مَيلَكَ والمجنف : الذي يأمر بأمر فيه عوج ، .

(٢) سورة القمر ، من الآية (١١) . وهي قراءة علي بن أبي طالب والحسن وعاصم الجحدري ومحمد ابن كعب. مختصر الشواذ : ١٤٧، والمحرر الوجيز ١٥٠/١٤ ، وروي عن الحسن : فالتقى الماوان، وروي أيضاً : فالتقى المايان .

(٣) لم أقف على قائله . أنشده ابن دريد في الاشتقاق : ٣١٦ ، والجمهرة ٢٤٨/١ ، وأنشده الفارسي في المسائل الحلبيات : ٤٠ عن ثعلب ، وانظر: سر الصناعة ١٠٠/١ ، والمنصف ١٥١/٢، وشرح المفصل ١٥/١٠ ، والممتع : ٣٤٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٣٧ ، وشرح الشافية للغياث : ٣٠٢ . وبعده :

مُسْتَنَّةٍ رَأْدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

(٤) البيت دون نسبة في الخصائص ٤٤٨/٢ ، والمقتصد ٥٨٥/١ .

لَعَمْرِيْ لَقَدْ أَحْبَبْتُكِ الحُبَّ كُلَّهُ وَزِدْتُكِ حُبّاً لَمْ يَكُ قَطُّ يُعْرَفُ

وإذا أُضِفْتَ أفعلَ التَّفضيلُ إلى المصْدَر انتَصَبَ انتصابَهُ ، كقولكَ : سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ ؛ لأنه بعضٌ لِمَا يُضَافُ إليه، فأشَدُّ السَّير سَيرٌ، وكذلكَ إذا كان مقروناً بـ« مِن » كقولكَ : سِرْتُ أَشَدَّ مِنْ سَيْرِكَ ؛ لأنكَ تُفاضِلُ بين سَيْرَيْن ، وفي التَّنزيل[1]: ﴿ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾ .

ومتى كان الفعلان بمعنًى واحدٍ جاز تَعَدِّي أحدِهِمَا إلى مَصْدَرِ الآخَر ، كقولكَ : أَحْبَبْتُهُ إِعْجَاباً، وأَبْغَضْتُهُ كَرَاهِيَةً. أنشَدَ الجوهريُّ في « الصحاح »[2]:

يُعْجِبُهُ السُّخُوْنُ وَالبرُوْدُ
والتَّمرُ حُبّاً مَا لَه مزيدُ

السُّخُونُ : ما يُسَخَّنُ من الطَّعَام ، والبُرُودُ : البارِدُ .

وهذا رأيُ الخليل[3] لأنه في معنى الفعل المشتقِّ منه .

---

(١) سورة الروم ، من الآية (٩) .

(٢) الصحاح (سخن) ٥/٢١٣٤ ، وفيه إشارة إلى رواية ثانية في البيت هي :

وَالتَّمْرُ حَتَّى مَا لَهُ مَزِيْدُ

ولا شاهد فيها . والبيتان لرؤبة في ملحقات ديوانه : ١٧٢ ، وانظر : اللمع : ١٠٤ ، وشرحه (توجيه اللمع) : ١٦١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٩٦ ، وشرح المفصل ١/١١٢ ، وتذكرة النحاة : ٥٢١ . وأغلب الفقرة السابقة في توجيه اللمع لابن الخباز .

(٣) يقصد أن المصدر منصوب بالفعل المذكور . وهو منسوبٌ إلى المازني والمبرد والسيرافي . انظر توجيه اللمع : ١٦٢ ، وشرح المفصل ١/١١٢ ، وشرح الكافية ١/١/٣٥٢ ، والهمع ٣/٩٨ . والذي نص عليه السيوطي في الهمع أن المبرد (ومثله ابن خروف وعزاه لسيبويه) يقول بأن المصدر منصوبٌ بفعل مقدر ، والفعلُ الظاهرُ دليلٌ عليه .

وذَهَبَ سيبويه[1] إلى أنَّ ناصبه فعلٌ من لفظه حُذِفَ للدَّلالة عليه ؛ لأنكَ لَمَّا قلتَ : أَبْغَضْتُهُ ، دَلَّ على أنك تَكرَهُهُ .

قال بعضُهُم[2]: ويُقوِّي هذا قولُ المتنخِّلِ الهُذَليِّ[3]:

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَانُ كَالِئَهَا مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيهَا الخَيعَلُ الفُضُلُ

فـ« اليقظان » صفةٌ لـ« السَّالك » ، فلو نَصَبَ « مَشْيَ الهَلُوكِ » به لكان الموصولُ موصوفاً / قبل تمامه ، وهو ممتنعٌ . قالوا : لا يجوزُ : مَرَرْتُ [٢٣/أ] بالضَّارِبَينِ الظَّرِيْفَينِ زيداً[4] .

وأقولُ : يجوزُ أنْ يكونَ « اليقظانَ » صفةٌ لـ« الثَّغْرَةَ » ، و« كَالِئَهَا » مرفوعٌ به، ووُصِفَت بذلك لوقوع التيقُّظ فيها ، كما قالوا : نَهَارٌ صَائمٌ ، ولَيلٌ قَائِمٌ ؛ لوقوع ذينِكَ فيهما ، فيكونُ حينئذٍ « مَشْيَ الهَلُوكِ » منصوباً بالسَّالِكِ ، وينتفي المحذورُ ، وأمَّا « الفُضُلُ » فهو صفةٌ لـ« الهَلُوكِ » على الموضع .

---

(١) انظر توجيه اللمع : ١٦٢ . قلتُ : وليس لسيبويه نصٌّ واضح في هذه المسألة ، والذي جاء فيها قوله : « هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد ، وذلك قولك : اجتوروا تجاوراً ، وتجاوروا اجتواراً ؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحدٌ » . الكتاب ٢٤٤/٢ .

(٢) يقصد ابنَ الخباز رحمه الله ، فقد نص على ذلك في توجيه اللمع ص : ١٦٢ .

(٣) يَرثي ابنَه أُثَيلَةَ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢٨١/٣. وانظر: أمالي ابن الشجري ٢٢٠/٢، وشرح التسهيل ١٢٠/٣، وتوجيه اللمع : ١٦٢ ، وتذكرة النحاة ٣٤٦، والهمع ٢٩٣/٥ ، والخزانة ١٠١/٥ . والثغرة : موضع المخافة ومكان الخوف. والخيعل: « القميص الذي لاكُمَّي له، وإنما أسقُطت النون من (كمَّين) للإضافة ؛ لأن اللام مقحمة لا يعتد بها في مثل هذا الموضع كقَولهم : لا أبا لك ، أصله : لا أباك » . والفُضُل : هي التي عليها قميص ورداءٌ، وليس عليها إزارٌ وسراويل .

(٤) وإنما الجائز : مررت بالضاربين زيداً الظريفين .

وقال البسيتيُّ في « تعليقه » : هو مرفوعٌ بالمجاورة ، يعني أنه مجرورٌ لأنه صفةٌ لـ « الملوك » ، لكن لَمَّا جاورَ « الخَيْعَل » وهو مرفوعٌ رُفِعَ بمجاورته.

وهذا غريبٌ ، وقد مَرَّ بي في « إعراب القرآن المجيد » مثلُ ذلك[1].

وهنا تنبيه :

قال الرَّبعيُّ[2]: المصدَرُ إذا كان مُطْلَقاً أو مقدَّراً بأنْ والفعل ، فإنه لا يتحمَّلُ الضَّميرَ ؛ وذلك لأنه لا يُوْصَفُ به ، فلو أُضْمِرَ فيه لكان إضماراً قبلَ الذِّكْر ، وإذا كان حالاً أو صفةً أُضمِرَ فيه ،كقولكَ : فَعَلْتُهُ جُهْدَكَ وطَاقَتَكَ ، وجَاءَ زَيْدٌ رَاكِضاً . انتهى كلامُهُ .

وأقولُ : نَقَلَ الزَّعفرانيُّ عن الأخفش[3] أنَّه يُضمِرُ في : « سَقْياً لك » ضميراً ؛ حيث قَامَ مَقَامَ الفعل ، ولذلك لا يظهَرُ الفعلُ معه .

قال أبو عليٍّ[4]: وهو قياسُ مذهبُ سيبويهِ وإنْ لم يَنُصَّ عليه ؛ لأنه

---

(١) في (ح) : في ذلك .

(٢) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي النحوي البغدادي. أخذ عن السيرافي والفارسي وغيرهما. من تصانيفه (شرح الإيضاح) و (شرح مختصر الجرمي) توفي سنة ٤٢٠ هـ. أخباره في : معجم الأدباء ٧٨/١٤ ، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٣٦/٣ ، وبغية الوعاة ١٨١/٢ .

(٣) انظر حديثاً له عن المصدر المنصوب في معانيه ١٠٢/١ .

(٤) انظر الكتاب ٤٠٦/١ .

وجاء في المحصول للمصنف قوله : « وقال أبو علي الفارسيّ : تَصَفَّحْتُ الكتابَ فلم أَجِدْ فيه نَصًّا على ذلك، بل رأيتُ قياسَ ما فيه يُوجِبُ ذلك، وذلك لأنه قد أُضمِرَ في الظرف في قولك: زيدٌ عندَكَ، لقيامِهِ مَقامَ الفعلِ، فجازَ على هذا أنْ يُضمَرَ في المصدرِ كإضمارِهِ في ذلك؛ لِسَدِّهِ مَسَدَّ الفعلِ، بل كان ذلك بالمصدر أولى؛ لأنه من لفظ الفعل، ثم قال: قد مَرَّ بي في الكتاب نَصٌّ على جواز ذلك، وهو قوله: مَرَرْتُ بِرَجلٍ سواءٍ هو والعَدَمُ، فسواءٌ مصدرٌ، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ ، لجواز

=

أَضْمَرَ فِي الظَّرْفِ فِي قولهم : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، بل الإضمارُ في المصْدَرِ أَوْلى ؛ لأَنَّهُ من لَفْظِ الفعل .

فإنْ قيلَ : فما النَّاصبُ لقوله : « لَكَ » ؟

قال أبو علي[1]: لا يكونُ صفةً لسَقْياً وإن كان نكرةً مثلَهُ ؛ لقيامه مَقَامَ الفعل ، فهو تبيينٌ له ، ومتعلّقٌ به .

وذَكَرَ الأندلسيُّ[2] صاحبُ أبي عليٍّ[3] أنَّ بعضَهُم يُعلِّقُهُ بمحذوفٍ تقديرُهُ : أعني لَكَ[4].

وفيه بعدٌ؛ لأنه لا حاجةَ إلى تكلُّفِ التَّقدير مع وجود المصدر وتناوُلِهِ إيَّاه[5].

فأمَّا قولُ سيبويه[6] في باب من أبواب النفي: تقديره: إرادتي بهذا لك.

= تأكيدِهِ بقوله (هو)، وعطف العدم عليه، ثم رَجَعَ عن هذا فقال: لا دليلَ في ذلك؛ إذ كان الإضمارُ إنما ساغَ فيه لِمَجِيئِهِ صِفَةً » . وانظر نص سيبويه في الكتاب ٣١/٢ .

(١) انظر كتاب الشعر : ٢١ ، والتمام ص : ٦١ . وفي المسائل الحلبيات : ٥١ ، والمسائل المنثورة : ١٢٢ ذكر لكلمة (سقياً) .

(٢) علم الدين اللورقي صاحب شرح المفصل .

(٣) الشلوبين .

(٤) انظر المغني ص : ١٩٤ ، ٢٩٢ . قال ابن هشام : وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل : اللام في سقياً لك متعلقة بالمصدر ، وهي للتبيين . وفي هذا تهافت ؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنهم يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استئناف للتبيين .

(٥) ذكر المصنف في المحصول أن الزعفراني ذهب إلى أنه يتعلق بـ(سقياً) لأنه قام مقام الفعل وناب عنه. وبه قال ابن مالك أيضاً .

(٦) الكتاب ٢٤٦/١ ، ٣١٨ ، ٢٨٨/٢ . فيكون على هذا شبهُ الجملة خبر لمبتدأ محذوف ،كما أشار الصبان حيث قال في سقياً لك، ورعياً لك : فلك خبر مبتدأ محذوف وجوباً ليلي الفاعل أو المفعول

=

فقال أبو عليٍّ[1]: هذا تفسيرٌ للمعنى لا للعمل ، بدليل أنَّ الموصولَ لا يجوزُ حَذفُهُ وتَبْقِيَةُ صِلَتِهِ عند البصريِّ .

واختار بعضُهُم أنْ يكونَ « لكَ » متعلقاً بالفعل النَّاصب ،كقوله : سَقْياً، ولا ضميرَ فيه على هذا.

ولو قيلَ : إنه صفةٌ للمصدر لم يكُنْ بعيداً ، والله أعلمُ[2].

* * *

[المفعول به]

والثاني[3]: المفعول به .

وهوما وقع عليه فعلُ الفاعل كقولكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، وقد مَضَى تمثيلُهُ[4]، وأنه ينتهي إلى ثلاثةٍ لا غير ، وأنه يجوزُ تقديمُهُ .

* * *

= في المعنى المصدر كما كان يلي الفعل، أي وهذا الدعاء لك . نقل هذا الثاني الدنوشري عن الرضي ، وعندي أنه إنما يحتاج إليه إذا كان المجرور ضمير المخاطب كما في التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص، والخطاب بغيره لشخص في جملة واحدة. أما نحو سقياً لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق .

(١) لم أقف عليه في التعليقة .

(٢) وهذا الذي منعه الفارسي قبل قليل .

(٣) أي من المنصوبات .

(٤) في بدايات المقدمة الثانية حين حديثة عن العوامل ومنها (الفعل) .

obeikandl.com

[المنادى]

ومنه[1] المنادَى ، وهو المذكورُ بعد حروف النداء لفظاً وتقديراً ، كقوله تعالى[2]: ﴿ يَمَرْيَمُ ﴾ و: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[3].

ولا يخلو من أنْ يكون مفرَداً أومضافاً أو مشبَّهاً به .

فالمفرَدُ مقصودٌ ومُقابِلُهُ . **فالأوَّلُ مَعرِفَةٌ** قبل النِّداء ،كالأعلام نحو : يَا زَيْدُ . واختُلِفَ في عَلَمِيَّتِهِ[4] فقيلَ: لم تَزُلْ ؛ لأنَّنَا ننادي مَنْ لا شَرِكَةَ فيه، كقولكَ : / يا فَرَزْدَقُ . وهو اختيارُ أبي الفتح[5]، والبسيتي . [٢٢/ب]

وقيل : زالَتْ لئلاَّ يجتمِعَ تعريفان في الاسم الواحد ، وهو اختيارُ عبدالقاهر[6].

والثَّاني معرِفَةٌ[7] في حال النِّداء ،كقولكَ : يَا رَجُلُ ، وتَعريفُهُ بالقَصْد المشْرُوط بحرْفِ النداء لا بحَرْفِ النداء[8]؛ إذ نُنادي النَّكِرَةَ وهي على حالها.

---

(١) أي من المفعول به .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٣٩) وغيرها .

(٣) سورة يوسف ، من الآية (٢٩) .

(٤) أي بعد النداء .

(٥) اللمع : ١٦٨ . وبه قال ابن السراج وابن مالك . انظر الأصول ١/٣٣٠ ، وعلل النحو : ٣٣٦ ، وشرح التسهيل ٣/٣٩٢ ، وصحَّحهُ ابنُ عصفور في شرح الجمل ٢/٨٩-٩٠ .
وجاز اجتماع تعريفين عندهم ؛ لاختلاف جهتَي التعريف ؛ حيث إن تعريف النداء يكون بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس له علامة لفظية . انظر : الإنصاف ص : ٢٨٧ ، وأسرار العربية ص: ٢٠٩، وتوجيه اللمع ص : ٣٦٠.

(٦) انظر : المقتضب ٤/٢٠٥ ، وعلل النحو : ٣٣٦ ، وتوجيه اللمع : ٣٦٠ .

(٧) وهو النكرة المقصودة .

(٨) انظر اللمع : ١٦٨ ، وانظر شرحه لابن الخباز (توجيه اللمع) ص : ٣٦٠ .

وها مبنيَّان على ما يُرْفَعَان به كقولكَ : يَا زَيْدُ ، ويَا زَيْدَانِ ، ويَا زَيْدُوْنَ[1]، ويَا رَجُلُ ، ويَا رَجُلاَنِ ، وهو من فوائد ابن الحاجب[2]. وهو أحسنُ من قول النُّحاة : يُبنى ذلك على الضَّمِّ[3] لعُمُومه واختصاص قولهم بالمفرد .

فإنْ قيلَ : فما علَّةُ البناء[4] والتَّحريكِ والضَّمِّ ؟

أجبتُ : **علَّةُ الأوَّلِ** لوقُوعِهِ موقع أسماء الخطاب[5] التي يَغلِبُ عليها معاني الحروف . وحكى سيبويه[6]: يا أنتَ ، ويا إيَّاكَ .

وقيلَ : لشَبَهِهِ بالمضْمَر لفظاً ومعنى[7]، فاللَّفظُ كونه مُفرَداً ، والمعنى كونه مخاطَباً .

وقيل: شُبِّهَ بالأصوات[8].

---

(١) « يازيدون » ساقطة من (ص) .

(٢) الكافية ص : ٨٩ . وانظر شرحها لمصنفها ٤١٢/٢ .

(٣) انظر شرح الوافية لابن الحاجب : ١٩١، وشرح الكافية له ٤١٢/٢ ، والتعليقة على المقرب ٥٨٧/١ .

(٤) انظر علل النحو : ٣٣٤ ، وعقد العكبري في التبيين : ٤٤٠ مسألة خاصة لمناقشة مسألة بناء المنادى المفرد [المسألة التاسعة والسبعين] .

(٥) نص عليه المبرد في المقتضب ٢٠٤/٤ ـ ٢٠٥ . وانظر علل النحو : ٣٣٤ ، والإنصاف : ٢٧٧ ، والتبيين : ٤٤٠ .

(٦) الكتاب ٢٩١/١ .

(٧) انظر أمالي الزجاجي : ٨٣ ، وأسرار العربية : ٢٠٤ ، والتخمير ٣٣٠/١ ، والتبيين : ٤٤٠ ، واللباب ٣٣١/١ ، والتعليقة على المقرب ٥٨٥/١ ـ ٥٨٦ .

(٨) وهو قول الخليل وأبي عمرو كما في أمالي الزجاجي : ٨٣ ، وانظر : أسرار العربية : ٢٠٤ ، واللباب ٣٣٠/١ .

وعلَّة الثاني[1]: عُرُوضُ البناء . **وقيل فيه** : ما قبلَ آخره ساكنٌ فحُرِّكَ هَرَباً من التقاء السَّاكنين ، ثُمَّ حُمِلَ ما ليس كذلك عليه .

وقال صَدْرُ الأفاضل[2]: إنما تنادي لِيُقبِلَ عليكَ المنادَى ، فتأمُرُهُ أو تنهاه أو تُخبِرُهُ ، فحُرِّكَ لِيَدُلَّ ذلك على أنَّ المرادَ ما بعدَهُ .

وعلَّة الثَّالث[3]: أنَّ الفتحةَ حركتُهُ إذا أُعْرِبَ ، فلو حُرِّكَ بها لالتَبَسَ المقصودُ بغيره فيما لا ينصرف كقولكَ : يا اسْمَ ، والكسرَةُ تُحْدِثُ فيه لَبْساً بالمضاف إلى ياء المتكلِّم[4].

وقيلَ : قُصِدَ بذلك تكميلُ الحركاتِ الثَّلاثِ للمنَادَى .

والمقابلُ[5] كقول الأعمَى : يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِيْ ، ويَا غُلاَماً أَجِرْنِي . وإنما لم يُبْنَ لبقائه على شَيَاعِهِ .

وفي ناصبه خلافٌ ، **فقيلَ** : إنه الفعلُ المقدَّرُ وهو أَدْعُو[6]، وأُنَادِي ؛ لأنه الأصلُ في ذلك .

وقيل : الحرفُ لنيابته عنه[7].

---

(١) وهذه العلة هي : لِمَ بني على حركة ؟ انظر علل النحو : ٣٣٤ ، وأسرار العربية : ٢٠٤ .

(٢) انظر التخمير ٣٣٤/١ بمعناه .

(٣) وهي : لِمَ كانت الحركة ضمة ؟

(٤) انظر أسرار العربية : ٢٠٤ ، وشرح المفصل ١٣٠/١ ، والتعليقة على المقرب ٥٨٦/١ .

(٥) أي المقابل للمفرد المقصود ، ويعني به النكرة غير المقصودة .

(٦) وهو رأي سيبويه . انظر الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢. والمقتضب ٢٠٢/٤، والأصول ٣٤٠/١ ، وأسرار العربية ص : ٢٠٧ ، وشرح المفصل ١٢٧/١، وشرح التسهيل ٣٨٥/٣ ، والتعليقة على المقرب ٥٨٤/١ .

(٧) انظر أسرار العربية : ٢٠٧ .

وقال بعضُهُم : إذا عمل أنادي الذي هو عبارةٌ عن يا، فعملها أولى[1].

والمضافُ كقولكَ : يا رَبَّ العبادِ ، وإعرابُهُ لفوات أحدِ وَصْفَي شَبَهِ المضمَر ، أو لقيام المعارِضِ وهو الإضافةُ .

فإنْ قيلَ : كونُهُ مقصوداً يقتضي البناءَ ، وإضافتُهُ تقتضي الإعرابَ ، فما مُرَجِّحُ الإضافةَ ؟

أجبتُ : تَرَجَّحَتْ لأنها تَرُدُّ الاسمَ إلى أصله وهو الإعرابُ ، بخلاف معارِضِهَا فإنه يَرُدُّهُ إلى البناء ، وليس بأصله .

فإنْ قيلَ : فـ« لَدُن » و« كم » مُضَافتان ، وهما مَبْنِيَّتَان ؟

أجبتُ : بناؤهما لازمٌ ، و« كَمْ » وأحدُ لُغاتِ لَدُنْ وهو « لدُ » موضوعتان وَضْعَ الحُرُوف ، ولا يَلزَمُ من معارضةِ الإضافةِ البناءَ العارضَ مُعارَضَتُهَا البناءَ اللازمَ .

فإن قيلَ : فـ « أيُّهُم » من قوله تَعَالى[2]: ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ مضافَةٌ ، وبناؤها عارضٌ ، ومع ذلك فلم تُعارِضِ الإضافةُ عُرُوضَ البناءِ عند سيبويه[3]؟

أجبتُ: لأجل ذلك فرَّ ابنُ السَّرَّاج ، وذَهَبَ إلى أنه على الحكاية ،

---

(١) انظر التعليقة على المقرب ٥٨٥/١ .

(٢) سورة مريم ، من الآية (٦٩) .

(٣) انظر الكتاب ٣٩٩/٢ .

وهو قولُ الخليل[1].

نَعَمْ ههنا سببان للبناء :

أحدهما : كونُهَا موصولةً ، **والآخر**: حَذْفُ صَدْرِ صِلَتِهَا. والإضافةُ تُعارض مقتضي البناءِ الواحدِ لا المقتَضِيَين . **وهذا البسطُ لي فتأمَّلْهُ** . [أ/٧]

والمشابِهُ للمضاف هو ما عَمِلَ فيما بعده رفعاً أو نصباً .

فالأوَّلُ لَفظيٌّ ومَحْكيٌّ ،كقولك : يا حَسَناً وَجْهُهُ ، ويا مَسِيراً به ، والثَّاني كذلك كقولكَ : يا ضَارِباً زَيْداً ، ويَا لَطِيْفاً بِالعِبَادِ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ من المشابِهِ للمضاف المعطوفَ والمعطوفَ عليه إذا سُمِّيَ بهما ، فلو سَمَّيْتَ بزيدٍ وعَمْرو لقلْتَ في النداء : يَا زَيْداً وعَمْراً أَقْبِلْ ؛ وذلك لأنه طالَ بالعطف ؛ إذ لا يجوزُ بقاءُ أحدهما ؛ لأنَّ كلاًّ منهما بعضُ العَلَم ، وكذلك لو سَمَّيْتَ امرأةً بـ(ضَارِبةٍ زَيْداً) لَصَرَفْتَ وقلتَ : جَاءَتْني ضَارِبَةٌ زَيْداً ؛ لأنَّ الاسْمَ ليس ضَارِبةٌ وحدَهُ .

وحقُّ حرف النداء ألاَّ يُحْذَفَ ؛ لأنَّ الغرَضَ منه إفادةُ معناه ، وقد حُذِفَ تَشبيهاً له بالفعل .

والأسماءُ المناداةُ في ذلك على ضربين :

---

(١) انظر الكتاب ٣٩٩/٢ ، والأصول ٣٢٤/٢ قال ابن السراج : ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية .

أحدهما : يُحذَفُ فيه وهو العَلَمُ والمضَافُ وأي ، كقوله تعالى[1] : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾، و﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾[2]، وكقولِ عَدِيِّ بن زيد[3]:

أَيُّهَا القَلْبُ تَمَتَّعْ بِدَدَنْ
إِنَّمَا هَمِّي سَمَاعٌ وَأَدَنْ

والآخَرُ : يمتَنِعُ من ذلك ، وهو ما جازَ أنْ يكونَ وَصْفاً لأيٍّ ، فلا تقولُ : رَجُلُ أَقْبِلْ ؛ لجواز قولكَ : يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وكذا : هَذَا أَقْبِلْ ؛ لجواز: يا أَيُّهَذَا أَقْبِلْ . وشذَّ قول الأعشى[4]:

وَحَتَّى يَبِيْتَ القَوْمُ فِي الصَّيْفِ لَيْلَةً يَقُوْلُوْنَ نَـوِّرْ صُـبْـحُ وَاللَّيْلُ عَاتِـمُ

ولا يجوزُ إدخالُ حرف النِّداء على ذي اللاَّم عند البصريِّ هَرَباً من توالي حَرْفي تعريف ، لكن يَتوصَّلُونَ إلى ندائه بأيٍّ ، ويبنونه على الضَّمِّ

---

(١) سورة يوسف ، من الآية (٢٩) .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٨) .

(٣) هو عدي بن زيد بن حماد العبادي التميمي . شاعر فصيح من شعراء الجاهلية . كان على النصرانية. سكن الحيرة ودخل الأرياف فلان لسانه فلم يحتج بشعره علماءُ العربية ، كان من خاصة كسرى ، وهو أول من كتب بالعربية في ديوانه . تزوج بنت النعمان بن المنذر . أخباره في: طبقات فحول الشعراء ١٤٠/١، والشعر والشعراء ٢٢٥/١ ، والأغاني ٩٦/٢، والخزانة ٣٨١/١. والبيت في ديوانه : ١٧٢ ، وروايته :

إنَّ هَمِّي فِي سَمَاع وَأَدَنْ

وانظر الشاهد في : شرح السيرافي : ٥٢٦ (مطبوع) ، والصحاح (ددن) ، وتوجيه اللمع : ٣٦٥. والدَّدَنُ : اللهو واللعب ، والأَدَن : الاستماع .

(٤) ديوانه ص : ١٢٧، يهجو يزيد بن مسهر الشيباني . وانظر أمالي ابن الشجري ٤١٩/١ ، وشرح الجمل ٨٨/٢ ، والتصريح ١٥/٤ .

لكونه منادًى في اللَّفظ ، وذلك مَرْعِيٌّ ؛ ألا ترى إلى قولهم : ألسْتَ بقائم، فيأتون بالباء وإنْ زالَ النَّفيُ لوجود لفظ ليس .

وأمَّا (ها) فقيل : هي عوضٌ من مباشرة « يا » لذي اللاَّم .

وقيل : هي للمبالغة في التثنية .

وقيل : هي عوضٌ مما يضافُ إليه أيٌّ[1].

وذو اللام صفتُهُ ، ويلزَمُ رفعُهُ لأنه هو المقصودُ بالنداء[2]، وليس كالظريف في قولكَ : يَا زَيْدُ الظَّرِيْفُ ، وكذا صفتُهُ نحو : يا أيُّهَا الرَّجُلُ ذُو المالِ .

وأجازَ المازنيُّ والزَّجَّاجُ[3]: يا أيُّهَا الرَّجُلَ بالنَّصْب على الموضع ، وقُرِئَ شَاذّاً[4]: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا الكَافِرِينَ ﴾ .

واعلَمْ أنَّ في المضاف إلى الياء إذا كان مُفْرَداً صحيحاً خمسَ لُغَاتٍ[5]:

حَذْفُ الياء وإبقاءُ الكسرة دالَّةً عليها كقولكَ : يا غُلاَمِ .

---

(١) انظر شرح الكافية ٤٤٦/١/١ .

(٢) انظر الإيضاح ص : ٢٤٧ . واختلف في إعرابه ، فقيل : صفة ، وقيل عطف بيان . انظر الكتاب ١٨٨/٢ ، والمقتضب ٢٢٠/٤ ، وشرح الكافية ٤٤٨/١/١ ، والتعليقة ٥٨٨/١ .

(٣) انظر الأصول ٣٧٢/١، وشرح الكتاب ٣٧/٣ (مخطوط)، وشرح التسهيل ٤٠٢/٣ ، والمساعد ٥٠٦/٢ ، والتعليقة ٥٨٩/١ .

وفي شرح الألفية لابن القواس ١٠٥٥/٢ نُسب هذا القول إلى الأخفش، قال: « وأجاز الأخفش يا زيدُ وعمراً بالنصب حملاً على المحل، وتنبيهاً على أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه » .

(٤) الآية الأولى من سورة الكافرين . ورويت عن علي رضي الله عنه . انظر تفسير روح المعاني للألوسي عند قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الخَمْرِ وَالمَيْسِرِ ﴾ البقرة : ٢١٩ .

(٥) انظرها في توجيه اللمع : ٣٧١ .

وإثباتُهَا ساكنةً كقولكَ : يا غلامِيْ .

وإثباتُهَا مفتوحةً كقولكَ : يا غلاميَ .

وفتحُ الميم وقلبُ الياء ألِفاً كقولكَ : يا غلامَا .

وحذفُ الياء وضمُّ الميم كقولكَ : يا غلامُ .

وإنَّما يُفعلُ هذا في كل اسم تغلبُ عليه الإضافةُ .

وفي « اللَّهُمَّ » خلافٌ[1] فقال البصريون: الميمُ في آخره عوضٌ من « يا » في أوَّله ، ولذلك لا يَجْمَعُون بينهما إلاَّ في الضَّرورة[2]،كقول الشَّاعر[3]:

إِنِّي إِذَا مَا حَـدَثٌ أَلَمَّا

أَقُوْلُ يَا اللَّهُمَّ يَـا اللَّهُمَّا

---

(١) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص : ٢٩٠ [المسألة : ٤٩] ، والتبيين ص : ٤٤٩-٤٥٢ ، وائتلاف النصرة ص : ٤٧ ومصادر أخرى في حواشيها .

(٢) انظر الكتاب ١٩٦/٢، والإغفال ١١٥/٢، والمسائل الشيرازيات ١٧٨/١ ، وسر الصناعة ٤١٩/١.

(٣) رجزٌ منسوبٌ إلى أبي خِراش الهذلي ، وهو في ملحق شعره في شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، ونُسب أيضاً إلى أمية بن أبي الصَّلت ، ولم أجده في ديوانه المطبوع . قَالَ البغداديُّ : « وهذا البيت أيضاً من الأبيات المتداولة في كتب العربية ، لا يُعرف قائلُهُ ولا بقيتُهُ ، وزعم العينيُّ أنه لأبي خِراش الهذلي قَالَه عند موته ، وقبلَهُ :

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمّاً

وَأَيُّ عَبْـدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا

وهذا خَطأٌ ؛ فَإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله ، بيتٌ مفرَدٌ لا ثانيَ له ، وليس هُوَ لأبي خِراش ، وإنما هُوَ لأمية بن أبي الصَّلت ، قَالَه عند موته ، وقد أخذه أبو خِراش وضمَّهُ إلى بيتٍ آخَرَ ، وكان يقولهما وهو يَسْعَى بين الصَّفَا والمرْوَةِ ...».**قلتُ**: وهذا البيت الذي زعم أنه قبله هو حديث عن النبي ﷺ رواه الترمذي في سننه ٣٩٦/٥ وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٤١٧) .

وانظر الشَّاهدُ في : المقتضب ٢٤٢/٤، والمسائل البغداديات : ١٥٩ ، وسر الصناعة ٤١٩/١ ، ٤٣٠ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٤١ ، وشرح المفصل ١٦/٢، وشرح التسهيل ٤٠١/٣ ، وغيرها من المصادر .

فإنْ قيلَ : فما الدَّاعي إلى العِوَض ؟

أجبتُ : كُرِهَ[1] إدخالُ « يا » على اسم الله تعالى وفيه الألفُ واللامُ / وإنْ كانتا للعِوَض ، فحُذِفَ الحَرْفُ وعُوِّضَ منه الميمُ ، وشُدِّدَت لتكونَ مقابِلَةً لـ« يا » في العدة . [٢/ب]

فإنْ قيلَ : فلِمَ كانَ العِوَضُ الميمَ ؟

أجبتُ : قال السِّيرافيُّ : قد كثُرَتْ زيادَتُهَا آخِراً نحو : زُرْقُمْ وسُتْهُم وحُلْكُم ؛ لأنَّهَا من الزُّرْقَةِ والأَسْتِهِ والحُلْكَةِ[2]، ووَزْنُهَا فُعْلُم .

فإن قيل : أيجوزُ وصفُهُ ؟

أجبتُ: منع منه سيبويه[3]؛ لأنه جرى مجرى الأصوات التي لا توصف، وأجازه المبرِّدُ . قال تعالى[4]: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ .

* * *

[الترخيم]

ومن خصائصه : الترخيم .

وهو عبارةٌ عن حَذْف أواخِرِ الأعلام المناداة المفرَدَة المضمومة. وفيه قيودٌ :

الأوَّلُ : الأواخر ، وكان فيها لأنها محلُّ التَّغيير ، ولذلك كَثُرَ الحذفُ

---

(١) في (ص) : كثرة .

(٢) انظر الكتاب ٤/٢٧٣ ، وسر الصناعة ١/٤٣١ .

(٣) الكتاب ٢/١٩٦ - ١٩٧ .

(٤) سورة الزمر ، من الآية (٤٦) .

فيها ، وصُنِّفَت فيه كُتُبٌ . وقَلَّ في العين حتى لم يجئْ إلاَّ في مُذْ وسَه[1] وثُبَة[2] عند الزَّجَّاج .

وأيضاً فإنَّ صَدْرَ الاسم إذا سَلِمَ كان أدَلَّ على المحذوف .

والثَّاني : الأعلامُ لأنها كَثُرَ استعمالُهَا فعُرِفَتْ وقُصِدَ فيها التَّخفيفُ.

والثَّالثُ : المناداةُ ؛ لأنَّ النداءَ موضعُ تغيير ، وقد شَذَّ في غيره ، كقول الشَّاعر[3]:

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَـالُكُـمُ رِمَـامَـا وَأَضْحَتْ مِـنْـكَ شَـاسِعَةً أُمَامَا

وقال آخَرُ[4]:

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ القَوْمَ قَدْ عَلِمُوا

---

(١) في المنصف ٦١/١ : قالوا : رجل أيتع سوتهم ، وقد قالوا : سَهْ في معناها ، فحذفوا العين ، وهذا من الشاذ ، ولم يأت من الأسماء ما حذفت عينه إلا هذا الحرف .

(٢) ثُبَةُ الحوض : وسطه . المحذوف عينه لأنه من ثاب يثوب . انظر البحر المحيط ٢٧٦/٣ .

(٣) هو جرير والبيت في ديوانه : ٢٢١/١ ، وهو مطلع قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك . ورواية الديوان لا شاهد فيها وهي :

أَأَصْبَحَ وَصْلُ حَبْلِكُمُ رِمَامَـا وَمَـا عَهْـدٌ كَعَـهْـدِكِ يَا أُمَامَا

وانظر الشاهد في الكتاب ٢٧٠/٢ ، والإنصاف : ٢٩٨ ، وأسرار العربية : ٢١٧ ،والخلل في شرح أبيات الجمل ص : ٢٤٨ ، والخزانة ٣٦٣/٢ .

(٤) أنشده سيبويه في الكتاب ٢٧١/٢ . والبيت للمغيرة بن حَبناء التَّميمي (وحَبناء لقب أمُّه ، واسمها ليلى ، وقيل لقب أبيه) ، انظر معجم الشعراء : ٢٧٣ ، ومقدمة شعره : ٦٧.والبيت في شعره : ١٠٠ (ضمن شعراء أمويون ـ القسم الثالث) .

وانظر الشَّاهد في : الأصول ٤٥٨/٣ ، والإنصاف : ٢٩٨ ، وأسرار العربية : ٢١٧ ، وأمالي ابن الشجري ١٩١/١ ، ٣٢٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١١٠ ، وضرائر الشِّعر : ١٣٩. وأورده أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ٨٨/١٣ برواية :

إِنَّ المُهَلَّبَ إِنْ أَشْـتَـقْ لِـرُؤْيَـتِـهِ أَوْ أَمْتَدِحْـهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وعليها يفوت الاستشهاد الذي أراده المصنف . وفي نسخة (ت) : « فإن الناس قد علموا » .

والرَّابعُ : المفرَدَةُ ؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه لا يُرَخَّمَان ، أمَّا المضافُ فلئلاَّ يكونَ الحذْفُ في الحَشْو. وأمَّا المضافُ إليه فلئلاَّ يكونَ في غير المنادى.

والخامسُ : المضمومةُ وفي ذلك احترازٌ عن النكرة المنصوبة ولم تُرَخَّم ؛ لأنَّ النداءَ لم يُؤثر فيها البناءَ . ومن ألفاظهم : التَّغيرُ يؤنسُ بالتَّغيير[1]، ألا ترى إلى حَنفيٍّ وحَذْفِهم الياء من حنيفة ؛ حيث حذفوا تاء التَّأنيث ، وإثباتِهم إيَّاها في كريميٍّ إذا نَسَبْتَ إلى كريم .

وفيه لغتان[2]: **الكثيرةُ** أنْ تَحذِفَ الآخِرَ ، وتَدَعَ ما قبله على حاله مطلقاً ، وكَثُرَتْ هذه لأنها أدلُّ على المحذوف .

والقليلةُ أنْ تَضُمَّ المرَخَّمَ كأنه تَامٌّ .

فعلى الأولى ضَمَّةُ « يَا بُرْثُ » هي الضَّمَّةُ الأصليَّةُ ، وعلى الثَّانية ضمَّتُهُ مجتَلَبَةٌ. وقد يختلف التقديرُ مع اتِّفاق اللَّفظ نحو : ثُبُون بضَمِّ الثَّاء[3]، ودِلاَص[4]. قال عبدُ القاهر[5]: العَجَبُ مِمَّنْ يَرُدُّ على العلماء وهو لا يَعْرِفُ مقاصِدَهُم .

---

(١) انظر توجيه اللمع : ٦٣٦ .

(٢) أي في الترخيم .

(٣) جمع ثبة وهي الجماعة .

(٤) درعٌ دلاصٌ ودروعٌ دلاصٌ : ملساء براقة . واحده وجمعه على لفظ واحد .

(٥) انظر توجيه اللمع : ٣٧٩ ، والمصنف ناقل عن ابن الخباز ، بل مقتبس منه كثيراً من تقسيماته وعباراته ، ومنها هذه العبارة التي أوردها دون تقدمة مناسبة كما في كلام ابن الخباز ، حيث قال في توجيه اللمع بعد حديثه عن مذاهب العلماء في الترخيم : « ولا تَسْتَنْكِرَنَّ مثلَ هذا فَإِنَّهُ كثيراً ما تَتَّفِقُ الألفَاظُ وتختلفُ التَّقديراتُ ، ولا يُنكِرُ ذلك إلاَّ الجاهِلُ بمذاهب كَلاَم العَرَبِ . وقَالَ عبدُ القاهر : العَجَبُ مِمَّنْ يَرُدُّ عَلَى الأئمَّةِ وهو لا يعرفُ مقاصِدَهُمْ »

والمحذوفُ هنا قسمان :

الأوَّلُ : حَذْفُ حرفٍ واحد كقولك : يا حَارِ .

والثَّاني : حَذْفُ حَرْفَين ، وذلك على ضَرْبَين : **أحدهما** : أنْ يكونا زائِدَين ، ويقَعُ في سبعة مواضِعَ[1]:

في المؤنَّث بالألف الممدودة ، نحو : أسماء ، تقولُ : يا أَسْمَ . قَالَ الشَّاعر[2]:

يَا أَسْمَ صَبْراً عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الحَـوَادِثَ مَلْقِـيٌّ وَمُنْتَظَـرُ

وفي فَعْلان كمَرْوَان وشِبْهِهِ ، تقولُ : يَا مَرْوَ ، وقال الشَّاعرُ[3]:

يَا مَرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

وأنشد سيبويه[4]:

يَا نُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لاَ تَدِينُهَا

---

(١) ذكرها ابن الخباز في توجيه اللمع : ٦٣٩ .

(٢) هو لبيد بن ربيعة في ملحقات شرح ديوانه : ٣٦٤ ، وبعضهم (كابن السيرافي وابن السيد) نسبه إلى أبي زُبيد الطائي ، وهو في المنسوب إليه من شعره : ٦٧٤ (ضمن شعراء إسلاميون) .
والبيت من شواهد الكتاب ٢٥٨/٢ ، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي ٤٣٥/١ ، وللأعلم (تحصيل عين الذهب) ص : ٣٣٨ ، والجمل ص : ١٧١ ، وشرح أبياته (الحلل) ص : ٢٣٦ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٤/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٩ ، وغيرها .

(٣) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ٣٨٤/١ ، وفيه : (مروان إن مطيتي) ، ولا شاهد فيها .
والبيت من شواهد الكتاب ٢٥٧/٢ ، وشرح أبياته للأعلم : ٣٣٦ ، والحلل ص : ٢٣٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٣/٢، وشرح المفصل ٢٢/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٧٩ ، وغيرها .

(٤) الكتاب ٢٥٧/٢ ، ٥١٤/٣ ، وانظر شرح أبياته للأعلم : ٣٣٦ ، وتوجيه اللمع : ٣٨٠ .

وفي زَيْدِي وبابه ، تقولُ : يا زَيْد .

وفي عِلْبَاء وشبهه مما فيه زائدتان للإلحاق تقولُ : يا عِلْبَ .

وفي هِنْدَاتٍ وبابه ، تقول : يا هِنْد .

وفي زَيْدَان وبابه ، تقولُ : يَا زَيْدَ .

وفي زَيْدُون وبابه ، تقولُ : يَا زَيْدُ .

والآخَرُ : أنْ يكونَ ما قبلَ آخِرِهِ حَرفاً زائداً ساكناً وقبله حركةٌ من جنسِهِ وهو زائدٌ على الأربعة . وفيه قُيُودٌ :

الأول : قولُهُ : « زائداً » يحترز به من الأصلي نحو : مُنْقَاد ، تقولُ في ترخيمه : يا مُنْقَا . ولا يجوزُ حَذْفُ الألف لأصالتها . ونَقَلَ الزَّعفرانيُّ عن الأخفش جوازَ حَذْفِهَا /، وقد علَّلْتُهُ في « شَرْح الفُصُول »[1]. [٢/أ]

والثاني : « ساكناً » يحترز به من قَنَوَّر للسَّيِّئ الخُلُق[2]، وهَبَيَّخ للجارية وللوادي[3]، فإذا رَخَّمْتَهما قُلْتَ: يا قَنَوَّ ويا هَبَيَّ ، فلم تحذف الزَّائد لتحرُّكِهِ، بخلاف السَّاكن فإنه ضعيفٌ يتَسَلَّطُ عليه الحذفُ .

والثالثُ : « قبلَهُ حَرَكةٌ من جِنْسِهِ » يحترز به من غُرْنَيْق[4] وفِرْدَوس ، تقولُ على الكثيرة : يَا غُرْنَي ويا فِرْدَوْ ، وعلى القليلة : يا غِرْنَا ويا فِرْدَا ، فتُقلَبُ الياءُ والواوُ ألفاً لتحرُّكِهِمَا وانفتاحِ ما قبلهما .

---

(١) المحصول (اللوحة : ١٤٢) .

(٢) انظر الصحاح (قنر) .

(٣) في الصحاح (هبخ) الهَبَيَّخُ للغلام ، والجارية هَبَيَّخةٌ .

(٤) الغُرْنَيق : طير من طيور الماء طويل العنق . (الصحاح ـ غرنق) .

والرَّابعُ : قولُهُ : « وهو زائدٌ على الأربعة » يحترز به عن عِمَاد وسَعِيد وثمود ، تقولُ : يا عِمَا ويا سَعِي ويا ثَـمُو أو يا ثَـمِي . قال الشَّاعر[1]:

تَنَكَّرْتِ منَّا بَعْدَ مَعرِفَـةٍ لَمِي وبَعْدَ التَّفَاني وَالشَّبَابِ المكَرَّمِ

يريدُ: يا لَمِيْسُ. وإنَّما لم يُحذَف الزَّائدُ لئلاَّ يبقى على حَرْفَين ، وذلك إجحافٌ لا تخفيف .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ ما فيه التَّاءُ يمتازُ عن المرخَّمَات بأمرين :

أحدهما : أنَّهُ يُرَخَّمُ وإنْ لم يكن عَلَماً . قال أبو ذُؤَيب[2]:

أَعَاذِلَ إنَّ الرُّزْءَ مِثْلُ ابْنِ مَالِكٍ زُهَيْرٍ وَأَمْثَـالُ ابْـنِ نَـضْرَةَ وَاقِدِ

والآخَرُ : أنَّ ذلك يجوزُ فيه وإنْ كان على ثلاثةٍ ، وعلَّةُ ذلك كثرةُ ندائه ، وأنه بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسم . ومن ذلك قولُهُم : يَا شَا ارْجُنِي أي : أَقِيْمِي . قال الأعْشَى[3]:

---

(١) هو أوس بن حجر والبيت في ديوانه ص : ١١٧ ، وهو من شواهد الكتاب ٢٥٣/٢ ، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي ٤٥٦/١ ، وللأعلم (تحصيل عين الذهب) ص : ٣٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠٤/٢ ، وتوجيه اللمع : ٣٨٢ . وليس اسم امرأة .

(٢) شرح ديوان الهذليين ١٨٩/١ ، وروايته : « ابن نضلة » . وانظر توجيه اللمع : ٣٨٤ . ولا زال المصنف يقتبس من نص توجيه اللمع دونما إشارة .

(٣) ديوانه ص : ٦٧ بتحقيق الدكتور محمد محمد حسين ، وديوانه بشرح الإمام ثعلب ص : ١٥ (الصبح المنير) ، والرواية في النسختين :

وَأَشْـرَبُ بالـرِّيفِ حَـتَّى يُـقَا لَ أَلاَ طَالَ بِالرِّيفِ مَا قَدْ دَجَنْ

وَأَرْجُنُ بِالرِّيْفِ حَتَّى يُقَا لَ أَلاَ طَالَ بِالرِّيْفِ مَا قَدْ رَجَنْ

ونَصُّوا على أنَّ ترخيمَ شاة على الكثيرة ، ولا يكونُ على القليلة لكونه على حرفين ، والثَّاني حرفُ علَّةٍ . وأرى أنَّ ترخيمَهُ على القليلة غير ممتنع ؛ لأنَّ المانعَ من ذلك الفرارُ من بقائه على حرفٍ واحدٍ إذا لحِقَهُ التَّنوين ، وفي النِّداء لا يَلحَقُهُ ذلك ، ونظيرُ ما ذَهَبْتُ إليه قولُهُم : إنَّما جازَ للعَجَّاج أنْ يقولَ[1]:

... ... وَفَا

= وقد ذكر الإمام ثعلب رواية المصنف (أرجن ـ ورجن) بالراء حيث قال : « ورَوَى أبو عُبيدةَ :

وَأَرجُـنُ فِي الـرِّيْفِ حَتَّى يُقَا لَ أَلاَ طَالَ بِالرِّيْفِ مَا قَدْ رَجَنْ

أبو عُبيدة والأصمعي : رَجنَ ودَجنَ سواءٌ ، والذكر والأنثى فيهما سواءٌ أي : ثَبَتَ » . وفي المخصص ١٢٦/١٦ أن الرُّجون والدُّجون يُقَالُ في الشاة ، وأمَّا قولُ الأعشى : (وأرجن في الريف ...) فزعَمَ الفارسي أنه استعارة . وبالراء أيضاً رُوِي في الصَّاهل والشَّاحج للمعرِّي ص : ٨٣ ، وتوجيه اللمع : ٣٨٥ .

(١) من قوله :

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا

وهو في ديوانه : ٤٩٢ . وانظر المقتضب : ٣٧٥ ، والإغفال ٣١٦/٢ ، والمسائل العسكريات : ١١٩ ، وكتاب الشعر ١١٠/١ ـ ١١١ (تحقيق د . الطناحي) ، والمسائل الشيرازيات : ١٨/١، ١٦٣، ٦٠٧ ، والبغداديات : ١٥٦ ، ١٦٠ ، ٣٨٥ ، والمخصص ١٣٦/١، والخزانة ٤٤٢/٣.

قال المبرد : « وقد لَحَّنَ كثيرٌ من الناس العجاجَ في قوله :

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا

وليس عندي بلاحنٍ ؛ لأنه حيث اضطرَّ أتى به في قافية لا يلحق فيها التنوين في مذهبه ... » .

لأنه ليس من لغته تنوينُ القوافي ، فلَمَّا أمِنَ لحاقَهُ جازَ ذلكَ عنده .
وقيلَ[1]: لأنه مضافٌ تقديراً ، فاعرفْ ذلك .

* * *

[المفعول فيه]

والثَّالثُ : المفعول فيه . وهو كلُّ اسم من أسماء الزَّمان أو المكان يُقَدَّرُ فيه « في » ،كقولكَ : جِئْتُ اليَوْمَ ، وجَلَسْتُ خَلْفَكَ .

نَعَمْ قد جَاءَتْ كلماتٌ منصوبةٌ على الظَّرْفِ وليسَتْ منهما ، قالوا : حَقاً إنَّكَ ذَاهِبٌ[2]، وجَهْدَ رَأْيِي أنَّكَ ذَاهِبٌ، أي : في حَقِّ ذلك ، وكذلك الآخَرُ . قال الشَّاعر[3]:

---

(١) وهو رأي أبي الحسن الأخفش كما في المسائل الشيرازيات ١٦٣/١ .
(٢) انظر الكتاب ١٢٢/٣ .
(٣) الشاهد أحد ثلاثة أبيات أوردها أبو تمام في حماسته ٢٩٧/٢ بترتيب الأعلم دون نسبة ، وفي بعض الروايات منسوبة إلى النهدي (كما في طبعة د. عسيلان) .
وتُنسَبُ أيضاً إلى مجنون ليلى ، وهي في ديوانه : ١٠٠ ، وجاء البيتان الأول والثالث في سمط اللآلي ٤٠٣/١ منسوبين إلى رجل من ربيعة ، والأول في الحماسة البصرية منسوباً إلى قائد بن المنذر القشيري . وانظر : شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٦٧/٣ ، وللتبريزي ١٣٣/٣، وتوجيه اللمع : ١٧٧ ، والمغني : ٧٩ ، وشرح أبياته ٣٥٦/١ .
ويقال في المثل : ما أنت بخَلٍّ ولا خَمر . قال أبو عمرو : بعض العرب يجعل الخمر للذتها خيراً ، والخلَّ لحموضتها شراً . انظر مجمع الأمثال ٢٧٦/٣ ، والمستقصى ٣٢٦/٢ .

أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ وَأَنَّكِ لاَ خَلٌّ هَـوَاكِ وَلاَ خَمْـرُ

وقدَّمَ ظرفَ الزَّمان على قَسِيمَيْهِ لوجهين :

الأوَّلُ : أنَّ كلَّ أسماء الزَّمان تكونُ ظروفاً ، وليست أسماءُ المكان كذلك ؛ لأنَّ مختَصَّهَا لا يكون كذلك كالدار والمسْجِد .

والثَّاني : أنَّ الفعلَ يدُلُّ على المصدر والزَّمان بلَفْظِهِ .

والمؤقَّتُ : ما عُلِمَ مقدارُهُ كيومٍ وليلةٍ وشهرٍ وسنةٍ .

فإن قيلَ : فما الفرق بين السَّنةِ والعام ؟

أجبتُ : العامُ مذ أوَّلُ المحرَّمُ إلى آخر ذي الحِجَّة ، والسَّنةُ هي كلُّ يوم إلى مثلِهِ من القابل . ذَكَرَهُ أبو منصور في « التَّهذيب »[1].

والمبهَمُ : ما لم يُعلَمْ مقدارُهُ كالدَّهْر والحِين عنَد مَنْ لم يحدَّه، والزَّمانُ واللَّيلُ والنَّهَار .

وهنا تنبيهان :

الأوَّلُ : أنَّ أسماء الزمان أربعةُ أقسام[2]:

متصرِّفٌ مُنصَرِفٌ ، فالمتصرِّفُ ما جاز نقلُهُ عن الظَّرْفيَّةِ ، والمنصرفُ ما نُوِّنَ وذلك كيومٍ وليلةٍ .

---

(١) المصنف هنا مقتبس من نص ابن الخباز دونما إشارة ، فقد ذكر ابن الخباز في توجيه اللمع : ١٨١ أنَّ هذا الفرق ذَكَرَهُ أبو منصور الجواليقي في تهذيب أدب الكاتب . وقلتُ هناك : لم أقف عليه في شرحه على أدب الكاتب حسب اطلاعي، وأزيد هنا بأني لم أجده في تهذيب اللغة للأزهري.

(٢) انظر توجيه اللمع : ١٨٣ .

ومقابلُهُ[1]، وذلك سَحَرٌ إذا أردْتَهُ من يوم مُعَيَّنٍ ، تقولُ : جئتُكَ اليومَ سَحَرَ ، فهذا لا ينصرفُ ؛ لأنَّكَ أخرَجْتَهُ عن موضوعه[2]؛ إذ أصلُهُ أنْ تريدَ كُلَّ سَحَر، ولا ينصرفُ للتَّعريف / والعَدْلِ عن الألف واللام[3]. [٢٥/ب]

وفيه عندي نَظرٌ ؛ لأنَّ العَلَمَ المحلَّى بالألف واللام إمَّا أن يكونَ صفةً في الأصل كالعباس والحارث ، أو مَصْدراً كالفضل ، وسَحَرٌ ليس واحداً منهما[4].

فالجيِّدُ إذاً قولُ ثعْلَبٍ[5]: مُنِعَ من الصَّرْف للتَّعريف والتأنيث المعنويِّ ، وهو أنه عَنى به قطعةً من اللَّيْل ، فمَجْرَاهُ إذاً مَجْرى « قَدَمْ » إذا سُمِّيَ به مؤنَّثٌ . وقد شَرَحْتُ هذا في « المسائل الخلافية » .

ومتصرِّفٌ لا منصرِفٌ وهو غُدوَةً ، فلا ينصرفُ للتَّعريف والتَّأنيث، ويكون مرفوعاً ومجروراً ، ومنه مسألةُ « الكتاب[6]»: صِيْدِ عليه يومَ الجُمُعَةِ غُدْوَةً ، فغُدوةً بدلٌ من « يوم الجمعة » بدَلَ بَعضٍ من كُلٍّ . **وفيه نظرٌ** ؛

---

(١) وهو لا المتصرف ولا المنصرف .

(٢) في (ت) موضعه .

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٠ .

(٤) قلتُ : قد أوضح ابن الخباز رحمه الله في كتابه « النهاية في شرح الكفاية » هذا النظر الذي أخذه على تعليل النحاة لامتناع صرف (سحر) (وهو سابق على ابن إياز في ذلك) حيث قال : « وفي هذا اعتسافٌ شديدٌ ، وتكلُّفٌ بالغٌ ؛ وذلك لأنه لا يمنع الصَّرفَ إلاَّ التعريفُ العَلَميُّ ، فالألِفُ واللام المرادةُ إن كانت لا تُفِيدُ تعريفاً فهي زائدةٌ ، ولا معنى لإرادة الزَّائد ..» . انظر النهاية : ١٢٩ ، والغرة المخفية ٢٥٩/١ ، وتوجيه اللمع : ١٨٣ .

(٥) قلت : وهذا رأي كثير من النحاة كالمبرد في المقتضب ٣٣٣/٤، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، وغيره .

(٦) الكتاب ٢٢٣/١ وفيه : صيدَ عليه يومَ الجمعة غدوةَ يا فتى . وانظر توجيه اللمع : ١٨٣ .

لأنَّ بَدَلَ البعض يكونُ مشتملاً على ضميرٍ يعودُ إلى المبدَلِ منه .

ومقابلُهُ[1]، كقولكَ : أتيتُكَ عَتَمَةً ومَسَاءً ، إذا أردتَ عَتَمَةَ ليلَتِكَ ومَسَاءَهَا .

والثَّاني : لا يجوزُ تعدِّي الفعلِ إلى زمانَين ؛ لاستحالة حدوثِهِ فيهما . نَعَمْ إنْ كان الثاني بدلاً من الأوَّلِ كقولكَ : أتيتُكَ اليومَ ظُهرَةً، جازَ أنْ يعملَ فيهما.

وأمَّا المكانُ فهو ما استقرَّ فيه الجسمُ، وقد أطال الطبيعيُّونَ القولَ فيه، وقد أنكَرَهُ بعضُ الناس[2].

وليست أسماؤُهُ في الظَّرفيَّة كأسماء الزَّمان ، وفيها تقسيمٌ ، وهي أنها على ثلاثة أقسام :

الأوَّلُ : ما كان مجهولَ المقدار والصُّورة كالجهات السِّتِّ المفتَقِرِ إليها كلُّ متحيِّزٍ ، وهي : خَلْف وأمام وفوق وتحت ويمين وشمال ، فهذه تَنتصِبُ ظُرُوفاً ؛ وذلك لشبهها بأسماء الزَّمان من وجهين :

أحدهما : أنها تنتقلُ ؛ ألا ترى أنَّ خَلْفَكَ يكونُ أمامَكَ لأنه كان خلفَكَ حين استدبَرْتَهُ ، فصار أمامَكَ حين استقبلتَهُ ، كما أنَّ المستقبَلَ يصير حالاً ، والحالُ يصير ماضياً .

والثَّاني : أنها عامَّةٌ ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ : خلفَكَ، تناول ما يقابل

---

(١) أي المنصرف غير المتصرف .

(٢) المصنف مقتبسٌ من توجيه اللمع . انظر كلام ابن الخباز هناك : ١٨٤ .

ظَهْرَ المخاطَبِ إلى ما لا نهاية له ، كما أنك إذا قلتَ : قَامَ زَيْدٌ ، تناول الزَّمانَ الماضيَ منذُ خَلَقَ الله الدُّنيا إلى وقت حَدِيثِكَ ، كذا قيل[1]. **وفيه نظَرٌ** .

والثاني : ما كان معلومَ المقدار مجهولَ الصُّورة نحو : الفَرْسَخ والميل والبريد ، فهذا ينتصب على الظَّرْف ؛ لأنه مشابهٌ للجِهَاتِ السِّتِّ في التَّنقُّلِ .

والثَّالثُ : ما كان معلومَ المقدار والصُّورة كالدار والمسجد ، وهذا لا يكون ظرفاً ؛ لأنه اسمٌ لمكانٍ مخصوصٍ ، فصَارَ كزَيْدٍ وعَمْرٍو ، فكما لا يجوزُ : جَلَسْتُ زَيْداً ، لا يجوزُ : جَلَسْتُ الدَّارَ . نَعَمْ يجوزُ ذلك في الضَّرورة . قالَ سَاعِدَةُ الهُذَليُّ[2]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيْهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ ناصبَ الظَّرف مطلقاً لا يخلو من أنْ يكونَ ثابتاً أومحذوفاً ، فالثَّابتُ الأصلُ كقولكَ : سِرْتُ خَلْفَكَ ، وتَبِعْتُكَ فَرْسَخاً .

---

(١) انظر توجيه اللمع : ١٨٥ .

(٢) شرح أشعار الهذليين ١١٢٠/٣ ، وفيه : « لذٌّ بِهَزِّ الكَفِّ » .يصف رمحاً لين الهز ، فشبه اضطرابه في نفسه بعسلان الثعلب في سيره (أي اضطرابه في عدْوه) .
وانظر الكتاب ٣٦/١ ، ٢١٤ ، والنوادر : ١٦٧، والإغفال ٣٠٤/٢، والإيضاح : ٢٠٧ ، وإيضاح شواهده ٢١٢/٢ ، وإيضاح الشعر : ٣٧٣ ، ٤٨٦ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٦٣/١، ٥٧٣/٢ ، وتوجيه اللمع : ١٩١ ، والمغني : ١٥ ، ٦٨١ ، ٧٥٠ ، والخزانة ٨٣/٣ . ويعسل : يضطرب ، وكما عسل الطريقَ الثعلبُ : أي : في الطريق .

والمحذوفُ نوعان :

أحدهما : جرى ذكرُهُ في السُّؤال[1] فاستُغْني عنه في الجَوَابِ ، كقولكَ: كَمْ سِرْتَ ؟ فتقولُ /: فَرْسَخاً ؛ أي : سِرْتُ فَرْسَخاً ، ومَتَى جِئْتَ ؟ فتقولُ : يَوْمَ الجُمُعَةِ ؛ أي : جِئْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ . [٢٦/أ]

ويجوزُ إظهارُهُ، وفي التَّنزيل[2]: ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ .

والثاني : ما لم يَجْرِ له ذِكْرٌ ، وذلك في :

خبر المبتدأ كقولكَ : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، والخُرُوجُ يَوْمَ الجُمُعَةِ .

وأخبار كان وأخواتها كقولكَ : كَانَ زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وكَانَ الاجْتِمَاعُ يَومَ السَّبْتِ .

وأخبار إنَّ وأخواتها كقولكَ : إنَّ زَيْداً عِنْدَكَ ، وإنَّ الخُرُوْجَ السَّاعَةَ .

وثاني مفعولَي ظَنَنْتُ وأخواتها كقولكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً أَمَامَكَ ، وظَنَنْتُ السَّيرَ غَداً .

وثالث مفاعيل أَعْلَمْتُ وأخواتها كقولكَ : أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً عِنْدَكَ، وأَعْلَمْتُ زَيْداً السَّيرَ بَعْدَ غَدٍ .

---

(١) في (ت) : أجري نكرة في السؤال ...

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٥٩) .

والحال كقولكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْداً عِنْدَكَ ، ومَا أَحْسَنَ السَّيرَ غَداً إذَا جَعَلْتَهُ حَالاً .

والصِّفَة كقولكَ : أعجبني رَجُلٌ عندكَ ، وأعجبني قُعُودٌ عندكَ .

والصِّلَة كقولكَ : الَّذِي خَلْفَكَ زَيْدٌ ، والَّذِي يَوْمَ الجُمُعَةِ اجْتِمَاعُنَا .

وهذا واضحٌ .

* * *

[المفعول له]

والرابع : المفعول له .

وهو عِلَّةُ إقدامٍ على الفعل ؛ لأنكَ إذا قلتَ : أَتَيْتُكَ تَعْظِيماً لَكَ ، فالتَّعظيمُ هو الذي دعاكَ إلى الإتيان . وله شُرُوطٌ منها[1]:

أنْ يكونَ مَصْدراً كمثالنا ؛ لأنَّ مجرَّدَ الجوهر لا يُعلَّلُ به ، ولذلك قال الفقهاءُ : الأحكامُ لا تتعلَّقُ بالذَّوات ، وإنَّما تتعلَّقُ بالصِّفات ،كقوله تَعَالى[2]: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ، والمقصودُ النِّكاحُ .

ومنها : أنْ يكونَ فِعْلاً لفاعلِ الفعل المعلَّل ، فالإتيانُ يتعلَّلُ بالتَّعظيم، والتَّعظيمُ فِعلٌ لكَ ،كما أنَّ الإتيانَ كذلكَ .

ومنها : أنْ يكونَ مقارناً له في الوُجُود ، فالإتيان قَارَنَ التَّعظيم ،

---

(١) انظر النص كاملاً في توجيه اللمع لابن الخباز : ١٩٣ .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٢٣) .

وذلك لأنه علَّةٌ ، فلا يتأخَّرُ المعلَّلُ عنها .

ومنها : أنْ يكونَ النَّاصبُ له من غير لفظه لأمرين :

أحدهما : لو كان من لفظه لكان مُطْلَقاً .

والآخَر : كنتَ معلِّلاً للشَّيء بنَفْسِهِ .

وهو[1] جوابُ لِمَ .

ويكونُ مُعَرَّفاً ومُنَكَّراً كسائر المفاعيل . قال حاتمٌ[2]:

وَأَغْفِرُ عَـوْرَاءَ الْكَـرِيْـمِ ادِّخَـارَهُ وَأُعْـرِضُ عَـنْ شَـتْـمِ اللَّئِيْـمِ تَكَرُّمَا

وادِّعاءُ الجَرميِّ[3] أنه لازمٌ للتنكير باطلٌ بما ذَكَرْنا .

ويجوزُ تقديمُهُ على الفاعل وعلى الفعل[4]، كقولكَ : زارَكَ رَجاءَ الخير زيدٌ ، ورَجَاءَ الخَير زَارَكَ زَيْدٌ .

---

(١) أي المفعول له .

(٢) حاتم بن عبد الله الطائي . ديوانه : ٢٢٤ وروايته :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيْمِ اصْطِناعَهُ وَأَصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيْمِ تَكَرُّمَا

وانظر الشاهد في الكتاب ٣٦٨/١ ، ١٢٦/٣ ، وشرح أبياته ٤٥/١ ، والجمل : ٣١٠، وشرح أبياته (الحلل) ص: ٣٧٩ ، وتوجيه اللمع : ١٩٣ ، والخزانة ١٢٢/٣، في حواشي هذه المصادر مزيد تخريج .

وقد أخرج المبرد رحمه الله (ادخاره) و(تكرما) عن باب المفعول له ، وجعلهما من باب المفعول المطلق، قال في الكامل ٣٨١/١ : « قوله : (وأغفر عوراءَ الكريم ادخارَهُ) أي : أدَّخرُه ادخاراً ، وأضافه إليه ،كما تقولُ : ادخاراً له ، وكذلك قوله : (تكرماً) ، إنما أراد للتَّكرُّم ، فأخْرَجَهُ مُخرج أتكرَّم تكرُّماً » ، وانظر أيضاً المقتضب ٣٤٧/٢ ففيه مزيد إيضاح ، وراجع الخزانة ١٢٢/٣ .

(٣) انظر شرح اللمع للأصفهاني ٤٥٥/١ ، وتوجيه اللمع : ١٩٣ .

(٤) ومنعه قومٌ منهم الإمام ثعلب . انظر توجيه اللمع : ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ١٣٨٨/٣ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ بعضَهُم[1] ذَهَبَ إلى أنه ينتصبُ انتصابَ المصادر التي لا تُلاقيه في اشتقاقه كقولهم : حُبِسْتُ مَنْعاً ، وقَعَدْتُ جُلُوساً . وحُجَّتُهُ أنَّكَ إذا قلتَ : أَتَيْتُكَ ، فُهِمَ منه التَّعظيمُ . والأوَّلُ الصَّوابُ لجواز ظُهُور اللاَّم معه كقولكَ : أَتَيْتُكَ للتَّعظيم ، ولو كان مصدَراً لامتَنَعَ ذلك فيه .

* * *

[المفعول معه]

والخامس : المفعول معه .

وهو المذكورُ بعد الواو غالباً لمصاحَبَة معمولِ فعلٍ لَفْظاً أو معنًى .

وفيه قيودٌ :

قولُهُ : بعد الواو احترازٌ من أخواتها .

وقولُهُ : غالباً لأنها قد تُحذَفُ ،كقول الشَّاعر[2]:

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالقَمَرَا

---

(١) وهم الكوفيون . انظر توجيه اللمع : ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ١٣٨٤/٣ . وقال الفراء في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُوْنَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ ﴾ : « نصب (حذرَ) على غير وقوعٍ من الفعل عليه ، لم ترد يجعلونها حذراً ، إنما هو كقولكَ : أعطيتك خوفاً وفرَقاً ، فأنت لا تعطيه الخوفَ ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل ». انظر معاني القرآن للفراء ١٧/١ ، وقد نقل أبو حيان عنه نصاً لم أقف عليه في المعاني .

(٢) هو ثالث أبيات لجرير يرثي فيها عمر بن عبد العزيز رحمه الله . ديوانه : ٧٣٦/٢ . وانظر الكامل ٨٣٣/٢ ، ٨٣٥ ، والإفصاح : ١٩٢.

[٢٦/ب] / قال ابنُ أَسَد في « الإفصاح »[1] التَّقدير : تَبْكي عليكَ ونجومَ اللَّيْل ، فحَذَفَ الواوَ . ومُسَوِّغُ ذلك عندي أنها في الأصل العاطفةُ ، والعاطفةُ قد حُذِفَتْ . قال الله تَعَالى[2]: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ . فلا يجوزُ أنْ يكونُ « رابعُهُم » صفةً لـ « ثلاثة »، و« كلبُهُم » مرتفعٌ ؛ لأنه بمعنى الماضي فلا يَعمَلُ ، ولا يجوز أنْ يكونَ « رابعُهُم كلبُهُم » مبتدأً وخبرٌ في موضع حال ؛ لعدم العامل .

فإن قيلَ : التقدير : هؤلاء ثلاثةٌ ، وكلُّ واحدٍ من حرف التَّنبية واسم الإشارة يعملُ في الحال ؟

أجبتُ : بأنَّ الإشارةَ تختصُّ بالحاضر، وكون رابعهم لما مضى يُنافي ذلك، فتَعيَّنَ أنْ يكونَ التقديرُ: ورابعُهُم كلبُهُم ، ثمَّ حُذِفَ الواوُ . ويدلُّ على ذلك ظهورها في قوله تَعَالى[3]: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ . وقال الشَّاعرُ[4]:

---

(١) هو أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي نسبةً إلى ميَّافارقين قرب حلب . عالمٌ نحويٌّ شاعرٌ . عاصرَ نظام الملك ، وكان متولياً جباية الأموال ، ثم قتله السلطانُ بحرَّان قرب حلب سنة ٤٨٧ هـ . من تصانيفه : الإفصاح والإبانة في شرح اللمع ، وغيرهما . أخباره في: إنباه الرواة ٣٢٩/١ ، ومعجم الأدباء ٥٤/٨ ، وبغية الوعاة ٥٠٠/٢ .

قال ياقوت عنه وعن كتابه الإفصاح : « وصنَّف في الآداب تصانيف تقوم له مقام شاهِدَي عدل ، تشهدُ بفضله وعظيم قدره ... منها : الإفصاح » . حقَّق الكتاب الأستاذُ سعيد الأفغاني ـ رحمه الله ـ وطُبِعَ سنة ١٣٩٣هـ .

وانظر قوله في الإفصاح ص : ١٩٣ .

(٢) سورة الكهف ، من الآية (٢٢) .

(٣) السابقة .

(٤) هو الحطيئة والبيت في ديوانه ص : ١١ وروايته : « جاراً » ، وكذا في بعض المصادر . انظر :

إنَّ امْرَأً رَهْطُهُ بِالشَّأْمِ مَنْزِلُهُ بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَارٌ شَدَّ مَا اغْتَرَبَا

أي : ومنزلُهُ برَمْل يَبْرِينَ .

وقوله : « المصاحِبَةُ معمولَ فِعْلٍ » ، احترازٌ ممَّا ليس كذلك نحو : زَيْدٌ وعَمْرٌو أَخَوَاكَ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ المعمولَ أعَمُّ من الفاعل؛ إذ قد يكونُ ذلك المصاحبُ فاعلاً، وهو الأكثَرُ ، أو مفعولاً نحو : حَسْبُكَ وَزَيْداً دِرْهَمٌ ، والمعنى : يَكْفِيْكَ مَعَ زَيْدٍ دِرْهَمٌ .

وقوله : « لفظاً أو معنى » تفصيلٌ للفعل ، فاللَّفظيُّ : جِئْتُكَ وَزَيْداً ، والمعنويُّ : مَا لَكَ وَزَيْداً أي : مَا تَصْنَعُ وَزَيْداً .

واختُلِفَ في ناصبه ، فالمختارُ رأيُ سيبويه[1] وهو أنه الفعلُ بتوسُّطِ الواو ، فهي إذاً كحرف الاستثناء في ذلك .

وقال الأخفش[2]: الأصل جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ ، فحُذِفَت مَعَ وأُقِيْمَت الواوُ مُقَامها فانتقل إعرابُ مَعَ إلى ما بعد الواو . وأفسَدُوهُ[3] بأنَّ مَعَ ظَرْفٌ

= معجم ما استعجم ١٣٨٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١١٨/١ ، ١٤٥/٢ ، والمغني ٨٣١ ، وشرح أبياته ٣٢٦/٧ ، وراجع ١٥٤/٢ منه ..

(١) الكتاب ٢٩٧/١ . وانظر الإنصاف ص : ٢٠٦ [المسألة ٣١] ، وتوجيه اللمع : ١٩٧ .

(٢) انظر رأيه في سر الصناعة ١٢٨/١ ، وأسرار العربية ص : ١٧١ ، والتبيين : ٣٧٩ ، وتوجيه اللمع: ١٩٨ ، وشرح المفصل ٤٩/٢ ، والجنى الداني : ١٥٦ . ونسبه أبو حيان في الارتشاف ١٤٨٤/٣ إلى أكثر الكوفيين .

(٣) انظر توجيه اللمع : ١٩٨ .

وزَيْدٌ ليس كذلك . ولا يَلزَمُ ذلك ؛ لأنَّ الواقعَ موقعَ شَيءٍ يُعرَبُ بإعرابه ولا يَستوفي سائرَ أحكامه .

وقال الزَّجَّاجُ[1]: ناصبُهُ فعلٌ محذوفٌ لا يظهر تقديرُهُ : جِئْتُكَ وَصَاحَبْتُ زَيْداً ، فعلى هذا يَسقُطُ من عِدَّةِ المفعولات .

وقال الكوفيُّون[2]: هو منصوبٌ على الخلاف ؛ لأنَّ قولَكَ : اسْتَوَى الماءُ وَالخشَبَةَ يمتنع فيه العطفُ ؛ لأنَّ الخشَبَةَ لم تكن مُعْوَجَّةً فتستوِيَ . وقد تكلَّمْتُ على قولهم في « التعليق على المتبع »[3].

وهنا تقسيمٌ : وهو إن كان الفعل ظاهراً وجازَ العطفُ كقولكَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، جاز العطفُ والنَّصْبُ على المفعول معه ، وإن امتنع العطفُ تعيَّنَ الآخَرُ ،كقولكَ : قُمْتُ وَزَيْداً لامتناع عطف الاسم على جُزْءٍ من الفعل، وإن كان مُقَدَّراً وجازَ العطف تعيَّنَ ،كقولك : مَا لِزَيْدٍ وعَمْرٍو ، وإلاَّ تعيَّنَ النَّصبُ ،كقولكَ : مَا لَكَ وَزَيْداً .

وهذا المفعولُ قليلٌ في الكلام ، والاستقراءُ يعطيك ذلك ، واختارَ بعضُهُم قَصْرَهُ على النَّقْل ، وهذا بيِّنٌ .

* * *

(١) المصادر السابقة وأسرار العربية ص : ١٧١ ، وتوجيه اللمع : ١٩٨ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/٢ .

(٢) انظر الإنصاف ص : ٢٠٦ [المسألة ٣١]

(٣) انظر كلام أبي البقاء في المتبع ٣٣٤/١ وقد ذكره المصنف في كتابه المحصول .

والفرعيُّ سِتَّةٌ[1]:

[الحَالُ]

الأوَّلُ : الحالُ .

وهي ما يُبَيِّنُ هيئةَ الفاعل أو المفعول لفظاً ومعنًى. وشروطُهَا /خمسةٌ : [٢٧/أ]

الأوَّلُ : أنْ تكونَ نكرةً أو في حُكْمِهَا كقولهم : أَرْسَلَهَا العِرَاكَ[2]، ومَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ . وفيه تأويلان :

أحدهما : أنه إنْ كان في اللفظ معرفةً فهو في معنى النَّكرة ، والتَّقدير : أَرْسَلَهَا مُعترِكَةً ، ومَرَرْتُ به مُنْفَرِداً[3].

والآخَرُ : أنَّ « العِرَاكَ » و« وَحْدَهُ » مَصْدَران منصوبان بفعلٍ محذوفٍ ، وذلك الفعلُ هو الحال ، فالتقدير : أَرْسَلَهَا تَعترِكُ العِرَاكَ، ومَرَرْتُ به يَنفَرِدُ وَحْدَهُ ، وهو اختيار الفارسي[4] .

---

(١) يتابع حديثه عن المعمولات المنصوبة ، حيث ذكر النوع الأول منها وهي الأصلية فيما سبق ، والآن يتبعها بالقسم الآخر وهي الفرعية .

(٢) هذا صدر بيت للبيد ، وتمامه :

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَم يَذُدْهَا وَلَم يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الرِّجَالِ

وهو في ديوانه : ١٠٨ . والبيت في الكتاب ١٨٧/١ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، واللباب ٢٨٥/١ ، شرح المفصل ٦٢/٢ ، وشرح الكافية ٦٤٤/٢/١ ، الخزانة ١٩٢/٣ .

(٣) انظر الإيضاح : ٢٢١ . وقد سبقه إليه ابن السراج في الأصول ذكره في باب المعرفة والنكرة ١٦٤/١ . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١ ، وشرح الكافية ٦٤٣/٢/١ .

(٤) وهو مذهب سيبويه ، واختاره الزمخشري . انظر الكتاب ٣٧٢/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٤١/١ .

والثَّاني : أنْ تكون مشتقَّةً أو في حُكْمِهِ ،كقولكَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ أسداً أي جريئاً شديداً ، ومنه ما أنشَدَهُ ابنُ الخشَّاب في « المعتمَد »[1]:

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أُسْدَ العَرِيْنِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ التَّجَفْ

أي : ما بالنا أَمْسِ شُجْعاناً ، ومَا بَالُنَا اليَوْمَ جُبَنَاءَ . ومنه قولُهُ تَعَالى[2]: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ ، أي : مُنْقَسِمِينَ . وخَالَفَ ابنُ الحاجب[3] في ذلك .

والثالث : أنْ تكونَ بعد معرفةً أو في حُكْمِهَا كقولكَ: مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ قَائِماً ، وهَذَا أَفْضَلُ مِنْكَ وَاقِفاً ، فـ« مثلُكَ » بلفظ المعرفة ، و« أفضل » تخصَّصَ بـ« مِثْلِكَ » ، ولهذا جازَ أنْ يقع الفصلُ مَعَهُمَا،كقولكَ : كَانَ زَيْدٌ هُوَ مِثْلَكَ ، وكَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلَ مِنْكَ ، ومنه قولُهُ سبحانه[4]: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ .

وقيلَ : الضَّميرُ تأكيدٌ ، وضميرُ الفصل مخصوصٌ بالوقوع بين معرفتين.

ومن ذلك النَّكرةُ إذَا تخصَّصَتْ بالنَّعت ،كقولكَ : هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ مُتَكَلِّماً ، وقال تَعَالى[5]: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾ .

---

(١) البيت آخر أربعة أبيات لأحد أصحاب علي رضي الله عنه قاله في وقعة صفين . انظر الشاهد في وقعة صفين : ١٦٥ ، وشرح الكافية ٦٥٠/٢/١ ، ٦٦٣ ، والخزانة ٢٠١/٣ .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٨٨) .

(٣) قال في شرح الكافية ٥٠٩/٢ : فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى تكلفه .

(٤) سورة الكهف ، من الآية (٣٩) .

(٥) سورة البقرة ، من الآية (١٠١) .

والرَّابعُ : أنْ تكونَ بعد كلام تامٍّ أو في حُكْمِهِ ،كقولكَ : ضَرْبي زَيْداً قَائِماً ، والمعنى : إذَا كَانَ قَائِماً .

والخامسُ : أنْ تكونَ منصوبةً في اللَّفْظ أو في الموضع،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ ، أي : ضَاحِكاً ، وهَذَا زَيْدٌ في الدَّارِ ، أي : مُسْتَقرّاً فيها[1].

ولها أحكامٌ خمسةٌ :

ألاَّ تكونَ خِلْقَةً لازمةً ، فلا تقولُ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ أَعْرَجَ ، فإنْ أَرَدْتَ أنه مُتعارجٌ في الوقتِ جازَ .

وألاَّ تكونَ لَوْناً ، فلا تقولُ : مَرَرْتُ بالبُسْر أَحْمَرَ ، إلاَّ إذا أَرَدْتَ احمرَارَهُ في ذلكَ الوقت .

وأنْ يكونَ لها عاملٌ لكونها مُعْرَبَةً .

وأنْ يكونَ لها صاحبٌ لكونها صفةً في المعنى .

وأنْ يكونَ فيها رابطٌ لكونها مُشتَقَّةً .

ولها أقسامٌ خمسة :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ مُنتَقِلَةً ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً ؛ لأنه يَنتَقِلُ عنها، وهو الأكثَرُ ، ولذلك سُمِّيَتْ حَالاً .

والثَّاني : أنْ تكونَ مؤكِّدَةً ، وهي التي لو لم تُذْكَرْ لاستُفِيْدَ معناها من الجملة قبلها،كقوله تَعَالى[2]: ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾، وقولِهم: زَيْدٌ أَبُوْكَ عَطُوفاً.

---

(١) انظر شرح الكافية ٢٧٧/١/١ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٩١) .

واشتراطُ الزَّمخْشَريُّ[1] وابنُ الحاجب[2] أنْ تكونَ مؤكِّدَةً لجملةٍ اسمية يَبْطُلُ بقوله تَعَالى[3]: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾، وقولِهِ تَعَالى[4]: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ .

والثَّالثُ : أنْ تكونَ موطِّئَةً ،كقولكَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ رَجُلاً صَالحاً ، فـ « رَجُلاً » نَصْبٌ على الحال ، و« صالحاً » نَعتُهُ ، وهو الحالُ في الحقيقة ، والأصلُ أنْ تقولَ : مَرَرْتُ بزيد صالحاً ، لكن ذَكَرْتَ « رَجُلاً » توطئةً للحال؛ إذ الحالُ صفةٌ معنويةٌ شبيهةٌ بالصِّفة اللَّفظيَّة ، ولَمَّا كان حُكْمُ الصفة اللفظية / أنْ يكونَ لها موصوفٌ في اللفظ تجري عليه ، فَعَلوا ذلك [٢١/ب] في الحال قليلاً إعلاماً بكونها صفةً .

والرَّابعُ : أنْ تكونَ مُقَدَّرةً ، وذلك إذا كانت مستقبلية ،كقوله تَعَالى[5]:﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾، وقولهم : مَرَرْتُ برَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً به غَداً[6].

والخامس : أنْ تكونَ محكيَّةً ، وهي الحالُ الماضيةُ ،كقولكَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ أَمْسِ قَائِماً .

والعاملُ فيها خمسةُ أشياءَ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ فِعْلاً ،كقولكَ : جَاءَ زَيدٌ رَاكباً . ويجوز فيه عند

---

(١) المفصل ص : ٨١ .
(٢) شرح الكافية ٥١٩/٢ ، وشرح المفصل ٣٤٢/١ .
(٣) سورة التوبة ، من الآية (٢٥) .
(٤) سورة النمل ، من الآية (١٩) .
(٥) سورة الفتح ، من الآية (٢٧) .
(٦) انظر الكتاب ٥٢/٢ .

البصريِّينَ[1]: جَاءَ رَاكِباً زَيْدٌ ، ورَاكِباً جَاءَ زَيْدٌ . وهي وإنْ تحمَّلَت الضَّميرَ الرَّاجِعَ إلى زَيْدٍ لكن هي مؤخَّرَةٌ في التقدير، ومنه قولُ الشَّاعر[2]:

مُـزْبِـداً يَخْطُرُ مَا لم يَرَنِي فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي انْقَمَعْ

ومن كلامهم : « شَتَّى تَؤُوْبُ الحَلَبَةُ »[3].

والثاني : اسمُ الفاعل ، ويجري في ذلك مَجْرَى الفعل ،كقولكَ : أَضَاحِكَين قَائِمٌ أَخَوَاكَ .

واسمُ المفعول نحو قولكَ : ومَا باكِيَتَيْنِ مضروبةٌ جَارِيَتَاكَ[4].

والصِّفَةُ كقولكَ : أَقَائِمَيْنَ حَسَنٌ أَخَوَاكَ . نَعَمْ إنْ كان اسمُ الفاعل أو المفعول في صِلَةِ الألف واللام كقولكَ : زَيْدٌ القَادِمُ مَسْرُوراً ، وعَمْرٌو المُعْطَى دِرْهَماً سَائِلاً ، امتَنَعَ التَّقديمُ لعدم جَوَاز تقديم بعض الصِّلَةِ على الموصول .

( ) والفراء يمنع التقديم مطلقاً ، وجمهور الكوفيين على منع التقديم إن كان صاحبها اسماً ظاهراً ، وتجويزه إن كان ضميراً . انظر الإنصاف ص : ٢١٠ [المسألة : ٣٢] .

(٢) هو سُوَيد بن أبي كاهل اليَشْكريُّ . شعره ص : ٦٦٧ (ديوان بني بكر) ، وهو من قصيدة في المفضليات : ١٩٨ ، وانظر شرحها للأنباري ص : ٤٠١ ، ٤٠٢ ، وللتبريزي ٩٠٢/٢ ، ٩٠٤ . والقصيدة التي منها الشاهد من أغلى الشعر وأنفسه ، مطلَعُهَا :

بَسَـطَتْ رَابِعَـةُ الحَبْـلَ لنَا فَـوَصَلْنَا الحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعْ

وفي المصادر السابقة جاءت الكلمة التي فيها الشاهد (مزبدٌ) مرفوعةً ، ولا شاهدَ فيها . وانظر البيت في المقتضب ١٧٠/٤ (وعجزه فيه ملفق من بيت آخر)، والأصول ٢١٧/١ ، وتوجيه اللمع ص : ٢٠٢ .

(٣) الصحاح (حلب) ١١٤/١ ، وانظر : جمهرة الأمثال ٥٤١/١ ، ومجمع الأمثال ١٥٠/٢ .

(٤) في (ت) : « ما مُسْرِعتَين ذَاهِبَةٌ جَارِيَتَاكَ » . وقد أشير إليها في هامش (ح) .

والثَّالثُ : الاسمُ الذي فيه معنى الفعل ،كقولكَ : ذَا زَيْدٌ قائماً ، فالنَّاصبُ للحال ذَا ؛ لأنه في معنى أُشِيرُ ، وكذلكَ : زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو مُتكلِّماً ، فالنَّاصبُ لها مِثْلُ ؛ لأنها في معنى يشبه . ولا يجوزُ التَّقديمُ .

والرَّابعُ : الحرفُ الذي فيه معنى الفعل ، كقول الشَّاعر[1]:

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّوْدُ شَرْبٍ نَسُوْهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

فنَاصِبُ « خارجاً »كَأَنَّ . ومثلها في ذلك لَعلَّ وليتَ دون الأخريات[2]. قاله أبو الفتح في « التَّعاقب » .

والفَرْقُ قُوَّةُ تلك في التَّعبير اللَّفظي والمعنوي ، بخلاف هذه .

وكذلك « هَا » ،كقولكَ : هَا قَائِماً ذَا زَيْدٌ ؛ لأنها بمعنى أُنَبِّهُ .

وكذلكَ « يا » عندَ بعضهم ،كقولكَ : يَا زَيْدُ ضَاحِكاً . ومنه بيتُ « الكتاب »[3]:

أَيَا شَاعِراً لاَ شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ جرِيْرٌ وَلَكِنْ فِي كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ

والخامس : ما في الجملة من معنى الفعل ،كقولهم : هو زيدٌ معروفاً،

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوان ص : ١٩ ، وانظر : المحلّى لابن شقير : ٤٩ ، وكتاب الشعر (تحقيق د.الطناحي) : ٦٢، ٢١٩، ٢٤٨، والخصائص ٢/٢٧٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٩، زشرح الكافية ١/٢/٦٣٩ ، ٦٤١ ، واللسان (فأد) والخزانة ٣/١٨٥ ، ١٨٧ . والشاعر شبه قرن الثور طعن به كلباً . والمفتأد : موضعُ اشتوائهم اللَّحْم . وشَرْبٌ : قوم يشربون واحدهم شارب .

(٢) في (ت) : دون أخواتهما ، وفي (ص) : دون الأخوات .

(٣) هو الصَّلَتَان العبدي (قُثَم بن خَبِيئَةَ) . والبيت في : الكتاب ٢/٢٣٧ ، والمقتضب ٤/٢١٥ ، وتوجيه اللمع : ٣٦٣ ، وشرح الجمل ٢/٨٦ ، والخزانة ٢/١٧٤.

وكقول الشَّاعر[1]:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوْفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

إذ معنى ذلك : تَبيَّنُهُ وتَثَبُّتُهُ .

واعلم أنه يقَعُ في موضع الحال خمسةُ أشياءَ :

الأوَّلُ : المصْدَرُ ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَكْضاً ، والتَّقديرُ : رَاكِضاً ، وفيه حينئذٍ ضميرٌ لنيابته عن اسم الفاعل .

فإنْ قيلَ : فما الفائدةُ في هذه النيابة ؟

أجبتُ : فائدتُهَا المبالَغَةُ ؛ وذلك لأنه جُعِلَ عبارةً عن الحدَثَ لا مُتَّصِفاً به .

وقال المبرِّدُ[2]: وهو مَصْدَرٌ منصوبٌ بفعل مقدَّرٍ أي : جَاءَ يَرْكُضُ رَكْضاً ، والأُوَّلُ أَوْلى ؛ لسلامته من الحذْفِ ، وإفادته المبالغة .

وقال السِّيرافي[3]: هو مفعولٌ مُطْلَقٌ ، وناصبُهُ « جَاءَ » ، وهو عنده من باب « قَعَدَ القُرْفُصَاءَ » .

---

(١) هو ابنُ دارة . وقد سبق تخريجه .

(٢) المقتضب ٢٣٤/٣ ، وانظر المفصل : ٨٠ ، وشرحه لابن يعيش ٥٩/٢ ، وشرح الكافية ٦٧١/٢/١ ، والمغني : ٧٢٩ . وجاء في التسهيل لابن مالك : ١٠٩ : وإن وقع مصدر موقع الحال فهو حالٌ لا معمول حال محذوفٍ خلافاً للمبرد والأخفش .

قلتُ : قد اختلف النقل عن المبرد في تجويزه لوقوع المصدر حالاً أهو على إطلاقه أم هو مخصوص فيما كان نوعاً لعامله . انظر حديثاً مفصلاً عن ذلك في حاشية الشيخ عضيمة على المقتضب ص : ٢٣٤ ، وانظر المفصل : ٨٠ ، والبسيط ٥١٨/١ .

(٣) انظر شرح المفصل ٦٠/٢ ، والمغني : ٧٢٩ - ٧٣٠ ، ونسبه ابن هشام إلى سيبويه .

والثَّاني : الجامدُ ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ أَسَداً ، وقد مضى .

[٢٨/أ] **/والثَّالثُ** : الظَّرْفُ ،كقولكَ : هذا زَيْدٌ عِنْدَكَ .

والرَّابعُ : الجارُّ والمجرورُ ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ بِسَلاَحِهِ .

والخامسُ : الجُمْلَةُ ، وهي إمَّا اسميةٌ وإمَّا فعليَّةٌ ، والاسمية إمَّا بالضمير وحْدَهُ ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ ، وهي به حَسَنَةٌ . وأبى الزَّمخشريُّ[1] إلاَّ الواو معها لتدُلَّ على التَّوقيت . واستضعفوه[2] لمخالفته الإجماع والسَّماعَ .

وإمَّا بالواو وحدها ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ .

فإنْ قلتَ : فلِمَ جَازَت الواوُ في الجملة الحاليَّة دون الوصفيَّة والخبريَّة؟

أجبتُ : جازت الواو في الحاليَّة لدلالتها على التَّوقيت ، وهو محتاجٌ إليه بخلاف الوصف والخبر .

وقال بعضُهُم : الحالُ فَضْلَةٌ بخلافهما .

فإنْ قيلَ : فالحالُ وَصْفُ الهيئة ، وطُلُوعُ الشَّمْس لا يكونُ هيئَةً لزيدٍ ؟

أجبتُ : بأنَّ التَّقديرَ: جَاءَ زَيْدٌ مُوَافقاً طُلُوعَ الشَّمْس ، فالموافَقَةُ هيئةُ مَجِيْئِهِ .

وإمَّا بهما كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ وَأَبُوْهُ مَعَهُ .

والفعلية إمَّا أنْ يكونَ فعلُهَا مُسْتَقْبلاً ، وهو ممتنعٌ ، لا يجوزُ : جَاءَ

---

(١) المفصل : ٨٢ . قال : « فإن كانت اسمية فالواو ... » .

(٢) انظر شرح المفصل ٦٦/٢ ، وشرح الكافية ٦٧٥/٢/١ ـ ٦٧٧ .

زَيْدٌ سَوفَ يَقُوْمُ ؛ لمنافاة معناه الحالَ .

فإنْ قيلَ : فلِمَ جَازَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَداً ؟

أجبتُ : قال أبو عليٍّ : الاسمُ هو الأصلُ في باب الحال ، فتصَرَّفُوا فيه بخلاف الفعل، وأيضاً فهذا على خلاف القياس ، فلا يُحْمَلُ غيرُهُ عليه.

وعندي أنَّ اسمَ الفاعل موضوعٌ لمعنى من غير زمان في أصل وضعه ، وأمَّا إذا دلَّ على زمانٍ فبقرينةٍ نحو : غَدٍ وشبهه ؛ لأنك إذا قلتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، فلا دلالَةَ له على زَمَنِ البتَّةَ ، ولو كان دالاًّ عليه لم ينفكَّ[1] عنه البتَّةَ ، والفعلُ وُضِعَ للزَّمان ، وقد عَرَفْتَ أنَّ الأمورَ العارضةَ لا يُعتَدَّ بها في العربيَّة بدليل صحَّةِ « رُوَيْا » و« ضَوْء » و« شَيء » .

وإمَّا أنْ يكونَ حالاً ، وهو جائزٌ كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ .

وإمَّا أنْ يكونَ ماضياً وتُشتَرَطُ معه « قد » لتُقَرِّبَهُ من الحال. وقد تكونُ ظاهرةً ،كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ قَدْ أَكْرَمَ أَخَاهُ ، ومُقدَّرَةً كقولكَ: جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمَ أَخَاهُ . قال تَعَالى[2]: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ، ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾[3]. وقَالَ الشَّاعرُ[4]:

---

(١) في (ص) : لم ينفل .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٩٠) .

(٣) سورة الشعراء ، من الآية (١١١) .

(٤) هو أبو صخر الهذلي (عبد الله بن سلم) . في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ . والصدر فيه :

إذا ذُكِرَتْ يَرْتَاحُ قَلبي لِذِكْرِها

وفي أغلب المصادر (لذكراكِ هِزَّةٌ) . وانظر الشاهد في الإنصاف : ٢١٢ ، وشرح المفصل ٦٢/٢،

=

وَإِنِّيْ لَتَعْـرُوْنِي لِذِكْـرَاكِ نَـفْـضَـةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُوْرُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

نَعَمْ إنْ كان الماضي منفيّاً لم تدخُلْ عليه « قد » كقولكَ : جَاءَ زَيْدٌ مَا قَامَ غُلاَمُهُ[1]؛ وذلك لأنَّ فيها ضرباً من التَّحقيق ، وهو منافٍ للنَّفي .

وهنا تفصيلٌ وهو أنَّ المضارعَ المثبَتَ لا يجوز فيه دخولُ الواو ، فلا تقولُ : جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْرِبُ غُلاَمَهُ ؛ لشدَّةِ شبهه باسم الفاعل .

والمنفيُّ في جوازها معه خلافٌ[2] .

وماعَدَا ذلك فيجبُ الواو مع الخُلُوِّ من الضَّمير ، ويجوزُ مع وُجُودِهِ .

* * *

وشرح الكافية ٦٨٠/٢/١ ، والهمع ١٩٤/١ ، والخزانة ٢٥٤/٣ .

(١) وأجاز الأندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما . انظر المباحث الكاملية ٤٥٤/٢ (رسالة دكتوراه) ، قال : وأما إن كان الفعل منفياً نحو : مررت بزيد ما ضرب أبوه غلامه ، فلا تدخل قد هنا إلا على ضعف ؛ لأن قد المقدرة تبين الحال ، ووجه ضعفه أنه لو قيل : مررت بزيد ما قد ضرب أبوه لكانت قد تحقق الفعلَ ، وما تنفيه ، فيتنافيان .

(٢) انظر شرح الكافية ٦٧٨/٢/١ .

obeikandl.com

[التَّمييز]

الثاني : التَّمييز .

وهو ما يَرفَعُ الإبهامَ عن مُفْرَدٍ أو جملةٍ بالنَّصِّ على أحد محتملاته . وقال أبو عليٍّ في « الإيضاح »[1]: جملةُ التَّمييز أنْ يحتَمِلَ الشَّيءُ وُجُوهاً فتُبيِّنُه بأحِدَهَا .

والمميِّزُ لا يكونُ إلاَّ اسماً لوجهَين :

/**أحدهما** : أنه شَابَهَ المفعولَ، وذلك يلزمُهُ الاسميَّةُ، **وهذا ضعيفٌ عندي** ؛ [٢٨/ب] لأنَّ الشَّيء إذا شَابَهَ الشَّيءَ لا يَجْرِي مَجْرَاهُ ، ولأنَّ خبرَ كان مُشابهٌ له أيضاً، ولا يَلزَمُ فيه الاسميَّةُ ، والأجوَدُ أنْ يُقالَ : لَزِمَ ذلك لأنه إمَّا أنْ يكونَ فاعلاً نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً ، أو مفعولاً كقوله تَعَالى[2]: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ، أو مُعَرَّضاً لدخول مِنْ عليه كقولكَ: عِنْدِي عِشْرُوْنَ ثوْباً ، وهذا بأسْره مختصٌّ بالأسماء .

وهو إمَّا أنْ يكونَ بعد عدد أو لا يكون ، فالأوَّلُ يَلزَمُ فيه ثلاثةُ أشياءَ : التنكيرُ والإفرادُ وتقديرُ مِنْ ،كقولكَ: لي ثلاَثُوْنَ غُلاَماً، وأَرْبَعُوْنَ جَارِيَةً. فلُزُومُ الإفراد من حيثُ إنَّ العَدَدَ بيِّنٌ .

---

(١) الإيضاح ص : ٢٢٣ .

(٢) سورة القمر ، من الآية (١٢) .

ولُزُومُ التَّنكير لأنه مُفرَدٌ في اللَّفظ ، وهو جمعٌ في المعنى ، ولأنَّ الغَرَضَ منه بيانُ الجنس ، والنَّكرةُ أخَفُّ ، وهي الأصلُ .

ولُزُومُ تقدير « مِنْ » لأنَّ الغَرَضَ من المميِّز البيانُ ، والتَّبيينُ أحَدُ معاني « مِن » .

والثاني: لا يَلزَمُ فيه الإفرادُ ،كقوله تَعَالى[1]: ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾ .

واعلَمْ أنَّ المميِّزَ إمَّا أنْ يكونَ بعد تمام الاسم ، أو بعد تمام الكلام ، ومُرَادُهُم بتمام الاسم أنْ تمتَنِعَ إضافتُهُ ، وذلك أنْ يكونَ بعد نون التَّثنية والجمع وشِبْهِهِ ، أو التَّنوين أو الإضافة كقولكَ : عِنْدِي مَنَوَانِ عَسَلاً ، والزَّيْدُوْنَ حَسَنُوْنَ وُجُوْهاً ، ولِي عِشْرُوْنَ دِرْهِماً ، ولِي جَرِيْبٌ نَخْلاً ، وعِنْدِي مِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلاً .

وهنا تنبيهان :

أحدهما[2]: أنَّ مَا كان بعد التَّنوين أو نون التَّثنية أو نون الجمع جَازَ نَصْبُهُ وجَرُّهُ بالإضافة كقولك : عِنْدِي مَنَوَا سَمْنٍ ، والزَّيْدُوْنَ حَسَنُو وُجُوْهٍ ، ولِي جَرِيْبُ نَخْلٍ ، والباقي يَلزَمُ نَصْبُهُ .

أمَّا شِبْهُ الجَمْع فاختَلَفُوا في عِلَّة ذلك، فَقَالَ السِّيرافيُّ : عِشْرُوْنَ مُشَبَّهٌ بضَارِبُونَ ، وعِشْرِينَ مُشَبَّهٌ بضَاربينَ ، والفَرْعُ يَنْحَطُّ عن الأصل ، فجَازَ في الأصل الوجهان ، واقتُصِرَ في الفرع على أحدهما .

---

(١) سورة الكهف ، من الآية (١٠٣) .

(٢) ذكر المصنف هذا التنبيه فقط ونسي رحمه الله أن يذكر التنبيه الثاني .

فإنْ قيلَ : قد ظَهَرَ أثرُ الفرعيَّةِ بأنْ خُصَّ عملُهُ في النكرة دون المعرفة؟

أجيبُ[1]: بأنَّ اختصاصَ معمول بذلك لكونه مميزاً ، ومن خصائص المميز التَّنكيرُ .

فإن قيلَ : حسنون مُشبَّهٌ بضاربون ، ويجوز فيه النصبُ والإضافةُ ؟

أجيبُ : بأنَّ الصِّفةَ أقوى شَبَهاً باسم الفاعل من العَدد لِمَا ذَكَرْنَا من تثنيته وجمعه .

وقالَ ابنُ الحاجب[2]: لا تجوزُ الإضافةُ مع بقاء النُّون ؛ لأنَّكَ أثبتَّ فيها ما هو مشابهٌ لنون الجمع ، ولا تجوزُ الإضافةُ مع حذفها ؛ لأنكَ حينئذٍ حذَفْتَ ما ليس بنونِ جمع .

وقيل : عِشْرُونَ صفةٌ في الأصل، والمعنى: في عِشْرُوْنَ دِرْهماً دَرَاهِمُ عِشْرُوْنَ ، فلو أُضِيفَ لكان من إضافة الصِّفَةِ إلى موصوفها ، وهو ممتنعٌ . وأمَّا الإضافةُ فلاستحالة إضافةِ « مِلْءُ » إلى « العَسَل » مع كونه مضافاً إلى الإناء .

وقيل : هو يقتضي معدوداً ،كما أنَّ ضَارِبُوْنَ يَقْتَضِي مَضْرُوباً .

وقيل : النَّاصِبُ له الظَّرْفُ .

وقيل : النَّاصبُ له مُقَدَّرٌ ./ ذَكَرَهُ الواسطيُّ[3]. وهو ضعيفٌ جداً . [٢٩/أ]

---

(١) من هنا إلى (أجيبُ) الآتية بعد ثلاثة أسطر ساقط من (ت) .

(٢) شرح الكافية ٥٢٣/٢ .

(٣) قال في شرح اللمع : ٧٦ : وقد قيل : إنه منصوبٌ بفعل دل عليه عشرون » .
والواسطي هو القاسم بن محمد بن مباشر أبو نصر الواسطي الضرير ، رحل إلى بغداد ولقي أصحاب أبي علي ، ثم رحل إلى مصر ولزمه ابن بابشاذ وانتفع به كثيراً وزوجه من أخته . له شرح اللمع . وكان حياً قبل سنة ٤٦٩هـ . انظر معجم الأدباء ٥/١٧ ، وبغية الوعاة ٢٦٢/٢ ، ومعجم المؤلفين ١٢٣/٨ .

و« مَنوَان » مُشبَّهٌ بضاربان، و« جَريبٌ نَخلاً » مُشبَّهٌ بقولكَ:أَعْجَبَني ضَرْبٌ زَيْداً،و« مِلْءُ الإنَاءِ عَسَلاً» مُشبَّهٌ بقولكَ: أَعْجَبَني ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً. وهذا ظَاهرٌ.

ومُرَادُهُم من تمام الكلام أنْ يكونَ المميِّزُ فاعلاً في المعنى أو مفعولاً ، كقولكَ : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً ، وقولُهُ عَزَّ اسمُهُ[1]: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾. والأصلُ : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ ، وفَجَّرْنَا عُيُونَ الأَرْضِ ، وكذلكَ ذَهَبَ سيبويه[2] إلى أنه لا يجوزُ : نَفْساً طَابَ زَيْدٌ ؛ إذ الفاعلُ لا يتقدَّمُ على فِعْلِهِ ، ولأنه مُفَسِّرٌ فلا يتقدَّمُ على المفسَّر ، ولأنه قد تُجُوِّزَ فيه بالنَّقل ، فلا يُتجَوَّزُ فيه بالتَّقديم كراهةً للجَمْع بين مجازين ، ولأنَّ الغالبَ في هذا الباب الأعدادُ وشبهُهَا ، وذلك لا يتقدَّمُ فيه التَّمييزُ ، فحُمِلَ هذا عليه . ومن أصولهم المشهورة : اختيارُ إجراء الباب على نمطٍ واحدٍ .

نَعَمْ ذَهَبَ الكوفيُّونَ[3] والمازنيُّ والمبرِّدُ[4] إلى جواز ذلك ؛ لأنَّ العاملَ متصرِّفٌ ، فيجوزُ تقديمُ معمولِهِ قياساً على الحال .

---

(١) سورة القمر ، من الآية (١٢) .

(٢) الكتاب ١/٢٠٥ . وانظر علل النحو : ٣٩٢ .

(٣) انظر الإنصاف ص : ٢٢١ . .

(٤) المقتضب ٣/٣٦ ، ووافقه أيضاً الكسائيُّ . انظر علل النحو : ٣٩٣ ، والأصول ١/٢٢٣ ، والخصائص ٢/٣٨٤ ، والإنصاف ص : ٢٢١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٥٢٩ ، وشرح الكافية الشافية ١/٢٧٥ ، وشرح الكافية للرضي ١/٢/٧١٢ ، والتعليقة لابن النحاس ١/٥٥٢ .

وقد رد ابن ولاد في كتابه الانتصار : ٨٥ ـ ٨٦ على المبرد ، كما فنَّد الفارقي في تفسير المسائل المشكلة ص: ١٣٩ إجازة التقديم المنسوبة إلى المازني ، ورواية البيت الذي استشهدوا به وهو :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ

بهذه الصورة . وانظر الأصول ١/٢٢٣، والخصائص ٢/٣٨٤، وشرح اللمع لابن بَرهان ١/١٤١، وراجع تعليقات الشيخ عضيمة رحمه الله على هذه المسألة في حاشيته على المقتضب ٣/٣٦ ـ ٣٧ ففيها فوائدُ .

وأمَّا « رُبَّهُ رَجُلاً » فقالَ الزَّجَّاجُ معناه : أقِلِلْ به في الرِّجَال ، و« رَجُلاً » نَصْبٌ على التَّمييز ، وناصبُهُ الضَّميرُ لإبهامه . وفي المسألة خلافٌ شَرَحْتُهُ في « المسائل الخلافيَّة »[1].

* * *

[الاستثناءُ]

والثَّالثُ[2]: **الاستثناءُ**. وهو استفعالٌ من ثَنَيْتُ بمعنى عَطَفْتُ؛ لأنَّكَ إذا ذَكَرْتَ المستثنى فقد عَطَفْتَهُ عن الحُكْم الذي لغيره .

وحَدُّهُ : إخراجُ الشَّيء ممَّا دَخَلَ فيه غيرُهُ بإلاَّ وأخواتها .

وله أدواتٌ من الحروف والأسماء والأفعال . وأصلُهَا « إلاَّ » لوجهين :

الأوَّلُ : أنها حرفٌ بالإجماع ، وإنَّما يفيدُ المعانيَ الإنشائيَّةَ الحروفُ ، وغيرُها يُفيدُ ذلك بالنِّيابة .

والثَّاني : أنَّهَا تقعُ حيثُ لا يَقعُ غيرُهَا ، فتقَعُ في المتَّصل والمنفصل والمفرَّغ ، وغيرُهَا ليس كذلكَ .

فإذا استثنيتَ بإلاَّ فلا يخلو من أنْ يكونَ ما قبلها محتاجاً إلى ما بعدها أو غيرَ محتاج . **فالأوَّلُ** هو المفرَّغُ ، ومعناه أنَّ العاملَ قبل إلاَّ عَمِلَ فيما بعدها ،كما يعمل مع عَدَمِهَا ، وكذلك توسُّطُهَا بين شيئين ، وأحدهما

---

(١) هنا انتهى حديث المصنف عن التنبيه الأول الذي ذكره قبل ثلاث صفحات ، ونسي إتمام الحديث على التنبيه الثاني .

(٢) أي الثالث من المنصوبات الفرعية .

متعلّقٌ بالآخر. قَالَ تَعَالى[1]: ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴾، فوقَعَت بين المبتدأ والخبر . وقَالَ تَعَالى[2]: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾ ، فوقَعَت بين اسم كان وخبرها .

وقال سبحانه[3]: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ فوقَعَتْ بين الحال وصاحبها ، وقال ذو الرُّمَّة[4]:

كَـأَنَّـهَا جَمَلٌ وَهْـمٌ وَمَا بَقِيَتْ إِلاَّ النَّحِيْزَةُ وَالأَلْوَاحُ وَالْعَصَبُ

فوقَعَت بين الفعل والفاعل .

فإذا قلتَ : مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ، فزَيدٌ فاعلُ « قَامَ »، ومَا رَأَيْتُ إِلاَّ زَيْداً، فزيداً مفعولُ « رأيتُ »، وَمَا مَرَرْتُ إِلاَّ بِزَيْدٍ، فـ« بزَيدٍ » يتعلّقُ بـ« مَرَرْتُ»، ولا يجوزُ : مَا قَامَ إِلاَّ زَيْداً بالنَّصْب ؛ لأنَّ الفعلَ لم يأخُذْ فاعلَهُ ، وقد شذَّ مجيؤُهُ ،كقول الشَّاعر[5]:

---

(١) سورة القمر ، الآية (٥٠) .

(٢) سورة الجاثية ، من الآية (٢٥) . وفي جميع النسخ : (وما كان حجتهم ...) بواو قبل ما .

(٣) سورة الانعام ، من الآية (٤٨) ، وسورة الكهف ، من الآية (٥٦) .

(٤) ديوانه ٤٣/١ . والشاهد في توجيه اللمع : ٢٢٣ . والوهم : الضخم ، والنحيزة : الطبيعة ، وألواحها : عظامها.

(٥) هو عروة بن حزام العذري والبيت في ديوانه المجموع : ٥٣ ، وانظر ص : ٤٤ منه . ورواية البيت فيه :

يُكَلِّفُنِي عَـمِّي ثَمَـانِينَ بَكْـرَةً وَمَـا لِيَ يَـا عَفْـرَاءُ غيرُ ثَمَـانِ

وانظر الشاهد في شرح الكافية للرضي ٧٥٥/٢/١ ، والخزانة ٣٧٥/٣ . والبيت من قصيدته النونية المشهورة التي مطلعها :

خَلِيْلَيَّ مِنْ عُلْيَا هِـلاَل بنِ عَامِـر بصَنْعَاءَ عُوجَـا الْـيَـومَ وَانْتَظِرَانِي

يُطَالِبُنِي عَمِّي ثَمَانِيْنَ نَاقَةً وَمَا لِيَ يَا عَفْرَاءُ إِلاَّ ثَمَانِيَا

وأجازَهُ الفرَّاءُ[1]. وقد ذَكَرْتُهُ في « المسَائِلِ الخِلاَفِيَّةِ » .

/[2]والثَّاني : لا يخلو من أنْ تكونَ بعد كلامٍ مُوجَبٍ أو غيرِ مُوجَبٍ ، [٢٩/ب]
فالموجَبُ الخبر الثَّابتُ ،كقولكَ : قَامَ القَوْمُ ، وانْطَلَقَ النَّاسُ . فإذا استثنيتَ من هذا اسماً لم يكُنْ إلاَّ منصوباً مطلقاً كقولكَ : قَامَ القَوْمُ إلاَّ جَعْفراً ، وأَقْبَلَ إِخْوَتُكَ إلاَّ إِبِلَهُمْ .

وفي ناصبه خلافٌ[3]، وأجوَدُ ذلك أنه الفعلُ أو معناه بتوسُّطِ الحرف، ولذلك لو أسقَطْتَهُ لَمَا تعلَّقَ ذانك به .

فإنْ قيلَ : لو كان مُعدِّياً لعَمِلَ الجرَّ ، ولجاز تقدُّمُهُ على الفعل ، ولَمَا جاز دخولُهُ عليه ، ولأنَّ حرفَ الجرِّ يُعدِّي معنى الفعل إلى الاسم نحو قولكَ: مَرَرْتُ بزَيْدٍ ، فالباء أضافت المرورَ إلى زيد ، و« إلاَّ » بعكس ذلك؛ ألا ترى أنكَ إذا قلتَ : قَامَ القَومُ إلاَّ زَيْداً ، فإنَّ القيامَ غيرُ مضافٍ إليه .

أجبتُ عن الأوَّل[4] بأنه مشترَكٌ يدخُلُ على الاسم تارةً وعلى الفعل أخرى.

وعن الثَّاني[5] أنه عند الكوفيِّين جائزٌ ،كقولكَ : إلاَّ زَيْداً قَامَ القَوْمُ .

وأمَّا البصريون فامتنعوا منه لوجوهٍ :

---

(١) انظر النقل عنه في شرح الكافية ٧٥٥/٢/١ ، والخزانة ٣٧٥/٣ . وفي الهمع ٢٥٢/٣ نسب الرأي إلى الكسائي .

(٢) هذه الصفحة غير واضحة في (ح) .

(٣) انظر المسألة في الإنصاف ص : ٢٢٥ [المسألة : ٣٦] .

(٤) وهو أنه لو كان معدِّياً لعَمِلَ الجرَّ .

(٥) وهو تقدمُهُ على الفعل .

الأوَّلُ : أنَّ العاملَ ضعيفٌ ، والتَّقديمُ من خصائص العامل القويِّ .

كذا قالوا، **وفيه نظرٌ** ؛ لأنَّ الفعل هو الأصلُ في العمل ، وهو الأمكَنُ فيه، فكيف يُقالُ : هو ضعيفٌ .

ولعلَّ هذا القائلَ عَنَى العاملَ المعنوي ، كقولك : القومُ إخوتُكَ إلاَّ زَيْداً ، ثمَّ طُرِدَ البابُ . وهو **عندي ضعيفٌ** لأمرين : **أحدهما** : أنَّ الكثيرَ هو الفعلُ ، والقليلُ هو الآخر ، والاستقراءُ يقرِّرُ ذلك ، وقياسُهُم حَمْلَ القليل على الكثير دون العكس . **والآخَرُ** : أنه يؤدِّي إلى حمل الأصل على الفرع ، ولو قيل بالتَّفصيل فيُقَدَّمُ المستثنى على الفعل دون ما كان في معناه لكان جيِّداً .

والثَّاني : أنَّ المستثنى مشبَّهٌ بالمفعول معه ؛ لأنَّ كُلاًّ منهما نَصَبَهُ الفعلُ أو معناهُ بتوسِّطِ حرفٍ ، والمفعولُ معه لا يُقَدَّمُ ؛ لأنَّ أصلَ واوه العطفُ .

والثَّالثُ : أنه يقع بَدَلاً ، والمبدَلُ لا يتقدَّمُ على المبدَلِ منه . **وهذا عندي مُزيَّفٌ** لوجهين : **أحدهما** : أنَّ البدَلَ ممتنعٌ في الإيجاب ، فكان يقتضي هذا أن يجوزَ التَّقديمُ في الموجَبِ لامتناع البدليَّة ، ويمتنعَ في غيرها لجوازها . **والآخَرُ** : أنهم أجازوا تقديمَ المستثنى على المستثنى منه ، كقولكَ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْداً أَحَدٌ ، ولو اعتبرْتَ حالة البدليَّةِ لامتنع ذلك .

وعن الثَّالث أنَّ وضْعَهَا أنْ تُخرِجَ الثَّانيَ ممَّا دَخَلَ فيه الأوَّلُ . فإنْ

وَلِيَتْ إيجاباً نَفَتِ الحكمَ عَمَّا بعدها كقولكَ : قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً[1]، وإنْ وَلِيَتْ غيرَهُ أَثْبَتَتْهُ له، كقولكَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، ولاَ يَقُمْ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنه يجوزُ الرَّفعُ في الإيجاب على النَّعتِ ،كقول الشَّاعر[2]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوْهُ لَعَمْرُ أَبِيْكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ

وغير الموجَب ينقسمُ إلى استفهام ونَفْي ونَهْي .

ولا يخلو المستثنى من أنْ يكونَ / من جنس المستثنى منه أَوْ لاَ : [٣٠/أ]

فالأوَّلُ هو المتَّصِلُ ، ويجوزُ فيه البدَلُ ،كقولكَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ[3]، وهو بَدَلُ بعضٍ من كُلٍّ .

قال ابنُ بَرْهَان[4]: ولا يُفتَقَرُ فيه إلى العائد كباقي الأبدال البعضيَّة .

قال الكسائيُّ والفرَّاءُ[5]: كيف يكونُ بَدَلاً والفعلُ منفيٌّ عن الأوَّلِ ، ومُثبَتٌ للثَّاني ؟

---

(١) في (ت) : بالتفضيل .

(٢) هو عمرو بن معديكرب الزبيدي : ١٧٨ . ونسب أيضاً إلى حضرمي بن عامر رضي الله عنه ، وقيل هو لسوار بن المضرب . انظر تفصيل ذلك في تخريج البيت من الديوان والخزانة .
وهو من شواهد الكتاب ٣٣٤/٢، والمقتضب ٤٠٩/٤، والتبصرة ٣٨٣/١ ، والإنصاف : ٢٣٣، والجنى الداني : ٥١٩ ، والمغني : ١٠١ ، ٧٣٩ ، وشرح أبياته ١٠٥/٢، والخزانة ٤٢١/٣، ٣٢١/٩ .

(٣) في (ص) : ما قام إلا زيدٌ ، وفي (ح) : ضُرب بخط أسود على كلمتي (أحد إلا) .

(٤) لم أقف لابن برهان على نص في هذا الموطن مع أنه تحدث عن هذا البدل في باب الاستثناء من شرحه على اللمع ١٤٤/١ .

(٥) وهما يردان على سيبويه في تسمية هذا بدلاً ، أما هما فقد جعلاه من باب العطف . انظر شرح الكتاب للسيرافي ١٠١/٣ (مخطوط) . وقد نص السيرافي على أن المعترض على سيبويه في هذه المسألة هو أبو العباس ثعلب . وانظر توجيه اللمع : ٢١٨ ، والمقاصد الشافية ٣٥٩/٣ .

وأُجِيبَا بأنه يجوزُ اختلافُ التَّابع والمتبوع في ذلك ،كقولكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لاَ كَرِيْمٍ وَلاَ شُجَاعٍ[1].

ويجوزُ النَّصبُ ،كقولكَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْداً .

والأوَّلُ أرجَحُ ؛ لأنَّ المعنى فيهما واحدٌ . وفي الإبدال تحصُلُ المشاكَلَةُ بين إعْرَابَي المستثنى والمستثنى منه ، ولأنَّ ستَّةً من القُرَّاءِ قَرَؤُوا[2]: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، بالرَّفع ، ولم يقرأ بالنَّصْب إلاَّ ابنُ عامر وحدَهُ[3].

والثَّاني : هو المنفصل ، وفيه لغتان :

حجازية ، وهي لزومُ النَّصْب كقولك : مَا بالدَّارِ أَحَدٌ إلاَّ وَتَداً[4].

قال النَّابغة[5]:

---

(١) انظر توجيه اللمع : ٢١٨ .

(٢) سورة النساء ، من الآية (٦٦) .

(٣) انظر السبعة : ٢٣٥ ، والجامع للداني : ٤٧٦ ، وحجة القراءات : ٢٠٦ ، والإقناع ٦٣٠/٢ . وجاء في الحجة لأبي علي ١٧٠/٣ : قال أبو عمر : وإذا قلتَ : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ فهي نفي الناس كلهم لأن (أحداً) جماعة ، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا : ما أتاني أحدٌ إلا زيداً فينصبوا .

(٤) في (ص) : إلا زيداً .

(٥) ديوانه : ١٤ ـ ١٥ من معلقته ، وفي (ت) : أعيت .
وهو من شواهد سيبويه ٣٢١/٢، وانظر شرح أبياته ٥٤/٢، والمقتضب ٤١٤/٤، والأصول ٢٩٢/١ ، والجمل : ٢٣٦ ، والمقتصد ٧٢١/٢ ، وشرح أبياته للقيسي ٢٥٢/١ ، وتوجيه اللمع: ٢١٩ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، ١٢٩/٨ ، والاستغناء : ٥١٣ ، والمقاصد الشافية ٣٦١/٣ ، والخزانة ١٢٥/٢ .
قال الجرجاني في المقتصد ٧٢١/٢ : « قال شيخنا أبو الحسين رحمه الله : والرواية الواضحة (إلا الأواري) بالألف واللام ؛ لأنه إذا أنشد بغير الألف واللام فقيلَ : إلا أواريَّ لم يكن النصبُ مقطوعاً به من جهة اللفظ ؛ لأنه لا ينصرف ، فلا يمتنع أن يكون في موضع جر بالبدل من (أحد)،كما تقولُ: مررت بقناديلَ ، فإذا أدخلتَ الألف واللام فقلتَ : إلا الأواريَّ ، لم يحتمل إلا أن يكون منصوباً نصباً صحيحاً ... » .

وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلالاً أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلاَّ أَوَارِيَّ لأْيـاً مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالمظْلُوْمَةِ الجَلَدِ

أُصَيلالٌ جمعُ أَصِيل[1]، والأصيلُ بعد العِشَاء[2].

وأَصْلُ عَيَّت عَيِيَتْ ، فأُدغِمَت الياءُ في الياء ، ويجوزُ الإظهارُ .

و« جَوَاباً » نَصْبٌ على التَّمييز، أو على حذف حرف الجرِّ ؛ أي : عن جوابٍ .

و« الرَّبْعُ » مَنْزِلُ القَوم في الرَّبيع ، ثُمَّ اتُّسِعَ[3] فيه .

و« الأَوَاريُّ » المَحابِسُ[4]، واحِدُهَا آرِيٌّ .

و« اللأْيُ » البُطْء ، ويُقَالُ : الْتَأَى أمرُهُ[5] أي أَبْطَأَ . و« ما » زائدةٌ .

والنُّؤيُ : حَفِيرَةٌ تُحفَرُ حولَ البيت تمنعُ المطرَ منه .

و« المظلومَةُ » الأرضُ المحفورة .

و« الجَلَد » الصَّلبَةُ .

والشَّاهدُ نصبُ « الأواريِّ » لأنها ليست من جنس « أَحَدٍ » .

---

(١) أصيلال تصغير أُصُل ، وأُصُل جمع أصيل . إيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٢/١ .

(٢) المصنف في تفسير هذه الألفاظ إلى آخر النقل عن الجرجاني بعدها متأثر بابن الخباز في توجيه اللمع ص : ٢١٨ - ٢٢٠ .

(٣) في (ص) : ثم أقسم .

(٤) أي محابس الخيل . وفي (ت) المجالس .

(٥) في (ص) : أمرٌ .

فإن قيل : فما الفائدة في ذلك ؟

أجبتُ : هي إثباتُ معنًى تَذهَبُ نفسُ السامع إلى تجويزه ؛ ألا ترى أنه إذا قال : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ ، جاز أن يكونَ قد مَرَّ بحمَارٍ ؛ إذ لا يلزم من نفي المرور عن الأحدين نَفْيُهُ عن الأَحْمِرَة .

وقال عبدُ القاهر[1]: شُبِّهَتْ « إلاَّ » بـ« لا » لكون الاستثناء والنفي متقارِبَين ، ويجوز : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لاَ حِمَارٍ ، فكذلك جاز : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاَّ حِمَاراً .

وتميمية ، وهي جوازُ الإبدال ، قال الرَّاجز[2]:

وَبَلْـــدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ
إلاَّ اليَعَافِيرُ وَإلاَّ العِيْسُ

فإن قيلَ : فما مسوِّغُ ذلك ؟

أجبتُ : من وجهين :

---

(١) نقل ابن الخباز رحمه الله هذه العبارة في توجيه اللمع ٢٢٠ ، وقلت هناك : لم أقف عليها في المقتصد ، ولعله ذكره في كتاب آخر . وقد نقل ابن إياز العبارة ضمن النص الذي ينقله عنه .

(٢) هو جِرَانُ العَود ، والبيت في ديوانه : ٩٧ ، وروايته :

بَسَابِساً لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ

وقد نصَّ العلامةُ البغداديُّ رحمه الله في الخزانة ١٧/١٠ على أنه رآه في ديوان جِرَان العَود برواية :

وَبَلْـــدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ

وانظر الشاهد في : الكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، وشرح أبياته ١٤٠/٢ ، والمقتضب ٤١٤/٤، والإنصاف ص: ٢٣٤ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٠ ، والاستغناء للقرافي ص : ٥١٣ ، والخزانة ١٥/١٠.

أحدهما قاله المازنيُّ ، وهو التَّغليبُ ، ومعنى ذلك أنه إذا قَالَ : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ ، قَصَدَ نَفْيَ المرورَ عن النَّوعَين ، فَغَلَّبَ العقلاء فعبَّرَ بلفظهم عنهما .

والآخَرُ : أنَّ الحمارَ بالنسبة إلى هذا القائل كالآدميِّ إلى غيره . يبينهُ قولُهُم[1]: « عتابُكَ السَّيفُ » ، وقولُ أبي ذُؤَيبٍ[2]:

فَإِنْ تُمْسِ فِي قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثَاوِياً أَنِيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُوْرِ تَصِيْحُ

جَعَلَ الأصداءَ أنيسَه ؛ لأنَّهُنَّ أنيسُ الموتى ،كما أنَّ الأحياءَ أنيسٌ للأحياء .

ويجوزُ أنْ يتقدَّمُ المستثنى / على المستثنى منه إمَّا تشبيهاً له بالمفعول المقدَّم على الفاعل ، وإمَّا طلباً لإقامة الأوزان والأسجاع والقوافي كقولكَ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْداً أَحَدٌ . قال الكُمَيْتُ[3]: [٣٠/ب]

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٠ ، ودلائل الإعجاز : ٣٧٢ .

(٢) شرح أشعار الهذليين ١/١٥٠ ، والرواية فيه :

فَإِنْ تُمْسِ فِي رَمْسٍ ...

وانظر الشاهد في : الكتاب ٢/٣٢٠ ، وتوجيه اللمع : ٢٢١ ، وشرح الكافية ١/٢/٧٢٩ ، والخزانة ٣/٣١٥ . وفي (ح) : وقول أبي ذؤيب شعراً .

(٣) ديوانه ٢/١٨٥ من هاشمياته . انظر شرحها لأبي رياش القيسي ص : ٥٠ ، ورواية البيت فيهما :

وَمَا لِيَ إلاَّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ

وانظر : المقتضب ٤/٣٩٨ ، ومجالس ثعلب ١/٤٩ ، والجمل ص : ٢٣٤ ، وشرح أبياته للبطليوسي (الحلل) : ٣١٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٢ ، والاستغناء ص : ٢١٥ ، والمقاصد الشافية ٣/٣٧١ .

فَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ وَمَا لِيَ إِلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

وقال آخر[1]:

بِقَبْرِ امْرِءٍ تَقْرِي المِئِينَ عِظَامُهُ وَلَمْ يَكُ إلاَّ غَالِباً مَيِّتٌ يَقْرِي

ويلزَمُ نصبُهُ . قال أبو عليٍّ[2]: لأنَّ البدلَ الذي كان يجوزُ قد بَطَلَ بتقدُّمِهِ على المبدَلِ منه .

وهنا تنبيهٌ :

وهو قولُكَ : مَا قَامَ إِلاَّ زَيْداً أَحَدٌ إِلاَّ أَخُوْكَ ، فتنصبُ زَيْداً لتقدُّمِهِ . وتجيزُ في « أخوكَ » الرَّفعَ والنَّصبَ لوقوعه بعد المستثنى منه ، فإنْ قدَّمْتَهُ أعني « أخوكَ » نصبْتَهُ فقلتَ : مَا قَامَ إِلاَّ زَيْداً إِلاَّ أَخَاكَ أَحَدٌ. وإنْ عطفتَ على هذا ، فإنْ كان ذلك قبل المستثنى منه وَجَبَ نصبُه ،كقولكَ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْداً وَبِشْراً أَحَدٌ ، وإنْ كان بعده جاز الوجهان كقولكَ : مَا قَامَ إِلاَّ زَيْداً أَحَدٌ وبِشْراً وبِشْرٌ ، فتنصبُهُ ؛ لأنَّ المعطوف عليه كذلك ، ورفعه لأنه في موضعٍ لو كان فيه ما عُطِفَ عليه لرُفِعَ . **وفيه نظرٌ** .

وإذا استثنيتَ **بغير** جَرَرْتَ المستثنى بها على كل حال ، وكان إعرابها إعرابَ الاسم الواقع بعد إلاَّ ، فيجبُ نصبُهَا في قولكَ : قَامَ القَوْمُ غَيْرَ

---

(١) البيتُ لِمُكاتَبٍ من بني مِنْقَر يُدعَى لَهْدَم كما نصَّ المبرد في الكامل ٦١٢/٢ ، والكلام بنصه في التذكرة الحمدونية ١٦٩/١ ، وشرح نهج البلاغة : ٤٢٢/٢ . وانظر توجيه اللمع ص : ٢٢٢ .
وفي (ص) و(ح) : ولم يُرَ إلا ميتٌ يقري .

(٢) الإيضاح ص : ٢٢٦ - ٢٢٧ .

زَيْدٍ، وَمَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ ، ومَا قَامَ أَحَدٌ غَيرَ فَرَسٍ عند الحجازيِّين ، ويجوزُ إبدالها ونصبُهَا في قولكَ : مَا قَامَ أَحَدٌ غَيرَ زَيْدٍ ، ومَا قَامَ أَحَدٌ غَيرُ فَرَسٍ عند التَّميميِّين .

فإن قيل : كيف نَصَبَهَا الفعلُ بغير مُعدٍّ ؟

أجبتُ : أنها مُشبَّهَةٌ بالظُّروف لإبهامها[1]، فلذلك نَصَبهَا من غير مُعَدٍّ كما تنصبها ، وهي تفارق الاستثناءَ ،كقولكَ : جَاءَني غَيْرُ زَيْدٍ .

وفي **سوى** أربعُ لغاتٍ : فِعَل كمِعًا ، وفِعَال كحِذَار ، وفَعَال كبَقَاء ، وفُعَل كهُدًى . وهي منصوبةٌ على الظَّرف[2]، ولذلك يُوصَلُ بها الموصولُ كقولكَ : الَّذِي سِوَى زَيْدٍ عِنْدَكَ . وناصبُهَا ما قبلها .

ولا تنتقل عن الظَّرفيَّة إلاَّ في الشِّعر ، كقوله[3]:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

---

(١) هذا تعليل ابن الخباز نقله عن شيخه في توجيه اللمع : ٢٢٥ قال : وَ(غَيْرٌ) مَنْصُوبَةٌ بالفعْل بلاَ مُتَوَسِّطٍ . وَسَأَلْتُ شيخَنَا ـ رحمه الله ـ مِنْ أيِّ المنصوبات هيَ ؟ فَقَالَ : هيَ مُشَبَّهَةٌ بالظَّرْفِ لإبْهَامِهَا، فَلذَلكَ عَمِلَ فيهَا الفعْلُ غَيرُ المتَعَدِّي، وَلاَ يجوزُ أنْ تَقولَ : غيرَ زَيْدٍ قَامَ القَوْمُ ،كَمَا لاَ تَقُولُ: إلاَّ زَيْداً قَامَ القَوْمُ ؛ لتَقْديم المسْتَثْنَى عَلَى العَامل .

(٢) انظر الكتاب ٣١/١ ، والإنصاف : ٢٥٢ (المسألة : ٤١) ، وتوجيه اللمع : ٢٢٦ ، والمساعد ٥٩٤/١ ، والخزانة ٤٣٦/٣ .

(٣) هو الأعشى ، والبيت في ديوانه : ١٢٩، وفيه : (عن جلِّ اليمامة) ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣٢/١ ، وانظر شرحه للسيرافي : ٢٧٦ (المطبوع بعنوان ما يحتمل الشعر من الضرورة) ، وشرح أبياته ١٣٧/١، والمقتضب ٣٤٩/٤، والمحتسب ١٥٠/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٥٩/١ ، ٢٥٠/٢، ٣٧٢ ، ٥٨٢ ، والإنصاف : ٢٥٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٦ ، وشرح المفصل ٤٤/٢ ، ٨٤ ، وضرائر الشعر : ٢٩٢ ، والمقاصد الشافية ٣٩٧/٣ ، والخزانة ٤٣٥/٣ .

وقال الكوفيُّونَ[1]: يجوزُ ذلكَ في السَّعة .

وأمَّا « لَيْسَ » و« لا يَكُونُ » و« عَدَا » ، فالمستثنى بعدها منصوبٌ ، لكن هو بَعدَ « ليس » و« لا يكون » خبرٌ ، والاسمُ مضمَرٌ ،كقولكَ : قَامَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْداً ، وجَاؤُوا لاَ يَكُوْنُ مُحَمَّداً ، أي ليس بعضُهُم زَيْداً ، ولا يكونُ بعضُهُم محمداً .

وهذا الضَّميرُ لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ ولا يُؤنَّثُ ؛ لأنه كنايةٌ عن بعض ، وهو مُفرَدٌ مُذَكَّرٌ .

والمنصوبُ بعد « عَدَا » مفعولٌ به[2]. وقد حَكَى الأخفشُ[3] الجرَّ بها .

وأمَّا حَاشَا فَقَالَ الكُوفيُّونَ[4]: هي فعلٌ فقَط لتصرُّفِهَا نحو : حَاشَى يُحَاشِي ، فهذا كَرَامَى يُرَامِي[5]. قال النَّابغةُ[6]:

---

(١) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف ص : ٢٥٢ [المسألة : ٤١] ، والتبيين : ٤١٩ والمراجع التي في حواشيهما .

(٢) أمَّا الجرُّ بها فقد اختلف فيه النحويون ، وفي كلام الأخفش ما يشعر بجوازه حيث قال : وأما (عدا) فقد ينصبون بها ويجرون ، فإذا جروا فهي حرفٌ بمنزلة مِن ، وإذا نصبوا فهي فعلٌ . انظر رأيه في شرح الكتاب ١٣٠/٣ (مخطوط) ، والمقاصد الشافية ٤٠٨/٣ .
وقد علل الشاطبي رحمه الله عدم ذكر سيبويه للجر بكلام نفيس مؤداه أن سيبويه لم يبلغه السماع في ذلك لأنه قليلٌ ، ولما بلغ الأخفشَ أثبته ، فسيبويه ما أثبت إلا ما ثبت عنده ، فليس قول الأخفش حجة عليه؛ لأنه ناف، وسيبويه مثبت ، والمثبت مقدَّمٌ على النافي في مثل هذا .

(٣) انظر أسرار العربية ص : ١٩٤ ، وتوجيه اللمع ص : ٢٤٩ .

(٤) انظر تفصيل ذلك في الإنصاف: ٢٤١ (المسألة : ٣٩) ، والتبيين : ٤١٠، وما في حواشيهما . وفي الارتشاف ١٥٣٧/٣ : « ذهب الفراءُ إلى أن (حاشا) فعلٌ ، ولا فاعلَ له ، والنصب بعدها إنما هو بالحمل على إلا ، والتزم فيها النصب » .

(٥) نقل ابن سيده : « وحاشيت من القوم فلاناً استثنيتُ » . المحكم ٣١٩/٣ .

(٦) ديوانه ص : ٢٠ . وانظر الشاهد في : الانتصار : ١٦٩ ، والإنصاف ص : ٢٤١ ، وأسرار العربية ص : ١٩١ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٨ ، وشرح الكافية ٧٧٧/٢/١ ، والخزانة ٤٠٣/٣ .

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

ولحذف أَلِفِهَا في قوله تعالى[1]: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾، والحرفُ لا يُحذَفُ منه إلا مُضَعَّفاً ، ولوقوع / اللاَّم بعدها ، فيَلزَمُ حينئذ نَصْبُ مابعدها . [1/31]

وحكى الزَّجَّاجُ في « المعاني »[2] : « اللَّهُمَّ اغفِرْ لي ولِمَنْ سَمِعَ حَاشَى الشَّيْطَانَ وَأَبَا الإِصْبَع » .

وقال البصريُّون[3]: هي حرفٌ فقط لمجيء الجرِّ بها ، ولقولِهم : حَاشَايَ دون حاشاني . أنشَدَ الجوهريُّ[4]:

في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيْبَ إِلاَهَهُمْ حَـاشَـايَ إِنِّي مُسْـلِمٌ مَعْذُوْرُ

ويقوِّي ذلك عدمُ إمالَتِهَا ، نقَلَهُ ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ ، فيلزَمُ عندهم الجرُّ بها.

---

(١) سورة يوسف ، من الآية (٥١) .

(٢) لم أقف عليه في المعاني ، مع أن الزجاج قد تكلم على (حاشى) في سورة يوسف من معاني القرآن وإعرابه ١٠٧/٣ ، ١١٥ . المشهور فيه : « ولمن يسمع » . وانظر : الأصول ٢٨٨/١ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٨ ، وشرح الكافية للرضي ٧٧٤/٢/١ ، والمغني ص : ١٦٥ ، ورصف المباني ص : ٢٥٥ ، قال المالقي : ولا يعول على ذلك لقلّته .

(٣) وهو منسوب إلى سيبويه . انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، والمقتضب ٣٩١/٤، والصحاح (حشا) ، وأسرار العربية : ١٩٠ ، وتوجيه اللمع : ٢٢٩ ، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢ ، ورصف المباني : ٢٥٥ ، والمغني : ١٦٥، والارتشاف ١٥٣٢/٣ .
قال ابن مالك رحمه الله : « وكون (حاشا) حرفاً جاراً هو المشهور ، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أن ذلك ثابتٌ بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته ، فمن ذلك قول بعضهم : اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الإصبع ». شرح التسهيل ٣٠٦/٢ .

(٤) الصحاح (عذر) ٧٣٩/٢ .
والبيت منسوبٌ إلى الأُقيشر الأسدي واسمه : المغيرة بن عبد الله، شاعر إسلامي. وهو في ديوانه ص: ١٨ ، وانظر : الأضداد للأنباري : ٣٢٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٧/٢ ، والجنى الداني : ٥٦٦، وجواهر الأدب : ٥٢٥ ، والارتشاف ١٥٣٣/٣ ، والتصريح ٣٦٠/١ .

وقال المبرِّدُ[1]: هي مشتركة ، فيجوزُ النصبُ بها والجرُّ ، فإذا قلتَ : قَامَ القَوْمُ حَاشَى زَيْدٍ ، فموضع الجار والمجرور نصبٌ ، والكلام جملة واحدةٌ ، وإذا قلتَ : قَامَ القَوْمُ حَاشَى زَيْداً ، ففاعلُ حَاشى مُضْمَرٌ ، وزَيْداً مفعولٌ به ، والكلام جملتان . **وهذا هو الصَّوابُ** .

وأمَّا « خَلاَ » فالمشهورُ عند سيبويه النَّصبُ بها، وحَكَى فيها الجرَّ عن بعضهم[2].

فإذا دَخَلَتْ « مَا » على « خَلاَ » و« عَدَا » تمخَّضت فِعْلِيَّتُهُمَا؛ لأنَّ « ما » مصدرية ، فلا بُدَّ لها من فعل يكون صِلَتَهَا .

وقال الرَّبعيُّ[3]: يجوزُ الجرُّ على تقدير زيادة ما[4].

---

(١) المقتضب ٣٩١/٤ . وقد استدل على فعليتها ببيت النابغة السابق ، في معرض رده على سيبويه في قوله : إنها تكون حرف جرٍّ . انظر كلامه وانتصار ابن ولاد لسيبويه في كتابه الانتصار : ١٦٩ . وقد علق الرضي على استدلال المبرد بتصرف حاشا على فعليتها بقوله : (واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو (حاش لله) ليس بقوي ؛ لأن الحرف الكثير الاستعمال قد يُحذف منه نحو: سَو أفعلُ في : سوف أفعلُ . شرح الكافية (القسم الأول) ٧٧٧/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣٤٨/٢ - ٣٤٩ . وقد نسب أبو حيان إلى سيبويه أنه لم يعرف الجرَّ بـ(خلا) و(عدا) ، وإنما نقل الجرَّ بهما الأخفشُ . ثم عقَّب باعتراض مبطن قائلاً : وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا وعدا وخلا) يتصب الاسمُ بعدها في الاستثناء ، وينجرُّ ... ارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣ . قال السيرافي : وقد تكون (خلا) حرف جر ، ولم أعلم خلافاً في جواز الجرِّ بها . شرح الكتاب ١٣٠/٣ (مخطوط) .

(٣) هو علي بن عيسى بن الفرج الربعي النحوي البغدادي ، أبو الحسن . أخذ عن السيرافي والفارسي وغيرهما. من تصانيفه (شرح الإيضاح) و(شرح مختصر الجرمي) توفي سنة: ٤٢٠هـ، أخباره في : معجم الأدباء ٧٨/١٤، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٣٦/٣ .

(٤) نقل وجهَ الجرِّ الجرميُّ في باب الجر من كتاب الفرخ كما نصَّ الفارسيُّ في المسائل البصريات ٨٧٤/٢. وعقَّب على ذلك بقوله : لا أدري أَجَازَهُ أم رَوَاهُ . وإلى هذا الرأي ذَهَبَ أيضاً الكسائيُّ والفارسيُّ وابنُ جني. انظر المغني : ١٧٩ ، والارتشاف ١٥٣٥/٣ ، والتصريح ٥٩٢/٢ . وقد نَصَّ ابن مالك رحمه الله على أن في الجر بهما مع اعتبار (ما) زائدة فيه شذوذٌ ؛ لأن (ما) إذا زيدت مع حرف الجرِّ لا تتقدَّم عليه بل تتأخر عنه. شرح التسهيل ٣١٠/٢ ، وانظر توجيه اللمع : ٢٣٠ ، والمغني : ١٧٩ .

وأقولُ : ليس هذا بضعيفٍ ؛ لأنَّ الأخفشَ حكاه ، وحَسْبُكَ به ثقةً . وقولُ الرُّمَّانيِّ : الحرفُ لا يُزَادُ أوَّلاً مردودٌ بأنَّ المستثنى من تتمَّةِ الكلام الأوَّلِ ، ومتعلّقٌ به ، فما زيدَتْ حينئذٍ إلا حشواً .

وهنا مسألتان :

الأولى : أنَّ الاستثناء المكرَّر يمكن مجيؤُهُ على أربعة أقسام :

أحدها : أنْ تُكرِّرَ المستثنى ولا تأتى بالمستثنى منه ولا بحرفِ العطف، كقولكَ: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً، فيلزم رفع أحدهما ونصب الآخر؛ لامتناع رفعهما إذ الفاعلُ واحدٌ ليس إلاَّ، وامتناع نصبهما لبقاء الفعل بلا فاعل .

نَعَمْ أجاز الصِّقليُّ[1] في « الحواشي » رَفْعَهُمَا على تقدير حَذْفِ العاطف[2]، فإذا قُلْتَ : مَا جَاءَنِي إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْرٌو ، فَأَصْلُهُ : وَإلاَّ عَمْرٌو، وعلى تقدير نيابة إلاَّ عن الواو ، وهذا رأيُ الكوفيين ، أو على بدل الغلط ، أو على أنك وضعتَ الخاصَّ موضع العام ؛ لأنكَ تريدُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلاَّ عَمْرٌو . وعكسُهُ قولُ الشَّاعر[3]:

فَلَمَّا بَلَغْنَا الأُمَّهَاتِ وَجَدْتُمُ ... بَنِي عَمِّكُمْ كَانُوا كِرَامَ المَضَاجِعِ

أراد : وجدتمونا .

---

(١) هو أبو عمرو عثمان بن علي السرقوسي الصقلي المتوفى سنة (٥٧٦هـ). له حواشٍ على الإيضاح، وشرح على أبياته . انظر معجم الأدباء ١٣٠/١٢ ، وإنباه الرواة ٣٤٣/٢ ، وإشاة التعيين : ٢٠٢، والبلغة : ١٤٣، وشرح الشافية ٦٠/٤ .

(٢) في (ت) : حذف العطف .

(٣) هو يزيد بن الحكم الكلابي كما في الحماسة١٣٢/١ ، ونسب في حماسة البحتري ٤٠/٢ إلى المسور بن زيادة العذري . وانظر البيت في الخاطريات (الجزء الثاني) : ١٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٠/٢ ، وشرح التسهيل ٧٨/٢ ، والأشباه والنظائر ١٤٠/١ .

وثانيها : أنْ تَذكُرَ الرَّابطَ دون المستثنى منه فيجب رفعهما ،كقولكَ: مَا جَاءَنِي إلاَّ زَيْدٌ وَإلاَّ عَمْرٌو ، وعلى قياس قول الفرَّاء يجوز نصبُهُمَا .

وثالثها : أنْ تذكُرَ المستثنى منه دون الرَّابط ، كقولك : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عَمْراً .

وحَكَى أبو علي أنَّ ابنَ السَّرَّاج استشكله ؛ لأنه لا يجتمع مُعدِّيان[1] مع الاختلاف ، فكيف مع الاتفاق ، فينبغي أن يُحمَلَ ذلك على حذف حرف العطف . نَعَمْ قد أُجِيزَ رَفْعُ أحدهما على البدل .

ورابعها : أنْ تذكُرَهُمَا ،كقولكَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلاَّ زَيْداً وَإلاَّ عَمْراً، فيجوزُ نصبُهُما ورفعُهُما فافهَمْهُ .

[٢/ب] **والثَّانية** : قولهم : قَامَ القَوْمُ لاَسِيَّمَا / زَيْدٌ ، فأصلُ سِيّ سِوْي كعِدْل، فقُلِبَت الواوُ ياءً لأمرين : أحدهما : سكونُها مفرَدَةً ، وانكسارُ ما قبلها . والآخَرُ : اجتماعُهُما وسكونُ سابقهما ، ثمَّ أُدغِمَت الياءُ في الياء ، وهي اسمُ لا ، و« ما » إنْ جَرَّت[2] المستثنى بإضافة سِيٍّ إليه زائدةٌ ، والتقدير : لاَ مِثْلَ زَيْدٍ ، والخبر محذوفٌ أي : لنا .

وإنْ رفعتَهُ على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، فهي بمعنى الَّذي ، والتقدير : لاَ مثلَ الذي هُوَ زَيْدٌ . والمختارُ الجرُّ تجنباً للحذف .

فإن قيلَ : كِلاَ الوَجْهَين لا يَعْرَى من تَجَوُّزٍ إمَّا بزيادة « ما » ، وإمَّا

---

(١) في (ص) : معديا .

(٢) في (ت) إن جررت .

بحذف المبتدأ ، فما المرَجَّحُ ؟

أجبتُ : زيادةُ ما كثيرة ، وتطَّرِدُ زيادتُهَا في مواضع كوقوعها بعد إذا وأين ومتى ، وبعد حرف الشَّرط إذا كان فعله مؤكداً ، وليس حذفُ المبتدأ من الصِّلة كذلك ، وقد صرَّح أبو الفتح بأنَّ الزيادةَ في كلامهم أكثرُ من الحذف ، ولذلك كان القولُ بزيادة الهاء في « أُمَّهة » أولى من القول بأصالتها . وقد بيَّنتُهُ في « شرح تصريف ابن مالك »[1].

فإن قلتَ : أيجوزُ نصبُ المستثنى ؟

أجبتُ : أجاز ذلك بعضهم على جعل لاسيما نائبة عن إلاَّ .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ هذا يلمحُ ما ذَكَرَهُ أبو الفتح في « الخصائص »[2] من غَلَبَةِ الفروع للأصول ، وذلك من قِبَلِ أنَّ الحرفَ نائبٌ عن الجُمَل الفعلية اختصاراً وإيجازاً ، ثمَّ عادوا فأنابوا عنه الجملةَ ، والأكثَرُ إنابةُ الفعلية دون الاسمية ؛ لمقاربة الحرف للفعل ، ونيابته عنه ، بخلاف الاسم .

وابنُ الدَّهَّان مَنَعَ نصْبَهُ ، وزَعَمَ أنَّ مَنْ أجاز ذلك غَرَّهُ قوله[3]:

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف ص : ٩٥ .

(٢) الخصائص ١/٣٠٠ .

(٣) من قول امرئ القيس :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكِ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلاَ سِيَّمَا يَوْماً بِدَارَةِ جُلْجُلِ

وهو في ديوانه : ١٠ من معلقته ، وانظر شرح السبع الطوال : ٣٢ ، وشرح التسهيل ٢/٣١٨ ، وشرح الكافية ١/٢/٧٩١ ، والجنى الداني : ٣٣٤ ، والخزانة ٣/٤٤٤ .

وَلاَسِيَّمَا يَوْماً ... ...

وليس مثلَهُ ؛ لانتصابه على الظَّرْف . **وفي هذا نظرٌ** .

* * *

[أخبار كان وأخواتها]

والرابع[1]: أخبار كان وأخواتها . وقد مضى الكلام فيها . وخبر ما الحجازية ، ولا العاملة عملها .

* * *

[أسماء إن وأخواتها]

والخامس : أسماء إنَّ وأخواتها ، ولا المشبهة بها .

* * *

[الصفة المشبهة]

والسَّادسُ : قولُهُم : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ ، أو وَجْهَهُ ، ونَصْبُهُ عند البصريين بالشبه للمفعول ، ولم يُلحقوه بما شُبه به ، وما ذاك إلا لقلته .

ونَقَلَ العبديُّ عن أبي عليٍّ جواز كونه تمييزاً ، والألفُ واللام زيادةٌ .

---

(١) من المنصوبات الفرعية التي يعددها المصنف .

obeikandl.com

والكوفيُّونَ جعلوه تمييزاً لجواز تعريفه عندهم .

* * *

[عواملُ الجرِّ]

والمجرورةُ كذلك[1] .

فالأصلي : هو المجرورُ بحروف الجرِّ ، وهي ما وُضع لإيصال الفعل اللاَّزم مُطلَقاً ، والمتعدِّي مُقَدَّماً عليه معمولُهُ أو معناه، فاللازم كقولكَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ ، وبزَيْدٍ مَرَرْتُ .

والمتعدِّي إذا تقدَّمُ المعمولُ عليه ضَعُفَ تعلُّقُهُ به بدليل جواز : زَيْدٌ ضَرَبْتُ، وامتناع: ضَرَبْتُ زَيْداً ، فقَوِيَ بالحرف كقولكَ: لِزيدٍ ضَرَبْتُ ، ولا يجوزُ : ضَرَبْتُ لَزَيدٍ إلاَّ على تقدير زيادته ،كقوله[2]:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْـرِبٍ مُلْكاً أَجَـــارَ لِمُسْلِمٍ وَمُـعَاهِـدِ

أي: أجارَ مُسلِماً، ومنه قولُهُ سبحانه[3]: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ أي : أيديكم .

---

(١) أي من العوامل المجرورة أصلي وفرعي كما ذكر للرفع والنصب .

(٢) هو ابن ميادة . والبيت في الخصائص ١٠٦/٣ ، وأمالي ابن الشجري ، وشرح المفصل ٧٢/٥ ، والجنى الداني : ١٠٧ ، والمغني : ٢٨٥ ، وشرح أبياته ٣٠٧/٤ ، وتمهيد القواعد ٢٩٣٦/٦ ، والمقاصد النحوية ٤٥١/٢ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية (١٩٥) .

[٣٢/أ] وقال / الكَرْمَانيُّ[١]: المفعولُ محذوفٌ أي : لاَ تُلْقُوا أَنْفُسَكُمْ بأَيْدِيْكُمْ، ومعناهُ كقولكَ : هَذَا فِي الدَّارِ أَبُوْكَ . فالعاملُ في الجارِّ والمجرور ما في « ها » من التَّنبيه ، أو « ذا » من الإشارة .

وهي ثمانيةَ عَشَرَ حرفاً[٢]، فعشرةٌ منها تلزَمُ الحرفيَّةَ ، وخمسةٌ تكونُ اسماً تارةً وحروفاً أخرى ، وثلاثةٌ تكونُ أفعالاً وحروفاً .

فالأوَّلُ[٣]: مِنْ ، ولها أقسامٌ :

ابتداءُ الغاية في المكان ،كقولكَ : سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ ، وقيل : مُطلقاً في المكان والزَّمان .

والتَّبيينُ ،كقوله تعالى[٤]: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ ، وعلامتُهَا أنْ يصحَّ وضعُ « الَّذي » موضعها ،كقولكَ : اجتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ وَثَنٌ .

والتَّبعيضُ ،كقولكَ : أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، ولها علامتان :

أنْ يصحَّ وَضْعُ « بعض » موضعها ،كقولكَ : أَخَذْتُ بَعْضَ الدَّرَاهِمِ .

وأنْ يَعمَّ ما قبلها ما بعدها عند حَذْفِكَ إيَّاها .

والتَّعليلُ ، ويُقَدَّرُ باللاَّم ،كقوله تَعَالى[٥]: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ

---

(١) هو تاج القراء محمود بن حمزة بن نصر الكرماني ، مفسر مقرئ نحوي ، من تصانيفه غرائب التفسير وعجائب التأويل ، ولباب التفاسير وغيرهما . توفي سنة ٥٠٥ هـ تقريباً . انظر معجم الأدباء ١٢٥/١٩ ، وبغية الوعاة ٢٧٧/٢ .

وقوله في كتابه عجائب التفسير ٢٠٥/١ . وانظر التسهيل لابن جزي ١٣٧/١، والكشاف ٢٦٤/١، والمحرر الوجيز ١٤٧/٢ ، والبحر المحيط ٣٨/٢ .

(٢) انظر توجيه اللمع : ٢٣٤ . وواضح تأثر المصنف به ونقله عنه .

(٣) أي القسم الأول من الحروف وهو ما يلزم الحرفية .

(٤) سورة الحج ، من الآية (٣٠) .

(٥) سورة الأنعام ، من الآية (١٥١) .

﴿لِلْتَقِّ﴾، أي : لإملاق .

والبدليَّةُ، كقوله تَعَالى[1]: ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ أي: بَدَلَكُم.

وقال بعضُهُم : تكونُ بمعنى الباء كقوله تعالى[2]: ﴿ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ أي : بأمر الله .

والزيادة في غير الموجَب[3] داخلَةً على النَّكرة كقولكَ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، وهَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ[4].

قَالَ ابنُ الحاجب[5]، وتَعرِفُهَا بأنك لو حَذَفْتَهَا لبقي أصلُ المعنى على حاله ،كقولكَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ .

وأقولُ : هذا فيه نظرٌ ؛ وذلك لأنَّ النُّحَاةَ قَسَّموا الزَّيادةَ إلى قِسْمَين :

أحدهما : مَا ذَكَرَهُ ، وهو أنْ يكونَ دخولُهَا كخروجها ، كقَول الشَّاعر[6]:

... ... **وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ**

---

(١) سورة الزخرف ، من الآية (٦٠) .

(٢) سورة الرعد ، من الآية (١١) .

(٣) هذا مذهب سيبويه انظره في الكتاب ٣١٥/٢ ، ٢٢٥/٤ ، وأجاز الأخفش زيادتها في الموجب وتبعه ابن خروف . انظر شرح اللمع للثمانيني : ٣٣٥ ، والإنصاف : ٣١٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤٧٥/١ .

(٤) وقد أنكر المبرد زيادتها ، قال في المقتضب ١٨٣/١ : « وأما قولهم : إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا ... » ، وأقر بزيادتها في موضع آخر منه ، انظر ١٣٧/٤ ، ٤٢٠ .

(٥) شرح الكافية ٩٤١/٣ .

(٦) للنابغة ، والبيت في ديوانه : ١٤ . وتتمته :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا ... عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

وانظر توجيه اللمع ص : ٢١٩ ، ٢٣٥ .

فلو أسقطتَ « مِنْ » لبَقِيَ العُمُومُ على حاله ؛ لأنَّ « أحداً » هذه لا تُستَعْمَلُ إلاَّ للعموم في النَّفي ، ولذلك صرَّحَ به أبو الفتح[1] بأنها لا تثنى ولا تجمع ، وبأنَّ همزَتَهَا ليست مُبدَلَةً من واو ،كما كانت في أَحَدَعَشَر كذلك لتباين المعنيين .

والآخَرُ : أنْ يَزُولَ العمومُ لحذفها ،كقولكَ : مَا جَاءَني مِنْ رَجُلٍ إذا نفيتَ الجنس ، فلو أسقطْتَهَا لكان نفياً للواحد ، يدلُّ عليه قولُهُم : مَا جَاءَني رَجُلٌ بَلْ رَجُلاَن ، ولا يجوز : مَا جَاءَني مِنْ رَجُلٍ بَلْ رَجُلاَن ، والفقهاءُ يقولون[2]: « النَّكرةُ في سياق النَّفْي تَعُمُّ » ، فجَرَى على منهاجهم في ذلك .

وألغى الشَّرْطَين الأخفشُ والكوفيُّون[3] تمسُّكاً بقوله تَعَالى[4]: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ أي : ذنوبكم ، وبقولهم[5]: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ فحلِّ عنِّي على أحدهما ، أي : كان مطرٌ ، **وهو ضعيفٌ** ؛ لجواز أن تكون مبعِّضةً في الآية الشَّريفة أي : بعض ذنوبكم ، ولا يُعارضُهُ قوله تعالى[6]: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ لأنه يغفر بعضَهَا لقوم ، وجميعها لآخرين ، أو

---

(١) لم أقف عليه في اللمع .

(٢) انظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص : ٢٣١ ، والمصنف ناقل هنا عن ابن الخباز في توجيه اللمع : ٢٣٥ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ٩٤١/٣ .

(٤) من الآية (٤) من سورة نوح .

(٥) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ٩٤١/٣ .

(٦) سورة الزمر ، من الآية (٥٣) .

لأنَّ آيةَ العُمُوم خِطَابٌ لأمَّةِ مُحَمَّدٍ عليه أفضَلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ ، والأخرى لأمَّةِ نُوح عليه السَّلامُ ، وقد خُصَّت الأولى بخصائص ليست لغيرها من الأمم ، فهذا من جملتها ، ولجواز أنْ يكونَ المعنى : قد كان شَيءٌ / من مَطَرٍ ، فهي للتَّبيين إذاً . [٣٢/ب]

فإنْ قيل : حَذْفُ الموصوف مَجَازٌ ، وكذلك زيادتُهَا ، فَلِمَ ترجَّحَ القولُ بالحَذْفِ ؟

أجيبُ : بأنَّ حَذْفَ الموصوف قد وَرَدَ . قال تَعَالى[1] : ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ أي : دُرُوعاً سابغاتٍ ، و﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا ﴾[2] أي: وجنَّةً دانيةً ، و﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾[3] أي : قوم يحرِّفون . وقال الشَّاعر[4] :

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ
يَفَضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيْسَمِ

---

(١) سورة سبأ ، من الآية (١١) .
(٢) سورة الإنسان ، من الآية (١٤) .
(٣) سورة النساء ، من الآية (٤٦) .
(٤) بيتان من الرجز قائلهما حكيمُ بن مُعيَّة الرَّبعي (راجز إسلامي معاصر للعجاج ، كان يفضل الفرزدق على جرير فهجاه جرير لذلك) ، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٥٩/٣ ، ٦١ إلى الأسود الحمَّاني ، وفي الدرر اللوامع ٢٠/٦ هما لحكيم أو لحميد الأرقط .
وانظر الشاهد في كتاب سيبويه ٣٧٥/١ ، والنكت عليه ٥٠١/١ ، وشرح شواهده (تحصيل عين الذهب) : ٣٧٢، ومعاني الفراء ٢٧١/١، والخصائص ٣٧٠/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٣٢٣ ، وأمالي السهيلي : ٥٤ ، والضرائر : ١٧١ ، وشرح التسهيل ٣٢٣/٣ ، وشرح الكافية ١٠١٣/٢/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٧٥/١ ، والتصريح ٥٠٠/٣ ، والخزانة ٦٢/٥ . وتِيثم أصلها تأثم ، فكُسِرَ حرفُ المضارعة على لغة العرب ماعدا أهل الحجاز ، فانقلبت الهمزة ياء . انظر شرح الشافية ١٤١/١ . والميسم : الجمال . والمِيسم : الجمال .

أي : أَحَدٌ يَفْضُلُهَا . وهذا كثيرٌ . نَعَمْ في الموصوفات ما هَجَرت اللُّغَةُ استعمالها بالكليَّة .

وإلى للانتهاء ، وهي معارِضَةٌ لـ« مِن » ، واختُلِفَ فيما بعدها ، وهل يَدخُلُ فيما قبلها أو لا يدخل ، فقيل : لا يَدخُلُ إلا مجازاً ، وقيل بالعكس ، وقيل : هي مشتركةٌ فيهما ، وقيل : إنْ كان من جنسه دَخَلَ ، وإلا فلا ، وقيل: تكون بمعنى معَ ،كقوله تَعَالى[1]: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ أي : مع أموالكم، و﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[2] أي : مع الله ، وبمعنى « في » كقول النَّابغة[3]:

فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيْدِ كَأَنَّنِي ... إِلى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ

أي : في النَّاس .

وأَلِفُهَا مع المظهَر سالمةٌ ، ومع المضمَر منقلبةٌ ياءً كقولك : إليك .

وحتَّى في المعنى كإلى ، لكنها تفارقها في دخول ما بعدها فيما قبلها ظاهراً كقولكَ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، فالرَّأسُ مأكولٌ .

ولا تدخل على المضمر لفرعيَّتها على إلى . **وقيلَ** : لو دخلت عليه

---

(١) سورة النساء ، من الآية (٢) .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية (٥٢) ، وسورة الصف ، من الآية (١٤) .

(٣) ديوانه : ٧٣ . وانظر أدب الكاتب : ٥٠٦ ، وتوجيه اللمع : ٢٣٦ ، وشرح التسهيل ١٤٣/٣ ، وشرح الكافية ١١٥١/٢/٢ ، والمغني : ١٠٥ ، وشرح أبياته ١٢٣/٢ ، والجنى الداني ص : ٣٨٧ ، والضرائر للألوسي : ١٥٢ .
وقد ردَّ ابن عصفور رحمه الله ذلك ، وتأول البيت على تضمين (مطلي) معنى (مبغض) ، ونسبه إلى البصريين. انظر الضرائر : ٢٣٥ ، ٢٣٨ .

فإمَّا أنْ تبقى ألفُهَا غيرَ منقلبة ، وهو مخالفةٌ لباب الألفات التي لا أصلَ لها في واو ولا ياء ، وإما أنْ تُقلَبَ ، وهو مخالفةٌ للقاعدة المستمرَّةِ في أنَّ المضمَرَ لا يغير الكلمة . وفيه نظرٌ . وأجازه المبرِّدُ[1] تمسُّكاً بقول الشَّاعر[2]:

فَلاَ وَاللهِ لاَ يَلْقَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَابْنَ أَبِي يَزِيْدِ

وفي للوعاء مطلقاً ،كقولكَ : جَلَسَ في المسْجِدِ وَفي اليَوْمِ ، ودخولها على المعاني يجوز كقوله تَعَالى[3]: ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ﴾ .

وتكون بمعنى على ، كقوله تَعَالى[4]: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ أي: على جُذُوعِهَا . وقَالَ الشَّاعر[5]:

---

(١) تضافرت الأقوال بنسبة هذا القول إلى المبرد وبخاصة عند المتأخرين كابن الخباز وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم . ولم أجد له نصاً يدل على ذلك في المقتضب أو الكامل مع أنه تحدث في المقتضب ٣٧/٢ - ٤٢ عن رب ولم ينص على ذلك . وكذلك لم ينسبه إليه المتقدمون كابن السراج في أصوله ٥٢٠/١ الذي عبر بقوله : « وغير سيبويه يجيز حتاه وحتاك » ، فلم ينسبه إليه .

(٢) لم أقف على قائله ، وقيل : إنه مصنوع . انظر الضرائر : ٣٠٩ ، والمقرب : ٢١٣ ، وشرح الكافية ١١٥٨/٢/٢ ، ورصف المباني : ٢٦١ ، وشرح الألفية للمرادي ٣٩٤/١ ، والمساعد ٢٧٣/٢ ، والخزانة ٤٧٤/٩ ، والضرائر للألوسي : ١٣٧ . وفي : (ت) يابن أبي زياد .
وأجاب ابن عصفور وتبعه الرضي عن البيت بأنه شاذ ، وقال البغدادي : والأحسن أن يقول : ضرورة ، فإنه لم يرد في كلام منثور .

(٣) سورة الشورى ، من الآية (٨) ، والإنسان من الآية (٣١) .

(٤) سورة طه ، من الآية (٧١) .

(٥) هو سويد بن أبي كاهل اليشكري ، ولم يرد في شعره المجموع في (ديوان بني بكر) . ونسب في الخصائص ٣١٣/٢ إلى امرأة من العرب ، ونسب مع بيتين آخرين في الحماسة البصرية ٢٦٣/١ إلى قراد بن حنش الصاردي .
وانظر الشاهد في أدب الكاتب : ٥٠٦ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، والكامل ١٠٠١/٢ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٦٠٦/٢ ، وشرح المفصل ٢١/٨ ، والمخصص ٦٤/١٤ ،

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلاَّ بِأَجْدَعَا

وقال الزَّمخشَريُّ[1]: هي على بابها لتمكُّنِ المصلوب في الجذع تمكُّنَ المظروف في الظَّرْفِ .

وتكون بمعنى إلى ،كقوله تَعَالى[2]: ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ أي : إلى أفواههم .

وإذا دخلَتْ على ياء المتكلِّم كانَتْ ياؤُهُ مفتوحةً ، وهي إحدى لُغَتَيْهَا ، ولا يجوزُ الأخرى فراراً من السَّاكنين . وحكى الزَّجَّاجُ[3] فيها الكَسْرَ ، وأنشَدَ[4]:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ

قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرْضِيِّ

ورُبَّ معناها التَّقليلُ . وقَالَ عبدُ القاهر[5]: هي للتَّكثير ،كقول الشَّاعر[6]:

والمقاصد الشافية ٥٢٥/٧ ، والمغني : ٢٢٤ ، وشرح أبياته ٦٢/٤ .

(١) المفصل ص : ٢٩٠ .

(٢) سورة إبراهيم ، من الآية (٩) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٣ ، نقلاً عن الفراء .

(٤) رجزٌ للأغلب العجلي في شعره : ١٦٩ (ضمن شعراء أمويون) . وانظر الشاهد في معاني القرآن للفراء ٧٥/٢، وللزجاج ١٥٩/٣ ، وتوجيه اللمع : ٢٣٧ ، والخزانة ٤٣٠/٤ . قال الفراءُ : « فخفض الياء من (فِيٍّ) ، فإن يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيُخفض الآخِر منهما » .

(٥) المقتصد ٨٢٩/٢ .

(٦) هو أبو عطاء من أبيات أربعة قالها في رثاء ابن هُبيرة وكان المنصور قتله ، والأبيات هي : -

فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُوْرَ الفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَتْ بِهِ بَعْدَ الوُفُوْدِ وُفُوْدُ

وقال الآخر[1]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ يَرْفَعَنْ ثَوْبِيْ شَمَالاَتُ

وأشهرُ لغاتها ثلاثٌ : رُبَّ / بضمِّ الراء وفتح الباء وتشديدها ، ورُبَ بضمِّ الرَّاء وفتح الباء وتخفيفها ، ورُبَّتَ . قال الشَّاعر[2]: [٣٣/أ]

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالمِيْسَمِ

ولها خمسُ خصائصَ :

= أَلاَ إِنَّ عَيناً لم تَجُدْ يَوم وَاسِطٍ عَلَيكَ بجَاري دَمْعِهَا لَجَمُوْدُ
عَشِيَّةَ قَامَ النَّائِحَاتُ وَشُقِّقَتْ جُيُوبٌ بأَيْدِي مَأْتَمٍ وَخُدُوْدُ
فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُوْرَ الفِنَاءِ فَرُبَّما أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُفُوْدِ وُفُوْدُ
فَإِنَّكَ لَمْ تَبْعُدْ عَلَى مُتَعَهِّدٍ بَلَى كُلُّ مَنْ تحتَ التُّرَابِ بَعِيْدُ

وقد نسبها المرتضى في أماليه ٢٢٩/١ إلى معن بن زائدة . وانظر الشاهد في الحماسة ٥/٢ ، وشرحها للمرزوقي ٧٩٩/٢ ، والمقتصد ٨٢٩/٢ ، وتوجيه اللمع : ٢٣٨ ، وشرح التسهيل ١٨٠/٣ ، والخزانة ٥٣٩/٩ ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية : ٤٨٥ . وقد استشهد به السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٠٦/٢ نقلاً عن تذكرة ابن الضائع على أن (ما) كافة لـ(رب) .

(١) هو جَذيمة الأبرش (ملكٌ شاعرٌ ، كان يقال له الوضاح لبرص كان به ، وهو آخر ملوك قضاعة بالحيرة) . وفي شرح المفصل ٤١/٩ : وربما وقع في بعض النسخ أنه لعمرو بن هند .
والبيت من شواهد سيبويه ٥١٨/٣ ، وانظر : المقتضب ١٥/٣ ، والإغفال ٢٩٧/٢ (وفيه مزيد تخريج) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٦٣، وأمالي ابن الشجري ٥٦٥/٢، وتوجيه اللمع : ٦٢٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٦/٣ ، والفصول المفيدة : ٢٥٦ ، والمغني : ١٨٣ ، وشرح أبياته ١٦٤/٣ ، ٢٥٧/٥ ، وربط الشوارد : ٨٠ .

(٢) البيت لضَمْرَةَ بن ضمرة النهشلي ، شاعرٌ جاهلي . انظر شعره : ١١٩ (مجلة المورد م١٠ ، ع٢ - ١٩٨١م) ، وقد أنشده أبو زيد في النوادر : ٢٥٣ . وانظر توجيه اللمع : ٢٣٨ ، وشرح التسهيل ١٧٢/٣ ، وشرح الكافية ١١٨٣/٢/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٠٦/٢ ، والخزانة ٣٨٤/٩.

الأولى : أنَّ مجرورَها يَلزَمُهُ التَّنكيرُ ؛ لأنَّ معناها التَّقليلُ ، والمعرفةُ قليلةٌ لتعيُّنها ، فاستغْنَتْ عنها . وقيلَ : الغرضُ يحصل بها ، فلو عُرِّفت لكان التَّعريف مجرَّداً عن الفائدة ، وذلك ممتنعٌ .

والثَّانيةُ : أنَّ العاملَ فيها وفي مجرورها يكونُ بعدها ؛ لأنَّ التَّقليلَ يُقاربُ النَّفي الذي له صَدْرُ الكلام ، فأُجْرِيَ مُجْرَاه. وقيل : إنها بمعنى إنشاء التَّقليل ، وما أفاد المعاني الإنشائية وَجَبَتْ له الصَّدريَّةُ .

والثَّالثةُ : أنَّ هذا العامل يكون ماضياً ؛ وذلك لأنَّ قولكَ : رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ رَأَيْتُ ، جوابٌ لِمَنْ قالَ : هَلْ رَأَيْتَ رَجُلاً كَرِيْماً ، وقيل : لأنَّ المعنى على تقليلٍ محققٍ لا غير .

والرابعة : أنه يحذف غالباً كقولكَ : رُبَّ رَجُلٍ أَكْرَمَنِي ، والمعنى أدركتُ ، ومسوِّغُهُ استعمالُهَا جواباً ، فاستغني بذكره في السُّؤال عن ذِكْرِهِ في الجواب .

والخامسةُ : أنَّ مجرورها يُوصَفُ على الأصحِّ ؛ لأنها لتقليل نوع من جنس ، فإذا ذُكِرَتْهُ موصوفاً وفَّرْتَ مقتضاها ، ولأنَّ ذلك جُعِلَ عوضاً من حذف عاملها .

وأجاز الصِّقليُّ أنْ يقومَ المعمولُ مَقَامَ الوصف ، وذلك كقوله[1]:

---

(١) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ٦٣ . وهو يخاطب الأسود بن المنذر شقيق النعمان بن المنذر وكان قد أغار على رهط الأعشى وأصاب منهم نعماً وأسرى .
والشاهد في المسائل الشيرازيات ٦٠٨/٢ ، والمبهج : ١٣٥ ، والمفصل : ٢٩٢ ، وشرح المفصل ٢٨/٨ ، وشرح الجمل ٥٠٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٣/٣ ، ١٧٦/٣ ، وشرح الكافية ١١٧٩/٢/٢ ، والتذييل والتكميل ١١٣/١ ، والمغني : ٧٦٤ ، وشرح أبياته ١٥٧/٥ ، والفصول المفيدة : ٢٥٦ ، والخزانة ٥٥٩/٩ .

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَـ ـوْمَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ

وأراه حسناً ؛ ألا تراهم أجازوا الابتداء بقولهم : أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي إجراءً للمعمول مُجْرَى الوصف .

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنَّ « ما » تدخُلُ على رُبَّ ، وهي **إمَّا نكرةٌ موصوفةٌ** ، كقوله في أحد الوجهين[1]:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالْ

أي : رُبَّ شيءٍ تكرهُهُ النُّفُوسُ . **وإمَّا زائدةٌ** كقول الشَّاعر[2]:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيْلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ

وإمَّا كافَّةٌ ،كقولك : رُبَّمَا قَامَ زَيدٌ ، ولا يجوزُ : رُبَّمَا يقومُ زَيدٌ لِمَا ذُكِرَ[3]، وقولُهُ عَزَّ اسمُهُ[4]: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾على تقدير كان ، أو

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت في شعره : ٣٦٠ ، وينسب إلى عَبيد بن الأبرص وهو في المنسوب إليه من الشعر في ديوانه : ١١٢ . والبيت من شواهد الكتاب ١٠٩/٢ ، ٣١٥ . وانظر : المقتضب ١٨٠/١ ، والأصول ١٦٩/٢، ٣٢٥ ، والإغفال ٣٤٩/١ ، وإيضاح الشعر : ٢٩٥ ، وأمالي ابن الشجري ٥٥٤/٢ ، ٥٦٦ ، والنهاية : ١٦٢ ، وشرح التسهيل ٢١٥/١ ، وشرح الكافية ١١٨٥/٢/٢ ، والمغني : ٣٩١ ، وشرح أبياته ٢١٤/٥ ، والخزانة ١١٣/٦ .

(٢) هو عدي بن الرعلاء الغساني كما في الأصمعيات : ١٥٢ . والبيت في الأزهية : ٨٠ ، وشرح الكافية ١١٨٣/٢/٢ ، ورصف المباني : ١٩٤ ، والجنى الداني : ٤٢٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٤١٢/١ ، والفصول المفيدة : ٦٢ ، والمغني : ١٨٣ ، وشرح أبياته ١٩٧/٣ ، والخزانة ٥٨٣/٩ .

(٣) ذُكِرَ في الخصيصة الثالثة من خصائصها قبل صفحتين .

(٤) سورة الحجر ، من الآية (٢) .

على نيابة المستقبل عن الماضي ، والمعنى : رُبَّمَا وَدَّ ، أو لأنَّ خَبَرَهُ تَعَالى لا بُدَّ من وقوعه ، فكأنه قد وَقَعَ .

فإن قيل : أيجوز وقوع الجملتين بعد ربما أم تختص بأحدهما ؟

أجبتُ : نقَلَ الشَّلوبيني في « شرح الجزوليَّة »[1] أنَّ سيبويه لا يجيزُ أنْ يقَعَ بعد « رُبَّمَا » إلاَّ الجملةُ الفعليَّةُ ، وحَمَلَ وقوعَ الاسميَّةِ بعدَهَا على الشُّذوذ ،كقول الشَّاعر[2]:

رُبَّمَا الجَامِلُ المؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وأمَّا السَّيِّدُ ابنُ الشَّجريّ[3] وابنُ الحاجِبِ[4] فأجازا ذلك، و لم يُنَبِّهَا على شَيءٍ.

وتنوبُ عنها الواوُ ، كقوله[5]:

وَفَارِسٍ فِي غِمَارِ الموْتِ مُنْغَمِسٍ إِذَا تَأَلَّى عَلَى مَكْرُوْهَـةٍ صَدَقَا

ومَذهبُ سيبويه أنَّ الجارَّ هي[6]، والواوُ عاطفةٌ ، وأُوردَ على ذلك أنَّ

---

(١) شرح الجزولية ٨٢٥/٢ .

(٢) هو أبو دؤاد الإيادي ، والبيت في ديوانه : ٣١٦. والبيت في المفصل : ٢٩٢، وشرحه ٢٩/٨ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦٥/٢ ، وشرح الجزولية ٨٢٥/٢ ، وشرح الجمل ٥٠٥/١ ، وشرح التسهيل ١٧٢/٣ ، وشرح الكافية ١١٨٣/٢/٢، وشرح الألفية للمرادي ٣٩١/١ ، والمغني : ١٨٣ ، وشرح أبياته ٢٠١/٣ ، وشرح شواهده ٤٠٥/١ ، والخزانة ٥٨٦/٩ .

(٣) الأمالي ٥٦٤/٢ ـ ٥٦٥ .

(٤) الكافية : ٢١٧ ، وانظر شرحها ٩٥١/٢ . قال : وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل .

(٥) هو بلعاء بن قيس الكناني . والبيت في الحماسة ٦٧/١ ، وانظر شرحها للمرزوقي ٥٩/١ ، وديوان المعاني ١١٤/١ ، والتذكرة السعدية : ٥٩/١ ، واللمحة في شرح الملحة ٢٥٧/١ .

(٦) أي رُبَّ . انظر الكتاب ٢٠٦/١ ، ٢٦٣ ، ١٦٣/٢ ، ٩/٣ ، ١٢٨ . وانظر سر الصناعة ٦٣٦/٢ ، والإنصاف : ٣٢٢ .

العاطفة لا تقع مُصَدَّرة ، وأنَّ حرفَ الجرِّ لا يَعمَلُ محذوفاً .

والجواب : / أنَّ الواو عاطفة ما بعدها على جملة مقدرة ، وحرفُ [٣٣/ب]
الجرِّ لا يعمل محذوفاً إذا لم يكن له نائبٌ ، وأما إذا وُجِدَ ذلك فلا يمتنع .

ومذهبُ المبرِّد[١] أنَّ الجارَّ الواوُ قياساً على واو القَسَم .

وقد ينوبُ عنها الفاءُ وبل ،كقوله[٢]:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِيْنٍ نَوَاعِمُ فِي البُرُوْدِ وَفِي الرِّيَاطِ

وكقوله[٣]:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ
لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

والباءُ للإلصَاقِ ، كقولكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أي : التَصَقَ مُرُورِي بالمكان الذي فيه زيدٌ .

---

(١) وهو مذهب الكوفيين أيضاً . انظر المقتضب ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ ، والإنصاف : ٣٢٢ ، والجنى الداني : ١٥٤ ، وتذكرة النحاة : ٨ .

(٢) هو المتنخل الهذلي ، في شرح أشعار الهذليين ١٢٦٧/٣ . والشاهد في كتاب الشعر : ٥٠ ، والمرتجل : ٢٢٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢١٨/١ ، ١٣٥/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح المنسوب لابن بري : ٣٨٥ ، والإنصاف : ٣٢٤ ، اللباب ٣٦٦/١ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٨/٣ ، والجنى الداني : ٧٥ ، و والفصول المفيدة : ٢٤٧ .

(٣) هو رؤبة ، والشاهد في ديوانه : ١٥٠ ، من قصيدة يمدح بها أبا العباس السفاح . والشاهد في : التكملة : ٣٦٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٥٨/٢ ، وإيضاح الشعر : ٦٢ ، والمقتصد ٨٣٦/٢ ، والإنصاف : ٤١٧ ، واللباب ٣٦٦/١ ، والنهاية ص : ٢١٧ ، وشرح المفصل ١٠٥/٨ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، وجواهر الأدب للاربلي: ٢٦ ، و والفصول المفيدة : ٢٤٨ ، والمغني ص : ١٥٢ ، وشرح أبياته ٣/٣، والهمع ٢٢٢/٤ . والفجاج : جمع فج؛ وهو الطريق الواسع بين الجبلين . والجهرم : جاء في في اللسان (جهرم) : قال ابن بري : جهرم : قرية من قرى فارس تنسب اليها الثياب والبسط . قال الزبادي : وقد يقال للبساط نفسه جهرم .

وللاستعانة كقولكَ : قطَعْتُ بالمُدْيَةِ .

وللمصاحَبَةِ وهي باءُ الحال ،كقولكَ : خَرَجَ زَيْدٌ بِدِرْعِهِ .

وللظرفية كقولكَ : زَيْدٌ بمكَّةَ .

وللمقابلة كقولكَ : بِعْتُ هَذَا بِهَذَا .

وللتَّعدية كقولكَ : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ .

وللسَّبب كقولكَ : بِتَوفِيْقِ اللهِ حَجَجْتُ .

وبمعنى عن ،كقوله تعالى[1]: ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ .

وبمعنى من ،كقوله تعالى[2]: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ أي : منها .

وبمعنى على ،كقوله[3]:

أَرَبٌّ يَبُـوْلُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِـــهِ لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالَبُ

وتُزاد قياساً في النَّفْي والاستفهام ،كقولكَ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وهَلَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وفي غيرهما سماعاً ،كقولهم : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، والتَّقديرُ : حَسْبُكَ زَيْدٌ ، وكقول الشَّاعر[4]:

---

(١) سورة الفرقان ، من الآية (٥٩) .

(٢) سورة المطففين ، الآية (٢٨) .

(٣) هو راشد بن عبد ربه ، وكان اسمه الغاوي بن عبد العزة ، وكان سادناً لصنم فرأى ثعلباً يبول عليه، فقال أبياته . انظر أدب الكاتب : ١٠٣ ، ٢٩٠ ، وشرحه (الاقتضاب) للبطليوسي ٥٦/٢، وشرح أبياته له ٨٦/٣ ، وشرحه للجواليقي : ١٣٧ ، وشرح التسهيل ١٥٢/٣ ، والجنى الداني : ٤٢ ، والمغني : ١٤٢ ، وشرح أبياته ٣٠٤/٢ .

(٤) هو النابغة الجعدي ، والبيت في ديوانه ص : ٢١٦ بلفظ : (نحن بنو جعدة) . وانظر أدب الكاتب: ٥٢٢ ، وشرحه (الاقتضاب): ٣٠١ ، ٣٩٧ ، والإنصاف : ٢٤٥ ، والجنى الداني ص: ٥٢ ، والمغني : ١٤٧ ، وشرح أبياته ٣٦٦/٢ .

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابَ الفَلَجْ

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالفَرَجْ

أي : نرجو الفَرَجَ . والعَلَمُ في ذلك : كفى بالله ، أي : كفى الله .

ولابن السَّرَّاج قولٌ هنا ، شَرَحْتُهُ في « شرح الفصول »[1].

ويُقْسَمُ بها ، وهي الأصلُ ، والواوُ بَدَلٌ منها ، والتَّاءُ بدلٌ من الواو .

واللاَّمُ للاختصاص كقولكَ : هَذَا صَدِيقٌ لَهُ .

وللتَّمليك كقولكَ : هَذَا كتابٌ لأخِيْكَ .

وللتَّعليل كقولكَ : أَكْرَمْتُكَ لإحْسَانِكَ إلى زَيْدٍ .

وبمعنى على كقوله تَعَالى: ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾ أي : على الجبين .

وبمعنى بعد كقوله عليه السَّلامُ[2]: « صُوْمُوْا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوْا لِرُؤْيَتِهِ » أي : بعد ذلك . والظَّاهرُ أنها للتَّعليل .

وبمعنى عن مع القول ، كقوله تعالى[3]: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾ أي : عن الذي آمنوا ، وليس المعنى خطابُهُم بذلك إذ

---

(١) قال المصنف في شرح الفصول (اللوحة : ١٢) : « ألا ترى أنّ أبا بكر بن السَّرّاج حيث قال : إنّ الباء في قوله تعالى : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ﴾ لَيْست بزائدة وإنها متعلّقة بمصدر ، والمعنى كفى الاكتِفَاءُ باللهِ . واستضعَفه المتأخِرونَ لأنّ المصدر مَوْصُول، وَحَذْفُ الموصُول ضعيْف. وأرَى أنّ مُراده أنْ يكون المصدرُ مضمراً لِدلالَةِ الفعل عليه، وإلا فالفاعل لا يجوز حَذْفُه » . وانظر التبيان للعكبري ٣٣٢/١ ، والجنى الداني : ٤٩ .

(٢) حديث صحيح رواه البخاري في صحيحه ٣٥/٣ ، ومسلم في صحيحه : ٧٦٢ ، وأصحاب السنن .

(٣) سورة الأحقاف ، من الآية (١١) .

كان يجبُ أنْ يكونَ سبقتُمُونا .

وتُزَادُ كقوله[1]:

وَمَلَكْتَ مَا بَينَ العِـرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكاً أَجَـارَ لِمُسْـلِمٍ وَمُعَـاهِـدِ

وتنوبُ عن حرف القَسَم في التعجب كقولك : للهِ لاَ يُؤَخَّرُ الأَجَلَ.

والثَّاني[2]: **عن ، وهي للمُجَاوَزَة** كقولك : صَرَفَ اللهُ عَنْكَ الأَذَى أي: جَعَلَهُ مجاوِزُكَ .

وتكون اسماً كقولهم : جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِيْنِهِ أي : مِنْ جَانِبِ يمينه . وقَالَ الشَّاعرُ[3]:

وَلَقَدْ أُرَانِي لِلـرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِيْنِي مَـرَّةً وَأَمَـامِيْ

فإنْ قيلَ : فهلا أُعْرِبَتْ ؟

[٣٤/أ] **أجبتُ** : بناؤها لأنها مشابهة للحرفيَّة / لفظاً ، وإضافَتُهَا لا تُوجِبُ ذلك لها ؛ ألا ترى أنَّ « لَدُن » و« كم » يضافان وهما مبنيَّان .

وتجيء بمعنى بعد ، كقوله تعالى[4]: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ أي: بعد قليل. وقال

---

(١) هو ابن ميادة . وقد سبق تخريجه ص : ٢٠٥ .

(٢) أي القسم الثاني من حروف الجر وهو : ما يكون اسماً تارة وحرفاً أخرى ، وهي القسمة التي أشار إليها في بداية باب حروف الجر .

(٣) هو قطري بن الفجاءة رأس الخوارج ، وأحد الأبطال البلغاء ، له شعرٌ جيد . انظر شرح أبيات المغني ٣١٢/٣ . وانظر البيت في شعر الخوارج ص : ١٢٦ ، وأمالي ابن الشجري ٥٣٧/٢ ، ٥٨٤ ، وأسرار العربية ص : ٢٣٠ ، وتوجيه اللمع : ٢٤٥ ، وضرائر الشعر : ٣٠٧ ، والمغني : ٢٦٣ ، ٦٩٠ ، وشرح أبياته ٣١٠/٣ ، والخزانة ١٥٨/١٠ .

(٤) سورة المؤمنين ، من الآية (٤٠) .

الشَّاعرُ[1]:

قَــرِّبَا مَــرْبِــطَ النَّعَامَــةِ مِنِّي لَقِحَتْ حَرْبُ وَائِلٍ عَنْ حِيَالِ

أي : بَعْدَ حيال . والنَّعامَةُ اسمُ فَرَسِهِ[2].

وبمعنى على ،كقول الشَّاعر[3]:

لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُوْنِي

أي : عليَّ . ومعنى تخزوني تَقْهَرُني .

وعلى وهي للاستعلاء، كقولكَ: رَكِبْتُ عَلَى الفَرَسِ؛ لاستعلائك إياها.

وتكون بمعنى فوق ،كقول الشَّاعر[4]:

---

(١) هو الحارثُ بنُ عُبَاد البكريُّ ، قاله في حرب البسوس . والبيت سيار في كتب أهل اللغة . انظر الأصمعيات : ٧١ (وتخريجه واف فيه) ، والأزهية : ٢٩١ ، وأسماء خيل العرب وأنسابها : ٢٤٣، وأمالي ابن الشجري ٦١٢/٢ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، وشرح التسهيل ١٦١/٣ ، واللمحة في شرح الملحة ٢٣٤/١ ، ورصف المباني : ٤٣٠ .

(٢) انظر أسماء خيل العرب وأنسابها : ٢٤٣ .

(٣) هو ذو الإصبع العَدْواني من قصيدة شهيرة في المفضليات : ١٦٠ ، ونسبه الهروي في الأزهية ص : ٩٧ إلى سعد الغنوي .

وانظر كتاب الشعر : ٤١ ، والخصائص ٢٨٨/٢ ، والأزهية : ٢٧٩ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٥/٢، ٦١١ ، والإنصاف : ٣٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/٨، ١٠٤/٩ ، وشرح الجمل ٤٧١/١ ، ٤٨٣ ، وضرائر الشعر : ١٤٤ ، وشرح الكافية ٤٨٦/١/٢، ١٢١٧/٢/٢، والجنى الداني: ٢٤٦ ، والمغني : ١٤٧ ، وشرح أبياته ٢٨٥/٣، والخزانة ١٧٣/٧، ١٢٤/١٠ .

(٤) هو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة . انظر الشاهد في الكتاب ٢٣١/٤ ، والمقتضب ٥٣/٣، والمسائل العضديات : ٨٢ ، والمقتصد ٨٤٥/٢ ، والمفصل : ٢٩٣، وأسرار العربية : ٢٣١ ، واللباب ٣٥٩/١ ، وشرح المفصل ٣٨/٨ ، وشرح الكافية ١٢٢٠/٢/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٠٧/١ ، والمغني : ١٥٦ ، ٥٨٧ ، وشرح أبياته ، والخزانة ١٤٧/١٠ .

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

ويدلُّكَ على تمكُّن الحرفيَّة فيها قَلْبُ ألفها هنا ياءً على بابها .

والكاف للتَّشبيه ، وهي تكونُ **حرفيَّةً** كقولكَ : جَاءَنِي الَّذِي كَزَيْدٍ .

وتكونُ **زائدةً**، كقوله تَعَالى[1]: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾أي : ليس مثلُهُ.

واسماً ،كقول الشَّاعر[2]:

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ

أي : عن مثل البَرَد . والمنهَمِّ : الدَّائِبِ .

ومذ ومنذ للابتداء في الزَّمان الماضي كقولكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ سَنَةِ كَذَا، أي: ابتداء انتفاء الرُّؤية من تلك السَّنة .

وللظَّرفيَّة في الحاضر كقولكَ : ما رأيتُهُ مذ يومنا ، أي : انتفاء الرُّؤيةِ في يومنا .

ويكونان اسمين إذا رُفِعَ ما بعدهما[3]. ولهما معنيان[4]:

---

(١) سورة الشورى ، من الآية (١١) .

(٢) للعجَّاج في ملحقات ديوانه : ٨٣ (طبعة ابن الورد ليبسغ ١٩٠٣م) ، ولم يرد في طبعة الدكتور عزة حسن (برواية الأصمعي) ، وانظر : إصلاح المنطق : ٣٩٨ ، والمخصص ١١٩/٩ ، وتوجيه اللمع : ٢٤٦ ، وشرح المفصل ٤٢/٨ ، ٤٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٧/٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٥٨/٢ (وفيه مزيد تخريج) ، وشرح الكافية ١٢٢٠/٢/٢ ، والجنى الداني: ٧٩ ، والمغني : ٢٣٩ ، وشرح أبياته ١٣٥/٤ ، والخزانة ١٦٦/١٠ .

(٣) قال الأخفش : أهل الحجاز يجرون بهما كل شيء من معرفة أو نكرة ، وبنو تميم وغيرهم يرفعون ما بعدهما . انظر شرح اللمع لابن برهان ١٨٩/١ .

(٤) نقلهما أبو علي عن ابن السراج ، وانظر الموجز ص : ٥٩ ، والأصول ١٣٧/٢ ، والإيضاح : ٢٧٥ ، وشرح الجمل لابن خروف ٦٦١/٢ .

أحدهما : بيانُ أوَّل المدة ، فيلزمهما المفرَدُ المعرفةُ كقولكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمُعَةِ ، والمعنى أوَّلُ المدة التي انتفت فيها الرؤيةُ يومُ الجمعة ، وإنَّما لزمهما ذلك لتعين الأولية المقصودة ؛ إذ لو قلتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ عِشْرُوْنَ أَوْ يَومٌ لم يُفِدْ ذلك .

وثانيهما : بيانُ جميع المدَّة فيلزمهما المقصودُ بالعدد كقولكَ : ما رأيتُهُ مذ عشرون يوماً ، وهما مبتدآن وما بعدهما الخبر ؛ لأنَّ المعنى أولُ المدة يومُ الجمعة ، وجميع المدة عِشْرُونَ يوماً ، وهذا اختيار أبي علي[1] .

وقال أبو الفتح[2] والزَّجاجيُّ[3]: هما خبران وما بعدهما هو المبتدأ .

قال ابنُ الحاجب[4]: هو وَهْمٌ ؛ لأنَّ المعنى واللَّفْظَ يأباه . أمَّا المعنى فلأنك تُخبرُ عن جميع المدَّة بأنها يومان ، وذلك خبرٌ محقَّقٌ[5] . وأمَّا اللَّفظُ فلأنَّ « يومان » نكرةٌ لا مُصحِّحَ لها ، فلا يستقيمُ أنْ يكونَ مبتدأً ، وكونُ خبره اسمَ زمانٍ مقدَّماً عليه[6] لا يُسيغُ ذلك ، وإنَّما يُسيغُهُ أنْ لو كان ظرفاً ؛ ألا ترى أنكَ لو قلتَ : جميعُ المدَّة يومان ، لم يستَقِمْ أنْ يكونَ « يومان » مبتدأً وما تقدَّمَهُ خَبَرُهُ وإنْ كان اسمَ زمانٍ لما لم يكن ظرفاً . انتهى كلامُهُ في « شَرْح مُقدِّمَتِهِ » .

---

(١) ذكره في الإيضاح ص : ٢٧٥ ولم ينص على اختياره .

(٢) اللمع ص : ١٣٠ .

(٣) الجمل ص : ١٤٠ .

(٤) شرح الكافية له ٢/٧٧٩ ـ ٧٨٠ ، وانظر اللباب للعكبري ١/٣٧٢ .

(٥) في (ص) : وذلك محقق .

(٦) في (ت) و(ص) : على رأيه .

وفيه نظرٌ؛ وذلكَ لأنهما قدَّراهُ بما يومان فيه مبتدأ، وما قبله خبرُهُ وهو: بيني وبين رؤيته يومان، وأنتَ لو صرَّحْت بهذا لم يكن / الأمرُ إلاَّ كما قالا، ومسوِّغُ الابتداء أنهما في تأويل الظرف عندهما ، وتقدما على النكرة. [٣/ب]

وقال بعضُهُم : إنهما ضعيفتان في الاسميَّة فجَعْلُ الاسم الصريح وهو ما بعدهما مبتدأ أولى . وهذا معارَضٌ بأنَّ بعضَهُم ذَهَبَ إلى اسميَّتِهِمَا مُطلقاً في حال الرَّفع والجر ، وجعل الجر بالإضافة .

والثالث[1]: **حَاشَا وعَدَا وخَلاَ** ، وقد ذُكِرَ فيها ما هو كافٍ[2].

* * *

[المضاف إليه]

والفرعيُّ : المضافُ إليه .

وهو : ما نُسِبَ إليه الأوَّلُ محذوفاً تنوينُهُ أو نائبُهُ لذلكَ .

فقولنا : « ما نُسِبَ إليه الأوَّلُ » يشمل المضافَ إليه نحو : غُلاَمُ زَيْدٍ ، وغيرَه نحو : قَائِمٌ زَيْدٍ .

وقولنا : « محذوفاً تنوينُهُ » يُخرجُ ذلك .

وقولنا : « أو نائبُهُ » ليَدخُلَ فيه نحو قولكَ : غُلاَمَا زَيدٍ .

---

(١) أي القسم الثالث من الحروف وهو ما يكون فعلاً تارة ويكون حرفاً أخرى ،كما أشار المصنف في أول باب حروف الجر .

(٢) سبق الحديث عنها في باب الاستثناء .

وقولنا : « لذلك » لئلاَّ يَدخُلَ فيه قولُكَ : القَائِمُ زَيْدٌ ، فالقائِمُ وإن كان منسوباً إلى زَيدٍ وهو أوَّلٌ لثَانٍ ، وتنوينُهُ محذوفٌ ، لكن لم يحذف لذلك ، بل لدخول اللام .

والإضافةُ على نوعين : محضة وغير محضة .

فالأولى ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً ، فالتَّعريف كقولك : غُلاَمِي ، وغُلاَمُ هَذَا ، وغُلاَمُ زَيْدٍ ، وغُلاَمُ الرَّجُلِ . ولا يُضَافُ المضمر ، ولا المشارُ به ، ولا العَلَمُ إلاَّ إنْ نُكِّر ، ولا ذو اللام .

والتخصيص كقولكَ : غُلاَمُ رَجُلٍ ، وهو أخصُّ من قولكَ : غُلاَمٌ مطلقاً ، وتُقدَّرُ إمَّا باللام أو بمِنْ أو بفي ، فنشأ من ذلك سِتُّ شُعَبٍ : إضافةٌ إلى المعرفة أو النكرة بمعنى اللام ،كقولكَ : غُلاَمُ زَيْدٍ ، وغُلاَمُ رَجُلٍ.

وإضافةٌ بمعنى مِنْ إليهما ،كقولكَ : بَابُ السَّاجِ ، وبَابُ سَاجٍ .

وإضافةٌ بمعنى في إليهما ،كقولكَ : أَعْجَبَنِي زِيَارَةُ يَوْمِ الجُمُعَةِ ، وأَعْجَبَنِي زِيَارَةُ يَوْمٍ .

فإن قيلَ : فما الفرق بينهما ؟

أجيبُ : اللاميَّةُ لا تُعبِّرُ عن الأوَّل بالثَّاني ، فلا يُقالُ عن غُلاَمِ زَيْدٍ إنه زَيدٌ ، والتي بمِنْ يَصِحُّ ذلك فيها ،كقولك في بَابِ سَاجٍ : إنه سَاجٌ .

وقيل : إنْ جاز جعلُ الثاني وصفاً للأول أو خبراً له أو حالاً منه فالإضافة بمعنى مِنْ، وإلاَّ فهي بمعنى اللام ؛ ألا تراك إذا قلتَ : باب ساج، جَازَ أنْ تقول : هَذَا بَابٌ سَاجٌ ، والبابُ سَاجٌ ، وهذا البابُ ساجاً ، وذلك ممتنعٌ في غُلاَمِ زَيْدٍ .

وقيل : التي بمعنى مِنْ شَرْطُها : أنْ يكونَ المضافُ نوعَ المضاف إليه كقولكَ : خَاتَمُ فِضَّةٍ ، والتي بمعنى في شَرْطُها: أنْ يكونَ الاسمُ مضافاً إلى ظَرْفِهِ ،كقولكَ : ضَرْبُ اليوم[1]، وما عداهما فهي بمعنى اللاَّم .

والثانية : ما أفادت تخفيفاً ، وهي عند الأكثرين أربعةُ أقسام :

الأوَّلُ : إضافةُ الصِّفة إلى فاعلها ،كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ ، أو ما هو كالفاعل كقول محمَّدِ بنِ بشير[2]:

سَـهْلُ الفِنَاءِ إِذَا حَلَلْتَ بِبَابِهِ طَلْقُ اليَدَيْنِ مُؤَدَّبُ الخُدَّامِ

/ والمعنى مؤدَّبٌ خُدَّامُهُ . [٣٥/أ]

والثَّاني : إضافتُهَا إلى مفعولها ،كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ ضَارِبِ زَيْدٍ غَداً والآنَ . وقيل : مطلقاً .

والثَّالثُ : إضافةُ أفعَلَ إلى ما هو جزءٌ منه ،كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ أَفْضَلِ النَّاسِ ، ولذلك وُصِفَ به النكرة ، وهو اختيارُ عبد القاهر .

وقال بعضُهُم : هي محضةٌ لإفادتها البعضيَّة ؛ لأنكَ إذا قلتَ : زَيْدٌ

---

(١) في (ص) : ضربت اليوم .

(٢) محمد بن بشير الخارجي (نسبة إلى بني خارجة بن عدوان من مضر) شاعر أموي فصيح ، وكان يقيم في أكثر أيامه في بوادي المدينة . انظر الأغاني ١٤٢/١٤ ، والخزانة ٢١٦/٩ .
والبيت ثاني ثلاثة أبيات أوردها أبو تمام في باب المراثي من حماسته ٩٥/٢ ، وانظر شرحها للمرزوقي ٨٠٨/٢ . ونسب الشاهد مع بيت آخر في البيان والتبيين ٣٣٢/٢ والعقد الفريد ٣١٥/٢ لابن هرمة ، وهما في المختلط من شعره في ديوانه المجموع ص : ٢٤١ - ٢٤٢ . وفي الحماسة البصرية١/٢٤٤ لمحمد بن بشير وتروى لابن البلهاء (عمير بن عامر) ، وهو لابن البلهاء في معجم الشعراء : ٧٥ ، وأعاد نسبته في ص : ٣٤٣ إلى محمد بشير .

أَفْضَلُ مِنَ القَوْمِ ، لم يجب أن يكونَ منهم ، وإذا قلتَ : أَفْضَلُ القَوْمِ ، وجبَ كونُهُ منهم ، ولذلك جاز : الملاَئِكَةُ أَفْضَلُ مِنَ البَشَرِ ، ولم يجز : الملاَئِكَةُ أَفْضَلُ البَشَرِ .

والرَّابع : إضافة الاسم إلى صفة موصوف محذوف كقولهم : بَقْلَةُ الحَمْقَاء ، والتقدير : بَقْلَةُ الحَبَّةِ الحَمْقَاءِ ، وكذا : صَلاَةُ الأُوْلى ، والتقديرُ صَلاَةُ السَّاعَةِ الأُوْلى من زَوَالِ الشَّمس . وهذا رأي البصريين[1] . وأمَّا الكوفيُّون فيَحْمِلُونَهُ على إضافة الموصوف إلى صفته .

وهنا ثلاثُ مسائلَ :

الأولى : أنَّ المضافَ باقٍ على إعرابه إذا أُضيفَ إلى مظهَرٍ متمكن أو مضمَرٍ عدا الياء كقولك : هَذَا غُلاَمِي ، وفيه خلافٌ . قال عبدُ القاهر[2]: والأكثرونَ أنه مبنيٌّ بناءً عارضاً عند إضافته إلى الياء ، وكان قبل ذلك مُعرَباً ، وأحدُ ما يكتسي المضافُ من المضاف إليه البناءُ .

فإن قيل : فهلاَّ بُني في حال إضافته إلى ضمير المخاطَب والغائب كقولكَ : غُلاَمُكَ وغُلاَمُهُ ؟

أجبتُ : هذا السببُ ليس بموجِبٍ للبناء عدا باقي الأسباب ، فإنها مُوجبةٌ . نَعَمْ عبدُ القاهر أطلق عدَمَ الوجوب على الجميع .

---

(١) انظر الإيضاح ص : ٢٨٢ ، وسر الصناعة ٣٥/١ ، والإنصاف ص : ٣٥٣ ، وتوجيه اللمع ص : ٢٧٠ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦٠٣/٢ ، وشرحها للرضي ٩٢٣/٢/١ .

(٢) انظر المغني : ٦٧٢ .

فإنْ قيلَ : فما المخصِّصُ ؟

أجبتُ : بأنَّ الياء فيها لغتان السُّكونُ والفتحُ ، فلو كان المضاف إليها معرباً لانقلبت في الرفع واواً لسكونها غير مدغمة ، وانضمام ما قبلها وكان اللفظ غلامو ، فتغير لفظها ، ولانقلبت في النصب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولا يرد باب يا غلاما ؛ لأنه مخصوص بالنداء ، وهو باب تغيير ، ولذا اختص به الترخيم .

وقال ابنُ الحاجب[1]: « هو مُعرَبٌ تقديراً ، ولكنهم لما أوجبوا أن تكون حركةُ ما قبل ياء المتكلم كسرةً لتُناسبها تَعَذَّر إعرابُهُ بالحركات ؛ لما في حال الرفع والنصب من مضادتهما للكسرة ، وأما في الجر فلمضادته مثلَهُ ؛ إذ الكسرتان لا تجتمعان على حرف واحد .

وقد زَعَمَ بعضُهُم أنَّ باب غلامي مبنيٌّ . وهو وهمٌ ؛ لأن الإضافة إلى المضمَر لا تُوجبُ بناءً ؛ بدليل غلامك وغلامه ، فلا وجه لجعله مبنياً مع صحة كونه معرباً ». انتهى كلامه في « شرح مقدمته » .

قولُهُ : « لتناسِبَ الياءَ » إشارةً إلى ما ذَكَرْتُهُ من إرادة المحافظة على الياء ؛ إذ الحركة التي قبلها إذا كانت من جنسها ثبتت ، وإذا /لم تكن [٣/ب] كذلك غصَبَها القرارُ[2] .

لكنَّ قولَهُ : « وقد زَعَمَ بعضُهُم أنه مبني » عَجَبٌ ؛ لأنَّ الغالبَ عند

---

(١) شرح الكافية ١/٢٥٤ ، وانظر المتبع ١/١٣٥ ، واللباب ١/٦٧ ، ومسائل خلافية : ٨٠ - ٨٢ .

(٢) كذا في (ح) ، وفي (ص) و(ت) غصبتها .

النُّحَاة ذلك[1]، وهو المشهورُ في الكتب ، والذي اختارَهُ هو الذي يعزُّ نَقْلُهُ بالمرَّة .

قولُهُ : « وهو وهمٌ لأن الإضافة إلى المضمر لا تُوجِبُ بناءً » ليس كذلك ؛ لأنهم ما ادَّعوا الإطلاقَ في ذلك ، بل خصُّوه بهذا الضَّرْب ، وقد ذَكَرْتُ المخصِّصَ .

وقال بعضُ المتأخِّرين[2]: والصَّوابُ عندي أنه مُعْرَبٌ ؛ وذلك لأنه مُحَرَّكٌ ، وحَقُّ المبنيِّ على الحركة إذا كان اسماً أنْ تُعْقَلَ عِلَّةُ بنائه ، ثمَّ حَرَكتُهُ من حيث هي حركةٌ ، ثمَّ حركتُهُ المخصوصة . وهذا لا يمكن فيه.

أقولُ : علَّةُ البناء الإضافةُ إلى المبنيِّ المخصوص ، وعلَّةُ الحركة عُرُوضُ البناء ، وأنَّ الاسم له أصلٌ في التَّمَكُّن ، وعلَّةُ الخصوصيَّةِ المحافَظَةُ على الضَّمير ، فاعْرِفْهُ .

الثانية : اعلَمْ أنَّ المضافَ يكتسي من المضاف إليه أحكاماً منها:

---

(١) **قلت** : ليس الأمر كما ذكره المصنف ؛ بل الأغلب عند النحاة ما ذهب إليه ابن الحاجب من أنه معرب بحركات مقدرة كما نص المرادي في شرح الألفية ٤٥٣/١ ، والذين قالوا ببنائه هم : الجرجاني في الجمل : ١١ ، وابن الخشاب في المرتجل ص : ١٠٧ - ١٠٨ ، وابن الشجري في أماليه ٤/١ ، والمطرزي في المصباح : ٦٣ ، وابن الخباز في النهاية : ١٢٤ ، والغرة المخفية : ١١، قال أبو حيان : وهو ظاهر كلام الزمخشري . وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٩٩٩/٢ أنَّ في كلام ابن السراج ما يوهم ذلك . وانظر الأصول ١٢٧/٢ ، ٣٨٦/٢ ، والتبيين : ١٥٢ ، وشرح الكافية للرضي ٩٥/١/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٥٣/١ ، وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤ . وراجع حاشية الدكتور جمال مخيمر على شرح ابن الحاجب ٢٥٥/١ ففيها تفصيل جيد لأقوال العلماء في المسألة .

(٢) منهم ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٩٥/١/١ .

التخصيص ، كقولكَ : غلامُ رَجُلٍ ؛ إذ هو أخص من قولك : غلامٌ مطلقاً .

ومنها التعريف ،كقولكَ : غُلاَمُ زَيْدٍ ، ولذلك تصفه بالمعرفة كقولكَ: جَاءَنِي غُلاَمُ زَيْدٍ الظَّرِيْفُ ، وتصفُ المعرفةَ به ،كقولكَ : مَرَرْتُ بِعَمْرٍو غُلاَمِ زَيْدٍ .

ومنها العُمُومُ كقولكَ : كلُّ رَجُلٍ يَأتِيني فَلَهُ دِرْهَمٌ ، فإذا قلتَ : غلامُ كلِّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ اكتَسَى العُمُوم من «كُلٍّ» .

ومنها: التَّأنيث، كقراءة بعضهم[1]:﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾، و﴿ لَوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾[2]، بتأنيث « تلتَقِطْهُ » و« تَسُرُّ » . ومنه قولُ الشَّاعر[3]:

كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وعليه وجهُ بيت « الحَمَاسَة »[4]:

---

(١) سورة يوسف ، من الآية (١٠) . وهر قراءة الحسن وقتادة وابن كثير وغيرهم . انظر إعراب القرآن ٣١٦/٢ ، ومختصر الشواذ : ٦٢ ، والكشاف ٢٠٥/٢ ، وإعراب القراءات الشاذة ٦٨٥/١ ، والتبيان ٧٢٤/٢ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٦٩) .

(٣) عجز بيت للأعشى في ديوانه ص : ١٧٣ . وصدره :

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ

وهو من شواهد الكتاب ٥٢/١ ، وانظر المقتضب ١٩٧/٤ ، والأصول ٤٧٨/٣ ، والمذكر والمؤنث للأنباري ص: ٣١٦ ، وتوجيه اللمع : ٢٦٨ ، وشرح الألفية للمرادي ٤٢٧/١ ، والمغني ص : ٦٦٧ ، وشرح أبياته ١٠٤/٧ .

(٤) الحماسة ٥٧/١ (تحقيق د.عسيلان) ، وهو لقريط بن أُنيف رجل من بلعنبر بن تميم ، وانظر البيت في مجالس ثعلب ٤٠٥/٢ ، وشرح الجماسة ٢٣/١ ، وشرح الكافية ٦٢٨/١/٢، والمغني : ٣٣٨، وشرح أبياته ٨٣/١ ، والخزانة ٤٤١/٧ .

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

وهنا تنبيهٌ :

وهو أنهم نَصُّوا على أنَّ هذا شرطُهُ أنْ يكونَ المضافُ جزءاً من المضاف إليه ، فلا يقال : جَاءَتني غُلاَمُ هِنْدٍ .

ومنها : المصدريَّةُ ،كقولك : صُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيَامِ ، وضَرَبْتُهُ كُلَّ الضَّرْبِ وبَعْضَهُ .

ومنها : الظرفيَّة،كقولكَ :كُلُّ يَوْمٍ أَرَاكَ تُكْرِمُنِي فِيْهِ، وقال الشَّاعر[1]:

كِلاَ يَوْمَيِ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُوْنٌ ، آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ

ومنها : الاستفهام كقولكَ : غُلاَمُ مَنْ عِنْدَكَ .

ومنها : الشَّرْطُ ،كقولكَ : غُلاَمُ مَنْ يَضْرِبْ أَضْرِبْ ، ويدلُّكَ على ذلك أنكَ لو جئتَ بحرفِ الشَّرط لرُفِعَ هذا الاسمُ بعد فعله كقولكَ : إنْ يَضْرِبْ غُلاَمُ زَيْدٍ أَضْرِبْ .

ومنها : البناءُ ، كقول الفرزدق[2]:

---

(١) هو الشَّمَّاخ بن ضرار الغطفاني ، والبيت في ديوانه : ٣١٩، وهو مطلع قصيدة له في مدح عَرَابَةَ ابنِ أوسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . والبيت في : الإغفال ٧٩/١ ومقاييس المقصور والممدود : ٧٦، والإيضاح : ٩٥ ، وإيضاح شواهده ٩٠/١ ، والمحتسب ٣٢١/١ ، والإنصاف : ٦٢ ، وشرح المفصل ١٠١/٣ ، واتفاق المباني : ٢١٥ . وطُوالةَ : موضعٌ ببرقان فيه بئرٌ ... وقال نصر : طُوالةَ : بئرٌ في ديار بني فزارة لبني مرة وغطفان قال الشماخ ... وأنشد البيت . انظر معجم البلدان ٤٥/٤. وأروى : اسم محبوبته ، والظُّنون : التي لا يوثق بدوامها .

(٢) ديوانه : ١٨٥/١ يمدح عمر بن عبد العزيز ، وانظر الكتاب ٦٠/١ ، وشرح أبياته ١٦٢/١، والمقتضب ١٩١/٤ ، ومجالس العلماء : ٨٩ ، والإغفال ، ٤٦١/٢ ، وتوجيه اللمع : ١٢٥، =

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

قال ابنُ عُصفور في « مُقَرَّبه »[1]: (مثلَ) مبنيٌّ على الفتح لإضافته إلى ضمير الغائِبين .

ومنها : / التنكيرُ ،كقولكَ : زَيْدٌ امرَأَةٍ ، فهو قبل الإضافة مَعرِفَةٌ ، ولَمَّا أضفتَهُ مَيَّزْتَهُ عن زَيْدِ رَجُلٍ . **وفي هذا نظرٌ** . [٣٦/أ]

وقال المَرَاغيُّ : ومنها الاشتقاقُ ،كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ .

وهذا وَهْمٌ ؛ لأنَّ الاشتقاقَ إنما أتاه من حيث أنه وُصِفَ به ، والمرادُ الكاملُ في الرجولية .

وبما ذَكَرْتُهُ يُعْلَمُ أنَّ حَصْرَ ابنِ الخباز للأحكام في سبعةٍ ليس بجيد[2].

الثَّالثةُ : اختلفوا في جرِّ المضاف إليه، فقال عبدُ القاهر[3]: إنه بالمضاف ؛ لأنه فُهِمَ منه معنى الحرف الذي جيء بالإضافة مبنيَّةً على معناه ، فلَمَّا قَامَ مَقَامَهُ جَرَّ المضافَ إليه .

= والمقرب ص : ١١٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٣/١ ، وشرح الكافية ٨٥٦/٢/١ ، ورصف المباني : ٣١٢ ، والفصول المفيدة : ٢٥١ ، والمغني : ١١٤ وأمكنة أخرى منه ، وشرح أبياته ١٥٨/٢ ، والخزانة ١٣٣/٤ .

(١) المقرب ص : ١١٢ .

(٢) قال في توجيه اللمع ص : ٢٦٧ : « وَاعْلَمْ أنَّ الإضَافَةَ المحضَةَ لَمَّا لم تَكُنْ في نيَّةِ الانْفِصَال ، اكتَسَى المضَافُ فيهَا كَثيراً منْ أَحْكَامِ المضَاف إليه ، وجملةُ ذلك سَبْعَةٌ ، ذَكَرَ أبو الفتح منهَا أربعةً، و لم يُمَثِّلْ ، وأنا أسُوقُهَا ممثَّلَةً ... »

(٣) هذا مذهبُ سيبويه رحمه الله . انظر الكتاب ٤١٩/١ ، وأسرار العربية : ٢٥٠ ، والتصريح ٩٩/٣ . وأما عبد القاهر الجرجاني فإنه يقول : إن الجر على معنى اللام كما هو ظاهر من كلامه في المقتصد ٨٧١/٢ ، واعترض على مَن قال : إن الجرَّ باللام المقدرة ، وهذا مذهب الزجاج من قبل. وانظر توجيه اللمع ص : ٢٦٥ ، والتصريح ٩٩/٣ .

وقال غيرُهُ[1]: جَرُّهُ بالحرف المقدَّر بينهما ؛ إذ أصلُ عَمَل الجرِّ للحروف . وأُفْسِدَ[2] ذلك بأنه يجبُ حينئذ تنوينُ المضاف كما لو ظهَرَ الحرفُ ، وبأنَّ عَمَلَ حرفِ الجر محذوفاً ضعيفٌ على خلاف الأصل ، وبأنه يقتضي ألاَّ يتعرَّفَ المضافُ ولا يكتسي شيئاً من الأحكام المذكورة ، والأمرُ بخلافه .

وقال أبو الفتح في « اللُّمع »[3]: الجرُّ بالإضافة . وهو تَجَوُّزٌ . ويكثُرُ ذلك في عبارات المطارحين .

* * *

(١) انظر توجيه اللمع ص : ٢٦٥ ، والارتشاف ١٧٩٩/٤ .

(٢) الذي أفسده هو عبد القاهر الجرجاني . انظر توجيه اللمع ص : ٢٦٥ .

(٣) اللمع ص : ١٢٧ .

obeikandl.com

[الجوازم]

والمجزوم كذلك[1].

فالأصليُّ فعلُ الشَّرط ، ووجهُ ذلك أنَّ حَرْفَهُ وما تضمَّنَ معناه حيث طال مقتضاه اقتضى القياسُ أنْ يُخَفَّفَ .

والجزْمُ حذفٌ للحركة أو للحرفِ المعتلِّ والمشابه له .

وأمَّا الجازمُ للجواب ففيه خمسةُ أقوال :

الأوَّلُ : جازمُهُ حرفُ الشَّرط أيضاً ؛ لأنه اقتضاه كما اقتضى فعلَ الشَّرط ، فعَمِلَ فيهما . وهو اختيار الجزولي[2].

والثَّاني : أنَّ حرفَ الشَّرط يَجزِمُ [فعل الشَّرط][3]، ثمَّ إنَّهُما معاً يَجْزِمَان الجوابَ ؛ لأنَّ هذا الحرفَ ضعيفٌ ، فلا يعمل في معمولَين .

والثَّالث : أنه يَجزِمُ فعلَ الشَّرْط ، وفعلُ الشَّرط يَجزِمُ الجوابَ .

والرَّابع : أنه يَجزِمُ فعلَ الشَّرْط ، والجوابُ مجزومٌ بالمجاوَرَة . وهو قولُ الكوفيِّين .

والخامس : أنهما مبنيَّان على السُّكون ؛ لأنَّ هذا الموضعَ يختصُّ بالأفعال . وهو قولُ المازنيِّ .

---

(١) يتابع المصنف حديثه عن المعمولات ، وكان قسمها إلى الأسماء (مرفوعة ومنصوبة ومجرورة) وإلى الأفعال المضارعة، وقد أنهى الحديث عن الأسماء وبدأ بالأفعال، وقوله: « كذلك » أي أصلي وفرعي .

(٢) المقدمة الجزولية ص : ٤٣ .

(٣) في النسخ : يجزمه ، والزيادة ليستقيم السياق .

وهنا ثلاثةُ تنبيهاتٍ :

الأوَّلُ : إذا كان الشَّرْطُ والجوابُ فِعْلَين فلهما أربعُ صُوَرٍ[1]:

الأولى : أنْ يكونا مضارعَين كمثاله فلا بُدَّ من الجزم؛ لأنهما مُعرَبَان، والعاملُ معهما . وأجازَ بعضُ المتأخِّرين رفعَ الجواب ، **وهو ضعيفٌ** .

الثَّانية : أنْ يكونا ماضيين فيُحْكَمُ على موضعهما بالجزم ؛ لأنهما مبنيَّان على الفتح ،كقولكَ : إنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرٌو .

والثَّالثة : أنْ يكونَ الشَّرْطُ ماضياً والجوابُ مضارعاً ،كقولكَ : إنْ أَكْرَمَنِي زَيْدٌ أُكْرِمْهُ ، ففي الثَّاني الجزمُ والرَّفعُ على التَّقديم ، أو على حذف الفاء ، أو على أنَّ الأوَّلَ لا إعرابَ له لفظاً .

الرَّابعة : عكسُ هذه ، وهي رديئةٌ لم تأتِ / في الكتاب العزيز ، بل هو في الشِّعر كقوله[2]: [٣٦/ب]

فَإِنْ تَقْطَعُوا مِنَّا مَنَاطَ قِلاَدَةٍ قَطَعْنَا بِهِ مِنْكُمْ مَنَاطَ قَلاَئِدِ

وَقَالَ آخَرُ[3]:

---

(١) انظرها في توجيه اللمع : ٤٣٥ .

(٢) أحد خمسة أبيات لخلف بن خليفة أوردها الطبري في تاريخ الرسل والملوك وابن عساكر في تاريخ دمشق (في أثناء الحديث عن ولاية الوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان) ، وابن عبد ربه في العقد الفريد ٤٦٣/٤ . يقولها في قتل الوليد بن يزيد . وفي نسخة (ص) : فإن تعطوا .

(٣) هو أبو زبيد الطائي ، في شعره : ٦٠٠ (ضمن شعراء إسلاميون) . وجمهرة أشعار العرب ٧٣٩/٢ ، وانظر النوادر : ٢٨٠ ، والمقتضب ٥٩/٢ ، والمقرب : ٣٠٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٥/٣ ، وشرح الكافية ٩٣٠/٢/٢ ، ورصف المباني : ١٠٥ ، والمقاصد الشافية ١٢٩/٦ ، ٣٨٧/٧ ، والخزانة ٧٦/٩ . والشجا : ما يعترض في الحلق كالعظم .

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيْدِ

والثَّاني : في الجواب ، وهو ثلاثةُ أقسام :

الأول : الفعلُ كما ذُكِرَ .

والثاني : الفاء وما بعدها ، وحكمها أن تدخُلَ على كل شيء لا يصحُّ أنْ يليَ حرفَ الشَّرْطِ كالمبتدأ والخبر والأمر والنهي والاستفهام والماضي الصريح ،كقولكَ : إنْ تَزُرْنِي فَأَنَا مُكْرِمٌ لَكَ .

واعلَمْ أنَّ موضعها مع ما بعدها الجزم بدليل قوله تَعَالى[1]: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴾ ، ألا ترى أنَّ « يذَرْهُمْ » معطوفٌ على قوله : « فَلاَ هَادِيَ لَهُ »[2]، وإعرابُ المعطوف فرعٌ على إعراب المعطوف عليه .

والثالثُ : إذا ،كقوله تَعَالى[3]: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ، وموضع إذا مع ما بعدها الجزمُ أيضاً .

والثَّالثُ : في إعراب الأسماء الجازمة .

اعلَمْ أنَّ ما كان منها ظرفاً فهو منصوبٌ بفعل الشرط كقولكَ : مَتَى تَزُرْنِي أُكْرِمْكَ . ولا تُجَرُّ « متى » إلاَّ بإلى خاصَّةً .

وأَيَّانَ وإذْمَا لازمتان للظَّرفية .

---

(١) سورة الأعراف ، من الآية (١٨٦) . و(يَذَرْهم) بالياء وجَزْمِ الفِعْل قراءة حمزةُ والكِسَائيُّ . انظر السبعة ض : ٢٩٨ ، والإقناع ٦٥١/٢ .

(٢) وموضع (فلا هادي له) جزم في جواب مَن . إعراب القرآن ١٦٥/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٥٧٧/١ .

(٣) سورة الروم ، من الآية (٣٦) .

وأيْنَمَا وحَيْثُمَا تُجَرَّان بمن وإلى ، ومتى جرت فيتعلّق به أيضاً .

وما كان منها غيرَ ظرف فإن كان مرفوعاً فهو مبتدأٌ لا غير ، وعادَ إليه العائدُ من فعل الشَّرْطِ كقولكَ : مَنْ يَزُرْنِي أُكْرِمْهُ ، وإنْ كان منصوباً انتصبَ بفعل الشَّرْط مفعولاً به كقولكَ : مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ[1]، أو خبراً لكان وأخواتها كقولكَ : مَنْ يَكُنْ أَخُوْكَ فَهُوَ أَخِي .

والفرعيَّ مجزومٌ بلم وأخواتها ؛ وذلك لأنها مُشَبَّهَةٌ بإنْ ؛ ألا ترى أنَّها تَنقُلُ المستقبَلَ إلى الماضي ، وإنْ تنقُلُ الماضيَ إلى المستقبل ، وكذلك لَمَّا .

فإنْ قيل : فما الفرْقُ بينهما ؟

أجبتُ : من ثلاثة أوجُهٍ :

أحدها : أنَّ لَمْ جوابُ فَعَلَ ، يقولُ : ضُرِبَ زَيْدٌ ، فتقولُ له : لَمْ يُضْرَبْ .

ولَمَّا جوابُ « قَدْ فَعَلَ » ، يقولُ : قَدْ ضُرِبَ ، فتقولُ : لَمَّا يُضْرَبْ .

وثانيها : أنَّ زَمانَ « لَمَّا » متَّصلٌ إلى حين إخبارك ، وزَمَانَ لَمْ منقطعٌ، وكذلك تقولُ : نَدِمَ إِبْلِيْسُ وَلَمَّا يَنْفَعْهُ نَدَمُهُ ، وتقولُ : نَدِمَ آدَمُ عليه السَّلامُ ولَمْ يَنْفَعْهُ نَدَمُهُ ، ولو جئتَ بـ « لَمَّا » هنا أَحَلْتَ .

وثالثها : جوازُ الوقف على « لَمَّا » دون « لم » كقولكَ : جِئْتُكَ ولَمَّا، تريدُ : ولَمَّا أُكْرِمْكَ . ولا يجوزُ مثلُ ذلك في لم إلا شَاذاً ، كقولِ

---

(١) في (ص) : من يكرمني أكرم .

الشَّاعر[1]:

يَا رُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِيْ عَلَمْ
أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ

وجَزَمَتْ لامُ الأمر لأنَّ معناها معنى الصِّيغة الموقوفةِ ، فقولُكَ : اضْرِبْ كقولكَ : لِيَضْرِبْ زَيْدٌ . وحُمِلَتْ عليها لا الناهيةُ لأنَّ النَّهي أمرٌ في الحقيقة ، ولذلك يقولُ بعضُهُم : النَّهيُ عن الشَّيء أمرٌ بضدِّهِ .

وعندي أنَّ هذا ضعيفٌ لأمرين :

الأول : أنه يؤدِّي إلى حَمْل الإعْرَابِ على البناء ؛/ ألاَ تَرَى أنَّ القائلَ [٣١/أ]
بذلكَ زَعَمَ أنَّ لامَ الأمر محمولةٌ على الصِّيْغَةِ الموقوفة ، وذلكَ مَرْدُوْدٌ ، ومثله قولُ ابنِ الخيَّاط[2]: رُفِعَ الفاعلُ المظهَرُ لأنَّ له الضَّمَّ في قولكَ : ضَرَبْتُ .

---

(١) لم أقف عليه . وهو في شرح المفصل ١١١/٨ ، وضرائر الشعر : ١٨٣ ، وتمهيد القواعد ٤٣١٥/٩ (وفيه حُرِّفَ لكيز إلى بكير) ، كما ورد في الخزانة عرضاً مع الشاهد (٦٨٠) . وفي (ص) : جاء بلفظ (مِنْ الكبير) و(أملج) .

(٢) هو محمد بن أحمد بن منصور السمرقندي ، أبو بكر بن الخياط ، نحويٌّ مفسِّرٌ من شيوخ أبي القاسم الزجاجي وأبي عليٍّ الفارسي ، جرى بينه وبين الزجاج مناظرة ببغداد ، من تآليفه : معاني القرآن ، والموجز ، والمقنع (كلاهما في النحو) ، والنحو الكبير . توفي سنة ٣٢٠هـ . انظر أخباره في إنباه الرواة ٥٤/٣ ، ومعجم الأدباء ١٤١/١٧ ، وإشارة التعيين : ٢٩٣ ، وطبقات المفسرين ٨٧/٢ .

وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٤ . وقد أجاب عنه الصبان بقوله : وأجيب بأنه لا يضر حمل الإعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعل .

والثاني : أنَّ هذا الحملَ ضعيفٌ ، صَرَّحَ به أبو الفتح[1] في « سِرِّ الصِّناعة ». فالأجْوَدُ ما قاله الجزوليُّ من أنَّ الحرفَ إذا اختص بشيء عَمِلَ الإعرابَ الذي يختص به ،كحروف الجرِّ في الأسماء وهذه في الأفعال .

نَعَمْ قد يعرض لبعضها شَبَهُ الفعل فَيَخرُجُ عن ذلك كإنَّ وأخواتها ، وهذا جليٌّ .

وكذلك الفعلُ المذكور بعد فِعْلِ الأمر ، أو الاستفهام ، أو التَّمني ، أو الدُّعاء ، أو العَرْض ، أو التَّحضيض[2] عموماً ، والنَّهي خصوصاً ، خلافاً للكسائي، كقولكَ : أَكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ ، واللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مَالاً أَتَصَدَّقُ بِهِ ، ولولاَ تَسَافِرُ تَغْنَمَ[3]، وكذا الباقي .

وإنَّمَا جازَ ذلك لأنه جَوَابُ شَرْطٍ محذوفٍ ، والتَّقدير : أَكْرِمْنِي فَإِنَّكَ إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ . وجاز الحذفُ لدلالة الأوَّل على المقدَّر ؛ إذ هو ضمَانٌ له .

والرَّفعُ جائزٌ من وجوهٍ ثلاثةٍ :

الأول : أنْ يكونَ حالاً ، كقولكَ : اقْصُد الأَمِيرَ يُنْعِمُ عَلَى النَّاس ، أي : اقصِدْهُ في هذه الحال ، وهي الإنعامُ .

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) في (ص) : التخصيص .

(٣) في (ص) : لولا تساق . وفي (ت) : لِمَ لا تسافر تغنم .

والثاني : أنْ يكونَ وصفاً لنكرةٍ ، كقولك : اشْكُرْ رَجُلاً يُسَاعِدُكَ ، ومنه قولُهُ عزَّ اسمُهُ[1]: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ أي : ولياً وارثاً .

والثالث : أنْ يكونَ منقطعاً ،كقولكَ : أَعْطِ زَيْداً يَشْكُرُكَ ، كأنكَ بعدَ ذِكْرِ فعلِ الأمر استأنَفْتَ الإخبار بأنه يَشْكُرُهُ .

* * *

(١) سورة مريم ، من الآيتين (٥ - ٦) .

obeikandl.com